



جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

تأثير سياسات إدارة ترامب على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

إعداد

مهدي صالح علي عبد الله

إشراف

د. رائد نعيرات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية،
من كلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين.

2023

تأثير سياسات إدارة ترامب على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

إعداد

مهدي صالح علي عبد الله

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2023/05/28م، وأجيزت:


التوقيع

التوقيع

التوقيع

د. رائد نعيرات
د. المشرف الرئيسي
د. عصام عيروط
المتحن الخارجي
د. عبد الرحيم الشوبكي
المتحن الداخلي

الإهداء

لمن أراني عاجزاً عن رد فضله علي إلى روح والدي المناضل رحمه الله الدكتور صالح مراعية

أكرمَ الله نُزله

إلى أرواح جنود الوطن، الأكرم منا جميعاً شهداء فلسطين، وأسرى الحرية البواسل وكل من سار على

دربهم في سبيل التحرير

إلى أمي الحانية، اللبنانية، مهجة الفؤاد، وإلى أخي وأخواتي من أشد بهم عضدي،

إلى الأصدقاء والصديقات وكل من كان له أثراً طيباً علي وعلى أطروحتي

الشكر والتقدير

أقدم بوافر الشكر والإمتنان للدكتور الفاضل المشرف على الأطروحة الدكتور رائد نعيّرات شاكرًا له

سعة صدره، وعظيم صبره، وتذليله لكل عقبة استوقفتني في سبيل إنجاز هذه الأطروحة.

وكل الشكر والتقدير للدكتور عصام عيروط الاستاذ المساعد في جامعة نابلس للتعليم المهني والتقني

ممتحنًا خارجيًا، والدكتور عبد الرحيم الشوبكي ممتحنًا داخليًا، وإني إذ انظر بعين التقدير لكل ما تورده

اللجنة الفاضلة من ملحوظات داعمة من شأنها رفعة الرسالة.

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

تأثير سياسات إدارة ترامب على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه
حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي
أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالب: مهدي صالح علي عبدالله

التوقيع: مهدي عبدالله

التاريخ: 2023/5/28

فهرس المحتويات

ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الإقرار
و	فهرس المحتويات
ط	فهرس الجداول
ي	الملخص
1	الفصل الأول: مقدمة الدراسة ومنهجيتها
1	1.1 مقدمة الدراسة
4	1.2 مشكلة الدراسة وأسئلتها
5	1.3 فرضية الدراسة
5	1.4 أهداف الدراسة
6	1.5 أهمية الدراسة
6	1.6 منهجية الدراسة
7	1.7 حدود الدراسة
8	1.8 الدراسات السابقة
8	1.8.1 الدراسات باللغة العربية
11	1.8.2 الدراسات باللغة الانجليزية
12	1.9 التعقيب على الدراسات السابقة
13	1.10 فصول الدراسة
14	الفصل الثاني: صناعة السياسة الخارجية الأمريكية (الأدوات والمحددات)
14	2.1 تمهيد
15	2.2 السياسة الخارجية للدولة
15	2.2.1 تعريف السياسة الخارجية

18	2.2.2 أهداف السياسة الخارجية
20	2.2.3 محددات السياسة الخارجية
23	2.2.4 أدوات صناعة السياسة الخارجية
25	2.2.5 صناعة القرار المتعلق بالسياسة الخارجية
27	3.2 صناعة السياسة الخارجية الأمريكية
27	3.2.1 الفاعلين الرسميين بصناعة السياسة الخارجية الأمريكية
41	2.3.2 الفاعلين غير الرسميين بصناعة السياسة الخارجية الأمريكية
51	2.3.3 مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية
57	الفصل الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية وأثرها على القضية الفلسطينية 1948-2016
57	3.1 تمهيد
58	3.2 السياسة الخارجية الأمريكية 1945-1967
61	3.2.2 دوايت ايزنهاور
64	3.2.3 جون كنيدي
66	3.2.4 ليندون جونسون
69	3.3 السياسة الخارجية الأمريكية 1967-1993
69	3.3.1 ريتشارد نيكسون
73	3.3.2 جيرالد فورد
78	3.3.3 جيمي كارتر
81	3.3.4 رونالد ريغان
86	3.3.5 جورج بوش الأب
92	3.4 السياسة الخارجية الأمريكية 1993-2016
92	3.4.1 بيل كلينتون
95	3.4.2 جورج جورج بوش
98	3.4.3 باراك أوباما

الفصل الرابع: السياسة الخارجية للرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب (Donald Trump)	
2017-2021 وأثرها على القضية الفلسطينية.....	101
4.1 تمهيد	101
4.2 صناعة السياسة الخارجية في عهد ترامب	102
4.2.1 شخصيته وخلفيته الأكاديمية والعملية	102
4.2.2 إدارة السياسة الخارجية في عهد ترامب	103
4.3 ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في عهد دونالد ترامب	109
4.3.1 السياسة الاقتصادية.....	110
4.3.2 السياسة الأمنية.....	112
4.4 سياسة ترامب اتجاه القضية الفلسطينية	114
4.4.1 القضية الفلسطينية خلال الحملة الانتخابية	114
4.4.2 الخطوات الأمريكية تجاه بيئة سياسية جديدة	115
4.4.3 رؤية ترامب للسلام	125
الاستنتاجات	150
المراجع العلمية	152
Abstract	b

فهرس الجداول

- جدول (1): توزيع المشاريع في الضفة الغربية وقطاع غزة وفقا للقطاع الاقتصادي 135
- جدول (2): توزيع المشاريع إقليميا..... 136
- جدول (3): مصادر الأموال وفقا للسنين 136
- جدول (4): الانعكاسات الاقتصادية المتوقعة لخطة العشر سنوات 136

تأثير سياسات إدارة ترامب على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

إعداد

مهدي صالح علي عبد الله

إشراف

د. رائد نعيرات

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى "تحديد وتحليل وتأثير السياسات التي اتخذها الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب تجاه القضية الفلسطينية"، حيث قام الباحث بالتمهيد إلى ذلك عبر استعراض السياسات الخارجية والتي تبناها الرؤساء الأمريكيون اتجاه القضية الفلسطينية وعناصرها الجوهرية خلال ما يقرب من خمسة وسبعين عاماً من التدخل الأمريكي في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

تناولت الدراسة أدوات ووسائل ومحددات صناعة السياسة الخارجية بشكل عام وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية بشكل خاص، حيث أوردت الدراسة الدور الذي يلعبه كل من الفاعلين الرسميين والغير الرسميين في صناعة السياسة الخارجية لواشنطن.

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، حيث احتوى الفصل الأول على مقدمة الدراسة وخطتها ومشاكلتها البحثية، أما الفصل الثاني فقد تضمن أدوات ومحددات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، يتناول الفصل الثالث السياسات الخارجية التي اتخذها الرؤساء الأمريكيون من الحزبين الجمهوري والديمقراطي اتجاه القضية الفلسطينية وعناصرها الجوهرية، أما الفصل الأخير فقد بحث بالسياسة الخارجية التي تبناها الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب تجاه القضية الفلسطينية.

استخدمت الدراسة كلا من المنهج الوصفي والمنهج التاريخي وذلك للوصول إلى إجابات تتعلق بمشكلة الدراسة واستلثها الرئيسية وذلك عبر الاستعانة بدراسات سابقة تضمنت سرداً وتحليلاً لاتفاقيات سابقة ومشاريع ومواقف سياسية أمريكية تركت أثراً أو مجموعة من الآثار على القضية الفلسطينية.

توصلت الدراسة إلى أن إدارة ترامب هدفت من وراء تبني مجموعة من السياسات إلى إحلال مفهوم السلام الاقتصادي متعدد الأطراف كبديل عن مفهوم الحل السياسي ثنائي المفاوضات والذي تبنته الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ عقد أولى اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية وتمثلت بمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن السياسات التي تبنتها الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب 2017-2021 جاءت ضمن خطة استراتيجية سعت إلى فرض حل نهائي للقضية الفلسطينية يتطابق بشكل تام مع الرؤية الإسرائيلية لأدوات وطرق حل الصراع مع الشعب الفلسطيني والتي تقوم على استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967 والتي تتزامن مع نظام حكم ذاتي فلسطيني محدود وسلام اقتصادي.

الكلمات المفتاحية: السياسات؛ القضية الفلسطينية؛ الرئيس الأمريكي؛ دونالد ترامب؛ أمريكا.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

1.1 مقدمة الدراسة

شكلت نهاية الحرب العالمية بداية تشكل نظام عالمي جديد قام على قطبين حيث شكلت فيه الولايات المتحدة إحدى هذه الأقطاب، لذا أصبحت منطقة الشرق الأوسط محط اهتمام للسياسة الخارجية الأمريكية والتي تزامنت مع بدء الانسحاب البريطاني من فلسطين، لهذا سعت واشنطن إلى استكمال ما بدت به بريطانيا بإنشاء إسرائيل وذلك عبر دعمها ومساندتها لإصدار قرار رقم 181 من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 29 تشرين ثاني/ نوفمبر عام 1947 والذي نص على تقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية، لهذا مارست الحكومة الأمريكية ضغوطاً كبيرة تجاه عدد من الدول لتصوت لصالح قرار التقسيم.

رأت الولايات المتحدة أن دولة الكيان يمكنها أن تمارس دوراً وظيفياً لصالح القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة حيث مارس هذا الكيان دوره عبر وقف التمدد الشيوعي في منطقة الشرق الأوسط وتوفير قواعد وتسهيلات عسكرية أمريكية لحماية مصالحها في هذه المنطقة ومن أبرزها البترول، لذا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتراف بدولة إسرائيل فور قيام القيادات الإسرائيلية بالإعلان عن قيام الدولة الإسرائيلية في يوم 14 أيار/ مايو 1948.

إضافة إلى ذلك سعت السياسة الخارجية الأمريكية إلى ترسيخ وجود دولة إسرائيل عبر محورين أساسيين، تمثل المحور الأول بدعم مالي وعسكري منقطع النظير، أما المحور الثاني فكان من خلال طرح مبادرات سياسية ومشاريع سلام تستهدف ترسيخ الوجود الصهيوني عبر الدعوة والضغط على الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية للاعتراف الرسمي بوجود دولة الكيان مقابل حل القضايا

السياسية الجوهرية للصراع العربي الصهيوني مثل الأراضي المحتلة وقضية اللاجئين الفلسطينيين ومدينة القدس.

تباينت السياسة الأمريكية الخارجية الموجهة لحل القضية الفلسطينية منذ قيام دولة الكيان وذلك وفقاً لمرتكزين أساسيين هما الموقف العسكري والسياسي السائد في منطقة الشرق الأوسط والحزب الذي يعتلي منصب الرئاسة في الولايات المتحدة من ديمقراطيين وجمهوريين.

بشكل عام كانت الرؤية الأمريكية للقضية الفلسطينية خلال الأعوام 1949-1967 ترى بأن القضية الفلسطينية تتمثل أساساً بقضية اللاجئين الفلسطينيين، لذا طرحت الولايات المتحدة الأمريكية عدة مشاريع للسلام بهدف حل تلك القضية، حيث كان من أبرز تلك المشاريع مشروع (ماك غي) بتاريخ 3 آذار/ مارس 1949 (McGee Project) والذي نص على عودة ربع اللاجئين الفلسطينيين إلى مدنهم وقراهم السابقة وتوطين بقيتهم في الدول العربية وال الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال إنشاء مشاريع تموية ومعونات مالية وتقنية للدول التي ترغب باستقبالهم ورشحت كل من سوريا والعراق لاستضافة اللاجئين الفلسطينيين¹، ومن جملة المشاريع الأخرى مشروع الإنماء الموحد للمصادر المائية في غور الأردن عام 1953 ومشروع دالاس عام 1955 (Dulles project) والذي رأى أن حل القضية الفلسطينية يتمثل بتقسيمها إلى قضايا منفصلة بحيث تقوم الولايات المتحدة بتقديم قروض طويلة الأمد إلى إسرائيل لتعويض اللاجئين الفلسطينيين وإغلاق قضيتهم².

شكلت الفترة الزمنية المنحصرة بين الأعوام 1967-1991 والأحداث التي عصفت بمنطقة الشرق تغيراً متذبذباً في رؤية السياسة الأمريكية لطرق وأدوات حل القضية الفلسطينية فانتقلت الإدارة الأمريكية من مبادرة الرئيس الأمريكي الأسبق من الحزب الديمقراطي ليندون جونسون (Lyndon

¹ أديب صالح اللهيبي، موقف الولايات المتحدة من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين 1948-1967، عمان- دار عيذاء للنشر والتوزيع 2012، ص 148-150

² فاتن محمد زعامرة، "السياسة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين 1948-200"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس 2011، ص 66

Johnson 1908-1973) والتي رأت أن القضية الفلسطينية تتمثل بشكل جوهري بقضية اللاجئين تحل عبر عودتهم إلى بيوتهم أو إيجاد مناطق أخرى للإقامة والعمل¹ إلى مشروع الرئيس الأمريكي الديمقراطي الأسبق جيمي كارتر (Jimmy Carter) عام 1976 والذي رأى ان تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية ومعالجة القضية الفلسطينية على أساس أن الفلسطينيين شعب قد عانى كثير ويستحق أن يمتلك وطناً².

قام الرئيس الأمريكي الجمهوري الأسبق جورج بوش (George H. Bush 1924-2018) بتقديم رؤيته للسلام والتي رأى فيها أن السلام يستند إلى قراري مجلس الأمن الدولي رقم 242 و 338 ومبدأ الأرض مقابل السلام والحفاظ على أمن إسرائيل والحقوق السياسية الفلسطينية المشروعة³، حيث قادت هذه المبادرة إلى عقد مؤتمر مدريد للسلام بهدف الوصول إلى حل للصراع العربي الصهيوني بناءً على قراري مجلس الأمن السالف ذكرهما.

مع إنشاء السلطة الفلسطينية وفقاً لاتفاق إعلان المبادئ الموقع في واشنطن بتاريخ 13 أيلول/سبتمبر 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة إسرائيل وبرعاية الرئيس الأمريكي الديمقراطي بيل كلينتون (Bill Clinton) دخلت القضية الفلسطينية في مرحلة جديدة تقوم على التفاوض بين الطرفين، وعلى الرغم من فشل المفاوضات بالوصول إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية إلا أن الإدارة الأمريكية استمرت بطرح مبادرات للسلام مثل رؤية الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب (George W. Bush) والتي رأى فيها أن السلام يقوم على حل الدولتين المستند إلى قراري مجلس الأمن رقم 242 و 338 وحل قضية القدس واللاجئين الفلسطينيين⁴.

¹ Robert David Johnson, Lyndon Johnson and Israel: The secret presidential recording, the S. Daniel Abraham center for international and regional studies, Tel Aviv University, July 2008 p. p 58-59

² حاتم خليل السطري، "مشاريع التسوية السياسية الرسمية للصراع العربي الإسرائيلي في مجلة شؤون فلسطينية 1971-1991"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية - غزة 2016، ص 73-74

³ حسن عارف الخطيب، السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الأبحاث-منظمة التحرير الفلسطينية 2014 ص 55

⁴ مروان ناجي أبو جاسر، "رؤية حل الدولتين وأثرها على التسوية السياسية للقضية الفلسطينية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر - غزة 2013 ص 50

استمرت الإدارة الأمريكية في ظل الرئيس الأسبق باراك أوباما (Barak Obama) في محاولات عديدة لدفع عملية السلام بين الطرفين الفلسطيني والصهيوني وكان من أبرز تلك المحاولات مبادرة وزير الخارجية الأمريكية الأسبق جون كيري (John Kerry) عام 2016 والتي رأى أن السلام يتحقق عبر دولة فلسطينية على الأراضي التي احتلت عام 1967 وضمن الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين عبر التعويض والتوطين دون المساس بالتركيبة الديمغرافي للكيان الصهيوني والقدس عاصمة لكل من الدولتين.

1.2 مشكلة الدراسة وأسئلتها

شكل صعود الرئيس الأمريكي الجمهوري السابق دونالد ترامب (Donald Tramp) إلى كرسي الرئاسة في الولايات المتحدة تغيراً كبيراً اتجاه القضية الفلسطينية وطرق حلها، حيث قامت رؤية ترامب على أن الحل الأمثل للقضية الفلسطينية يقوم على الحل الاقتصادي والتنمية بالمقام الأول كبديل عن تقرير المصير عبر تنفيذ صفقة القرن.

منذ عام 1949 وحتى نهاية عام 2016 بادرت الإدارة الأمريكية إلى رعاية وطرح العديد من مشاريع السلام مستهدفة الوصول إلى حل سلمي للقضية الفلسطينية، وتبنت واشنطن العديد من السياسات التي تركت أثراً مباشراً على القضية الفلسطينية، وعلى الرغم من أن غالبية تلك المشاريع والسياسات قد رأت أن الحل الأمثل للقضية الفلسطينية يقوم على التفاوض المباشر بين الطرفين الفلسطيني والصهيوني والذي يستند إلى قرار رقم 242 والقاضي بالانسحاب من الأراضي التي احتلت خلال حرب عام 1967 مع الاحتفاظ بحق تفسير القرار لكل طرف وإيجاد حلول متفق عليها لقضايا اللاجئين والقدس والحدود، إلا أن صعود الرئيس الأمريكي ترامب إلى سدة الرئاسة قد ترك أثراً على الأسس التي تنظم الوصول إلى حل للصراع عبر طرحه لرؤيته للسلام والمتمثلة بصفقة القرن والتي كانت جزءاً من التغييرات التي شابت السياسة الأمريكية في عهده.

وعليه تأتي هذه الدراسة لتحليل الاثار والنتائج السياسية للسياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب على القضية الفلسطينية"، وفي ظل ما سبق وتوضيح مشكلة الدراسة تم طرح عدة أسئلة وهي:

1. ما هي السياسات السابقة التي تبنتها الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية وما هي اثارها المباشرة؟

2. هل كان التغيير في السياسة الخارجية الأمريكية موجه فقط للقضية الفلسطينية أم أن التغيير في هذه السياسة كان جزءا من التغيير الشامل للسياسة الخارجية الأمريكية؟

3. ما هي ابرز التغييرات في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية وأسس حلها؟

4. كيف أثر الوضع الإقليمي على السياسات الأمريكية الجديدة تجاه القضية الفلسطينية؟

5. كيف أثر التغيير الذي تبنته الولايات المتحدة على الأسس الأمريكية التي تنظم حل قضايا الصراع الجوهرية؟

1.3 فرضية الدراسة

تفترض الدراسة أن السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب هدفت إلى إنهاء الصراع الفلسطيني الصهيوني عبر استبدال الحل السياسي القائم على قرار مجلس الأمن رقم 242 واتفاقية إعلان المبادئ عام 1993 بالحل الاقتصادي والذي رأى فيه العديد من السياسيين الإسرائيليين كحل أمثل للقضية الفلسطينية.

1.4 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحليل المسار التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية.
2. ابراز أهم نقاط الاتفاق والاختلاف بين السياسات الديمقراطية والسياسات الجمهورية الأمريكية تجاه طرق حل قضايا الصراع الجوهرية.

3. إظهار الدوافع السياسية خلف التغييرات التي طرأت على السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس السابق ترامب.

4. دراسة التغييرات الأمريكية التي طرأت على الحلول النهائية للقضايا الجوهرية للصراع الفلسطيني الصهيوني.

5. تحليل دور السياسة الخارجية الأمريكية في تطوير العلاقات العربية الإسرائيلية في ظل المتغيرات في السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية.

1.5 أهمية الدراسة

تتخذ الدراسة أهميتها من خلال ما يلي:

1. الأهمية العلمية: تبرز الأهمية لهذه الدراسة عبر تقديم دراسة أكاديمية تناقش موضوعا حيويا يهم المواطن والباحث الفلسطيني وذلك عبر تقديمه بأسلوب يقوم على التدرج التاريخي مستهدفا بناء تصور موجز ومفهوم للسياسات الخارجية الأمريكية وارتباطها وأثرها على القضية الفلسطينية.
2. الأهمية العملية: تتمثل أهمية هذا الجانب من خلال استمرار نداعيات التغييرات السياسية السلبية للإدارة الأمريكية على أسس حل الصراع الفلسطيني الصهيوني ومستقبل القضية الفلسطينية.

1.6 منهجية الدراسة

للاوصول إلى إجابة علمية لمشكلة الدراسة وأسئلتها وعبر استخدام أدوات التحليل والقياس تم الاستعانة بالمنهج البحثية الآتية:

1. المنهج التاريخي: تظهر أهمية هذا المنهج في ضوء دراسة البعد التاريخي الذي تتمتع به القضية الفلسطينية وارتباطها بالسياسات الخارجية للإدارة الأمريكية والتي تركت اثار واضحة على مجريات الصراع الفلسطيني الصهيوني.

2. المنهج الوصفي: تم استخدام هذا المنهج لأهميته في معرفة التفاصيل الأساسية لمشكلة البحث من أجل الحصول على رؤية واضحة للموضوع البحثي الذي تعالجه الدراسة عبر تحليل أثر السياسات الخارجية للإدارة الأمريكية في عهد ترامب على القضية الفلسطينية من خلال البحث العميق في تفاصيل ومفاهيم التغييرات السياسية لهذه الإدارة.

3. منهج صنع القرار: يسعى هذا المنهج الى تحليل القرار السياسي بناءً على الخيارات السياسية المتاحة أمام صانع القرار السياسي، وتظهر أهمية هذا المنهج من خلال تحليل القرار او مجموعة القرارات السياسية المتخذة وفقا لمجموعة من المتغيرات التي تؤثر على صانع القرار السياسي بحد ذاته مثل الخبرات التعليمية والعملية والخلفية الاجتماعية والمالية والمعتقدات الفكرية والدينية والدوافع النفسية.

إضافة الى المناهج البحثية والتي استعان بها الدراسة، سوف يستعين الباحث بمفهوم "مقاربات السياسة الخارجية" والتي تهدف في إحدى مستوياتها إلى تحليل السياسة الخارجية من خلال ربط مخرجات السياسة الخارجية بالمدخلات والتي يستقبلها النظام السياسي المسؤول عن السياسة الخارجية من محيطه الداخلي والخارجي، حيث تحاول هذه المقاربة تفسير أسباب سلوك السياسة الخارجية مفترضةً أن عمليات اتخاذ القرار في السياسة الخارجية تحدث داخل علبة سوداء.

1.7 حدود الدراسة

تتخصر حدود الدراسة بالآتي:

الحدود الموضوعية: تأثير السياسات الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب على القضية الفلسطينية.

الحدود الزمانية: الفترة الزمنية التي تعالجها الدراسة تبدأ بتاريخ 20 كانون ثاني/ يناير 2017 وينتهي بتاريخ 20 كانون ثاني/ يناير 2021 وهي الفترة الزمنية التي تولى فيها

الرئيس السابق دونالد ترامب منصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

الحدود المكائنية: تمتد حدود الدراسة ما بين العواصم التي لها صلة مباشرة بالصراع العربي الصهيوني وخصوصا واشنطن والقدس والقاهرة وعمان.

1.8 الدراسات السابقة

تطرقت العديد من الدراسات السابقة إلى دراسة وتحليل السياسات الخارجية الأمريكية وارتباطها وأثرها على القضية الفلسطينية من أبعاد مختلفة وهي كالآتي:

1.8.1 الدراسات باللغة العربية

دراسة أماني القرم بعنوان " سياسة الولايات المتحدة اتجاه القضية الفلسطينية 2017-2022 إرث دونالد ترامب وحدود التغيير في عهد جو بايدن"¹.

تناولت الدراسة الكيفية التي يتم فيها اتخاذ القرار السياسي بين إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب والرئيس الحالي جو بايدن (Joe Biden) والعوامل والدوافع التي تحدد سياستهما اتجاه القضية الفلسطينية، واستعرضت الدراسة كذلك مواقف كل من الإدارتين اتجاه القضايا المركزية التي تخص بها القضية الفلسطينية.

خلصت الدراسة إلى أن القرارات الجوهرية والتي أضرت بالقضية الفلسطينية والتي اتخذها الرئيس السابق ترامب قد أثرت بشكل كبير على إحداث تغيير إيجابي أمريكي اتجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس الحالي جو بايدن.

¹ أماني القرم، "سياسة الولايات المتحدة اتجاه القضية الفلسطينية 2017-2022 إرث دونالد ترامب وحدود التغيير في عهد جو بايدن"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد رقم 287-288 ربيع وصيف 2022 ص.ص 82-104

دراسة حفيظة طالب بعنوان " صفقة القرن 2020: تسوية القضية الفلسطينية أم تصفيتها"¹

عالجت الباحثة من خلال هذه الدراسة خطة السلام التي قدمها الرئيس ترامب أو ما عرف بصفقة القرن، حيث تطرقت الدراسة إلى تحليل الأوضاع الدولية والإقليمية والمحلية والتي سبقت الإعلان عن هذه الخطة، وأشارت الدراسة كذلك الى صفقة القرن واليات تنفيذها وأهم ردود الفعل التي واجتها واليات مواجهتها.

خلصت الدراسة إلى أن الولايات المتحدة وإسرائيل يسعيان إلى إنهاء القضية الفلسطينية عبر توظيف مبدأ التفاوض متعدد الأطراف وتبني مبدأ السلام الاقتصادي مقابل الحلول السياسية لعناصر الصراع الجوهرية للقضية للفلسطينية وهو ما يعزز مرحلة جديدة من العلاقات العربية الإسرائيلية تعرف بالتنطبيع.

دراسة البدري الطاهر عياد صوان بعنوان "دونالد ترامب والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بين الاستمرارية والتغيير".²

استعرض الباحث العوامل الجوهرية التي أدت إلى الاختلافات الواسعة بين سياسات الرئيس الأسبق باراك أوباما والرئيس السابق دونالد ترامب تجاه منطقة الشرق الأوسط ومن ضمنها السياسات الخاصة بالقضية الفلسطينية.

استنتج الباحث إلى أن السياسات التي تبناها الرئيس السابق دونالد ترامب كانت تقوم على مبدأ "أمريكا أولاً" والذي عبر عن رغبة الولايات المتحدة بالعمل من خلال استراتيجيات ومحددات واضحة للعمل الخارجي تحول دون تحمل الإدارة الأمريكية لأعباء الفوضى والتغيير والتي تشهدها الشرق الأوسط.

¹ حفيظة طالب، "صفقة القرن 2020: تسوية القضية الفلسطينية أم تصفيتها"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد التاسع، العدد الأول 2021 ص. ص 774-800

² البدري الطاهر عياد صوان، "دونالد ترامب والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بين الاستمرارية والتغيير"، مجلة جامعة الزيتونة، العدد رقم 36 كانون أول/ ديسمبر 2020 ص. ص 56-78

دراسة فادي جمعة وأيمن يوسف بعنوان "القدس في سياسات الإدارات الأمريكية منذ الحرب العالمية

الثانية: قراءة في المواقف السياسية والسياسات العامة".¹

تناولت الدراسة الموقف الأمريكي التاريخي من قضية القدس من خلال ابراز أهم العوامل والمتغيرات التي تركت أثراً في هذا الموقف الأمريكي وذلك عبر تحليل الاعتبارات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية عموماً ومدينة القدس بشكل خاص.

خلصت الدراسة إلى ان الولايات المتحدة قد تبنت سياسات يمكن وصفها بأنها معادية للشعب الفلسطيني والتي تزامنت مع دعم مادي وعسكري وسياسي لا محدود للاحتلال الصهيوني، أما فيما يختص بمدينة القدس فاستنتجت الدراسة بأنه وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تعترف نظرياً بأن القدس الشرقية هي جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 إلا أن الممارسات الأمريكية تظهر اقتناع الإدارة الأمريكية بالموقف الصهيوني من مدينة القدس.

دراسة منصور أبو كريم بعنوان " اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب".²

قدمت هذه الدراسة أبرز التوجهات للسياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب، حيث ناقشت هذه الدراسة أبرز التعيينات للسياسيين الأمريكيين وهل تعكس هذه التعيينات مبادئ القوة الخشنة او الناعمة للسياسة الخارجية الأمريكية اتجاه القضايا التي تعتبر محط اهتمام الإدارة الأمريكية.

استنتج الباحث أن الإدارة الأمريكية سعت إلى إنهاء وتصفية القضية الفلسطينية عبر تبني حلول مؤقتة او دائمة لهذه القضية، وخلصت الدراسة أيضاً أن الولايات المتحدة سعت إلى حلول إقليمية للقضية

¹ فادي جمعة، أيمن يوسف، " القدس في سياسات الإدارات الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية: قراءة في المواقف السياسية والسياسات العامة"، مجلة الجامعة العربية الأمريكية- فلسطين، مجلد رقم 6 عدد رقم 1 2020 ص. 156-184

² منصور أبو كريم، "اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط"، مركز حرمون للدراسات المعاصر، كانون ثاني/يناير 2018

الفلسطينية عبر إشراك بعض الدول العربية بتقديم الأراضي والمواقف السياسية المؤيدة لتلك الحلول من أجل بناء تحالفات دفاعية عربية إسرائيلية.

1.8.2 الدراسات باللغة الانجليزية

دراسة Anisah Amalia Soekano بعنوان **“ United States’ Unwavering support to Israel: Biased foreign policy in Israel-Palestinian conflict under president Donald Trump’s administration 2016-2019”¹**

عالجت الدراسة سياسة الكيل بمكيالين والتي تبنتها الإدارة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني-الصهيوني، حيث قامت الدراسة بتحليل العوامل الكامنة خلف هذه السياسة الأمريكية وأسباب تعمقها في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب.

استنتجت الدراسة أن المواقف السياسية التي تبنتها الإدارة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني-الصهيوني وطرق حله تركز إلى عاملين رئيسيين، فأولهما هو العامل المحلي والآخر هو العامل التنظيمي للسياسة الخارجية الأمريكية وهذه العوامل هي التي تفسر المواقف الأمريكية المتحيزة للكيان الصهيوني.

دراسة Ayfer Erdogan و Lourdes Habash بعنوان **“U.S policy toward the Israeli-Palestinian conflict under the Trump administration: Continuity or Change”²**

قدمت الدراسة تحليلاً لركائز السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني-الصهيوني وتطور هذه السياسة في عهد الرئيس ترامب، وعلى الرغم من أن هنالك تأييد أميركي تاريخياً للرؤية الإسرائيلية تجاه الحلول للقضية الفلسطينية إلا أن ترامب كان الأكثر وضوحاً في تبني هذه السياسة.

¹ Anisah Amalia Soekano, “ United States’ Unwavering support to Israel: Biased foreign policy in Israel-Palestinian conflict under president Donald Trump’s administration 2016-2019”, journal of international relations, volume 5, item 3 2019, p.p 492-500

² Ayfer Erdogan, Lourdes Habash, “ U.S policy toward the Israeli-Palestinian conflict under the Trump administration: continuity or change”, Insight Turkey, March 2020, p.p 125-146

خلصت الدراسة إلى أن الرئيس الأمريكي السابق قد فتح فصلا جديدا من السياسات الأمريكية تجاه الحلول الممكنة للقضية الفلسطينية من خلال تبني الحلول الإسرائيلية وطي صفحة اتفاق اعلان المبادئ عام 1993 ودعم خطط الضم الإسرائيلية للضفة الغربية وطرح تسوية جديدة للصراع وفق الرؤية الإسرائيلية.

1.9 التعقيب على الدراسات السابقة

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة بأنها تقدم تحليلا منهجيا للتحويلات الجوهرية في السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية اتجاه الصراع الفلسطيني - الصهيوني في عهد الرئيس ترامب، والذي قام بتبني أسس جديدة لحل الصراع قائمة على مفاهيم جديدة مثل الاعتراف بضم الأراضي المحتلة واستبدال السلام السياسي القائم على حل القضايا الجوهرية بالسلام الاقتصادي والتطبيع والتي شكلت بديلا للقوانين والقرارات والاتفاقيات الدولية والتي نظمت حل قضايا الصراع الفلسطيني - الصهيوني.

أما الاختلاف ما بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة ونظرا لاستمرار تداعيات السياسات الخارجية الأمريكية على القضية الفلسطينية فإن هذه الدراسة سوف تبرز أولا أثر السياسات الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية عبر عرض مسار تاريخي للسياسات الأمريكية مقترنة مع مواقف الرؤساء الأمريكيين من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، أما الاختلاف الثاني فإن هذه الدراسة سوف تقوم بتحليل منهجي للآثار التي تركتها سياسات ترامب الخارجية على القضايا الجوهرية للقضية الفلسطينية مثل اللاجئين الفلسطينيين ومدينة القدس والأراضي المحتلة والمستوطنات الإسرائيلية.

1.10 فصول الدراسة

تتكون الدراسة من أربعة فصول وهي مرتبة كالآتي:

الفصل الأول (الإطار النظري): اشتمل هذا الفصل على مقدمة الدراسة ومشكلتها وأسئلتها وأهميتها، واشتمل كذلك على أهداف الدراسة والمناهج العلمية البحثية المستخدمة فيها وحدود الدراسة والدراسات السابقة.

الفصل الثاني: سوف تقوم الدراسة عبر هذا الفصل باستعراض طرق وأدوات صناعة القرار السياسي الخارجي للإدارة الأمريكية وتسليط الضوء على أهم الفاعلين الرسميين وغير الرسميين في صناعة القرار السياسي الأمريكي.

الفصل الثالث: من خلال هذا الفصل سوف يتم البحث بالسياسات التي تبناها الرؤساء الأمريكيين منذ الحرب العالمية الثانية وحتى عام 2017، حيث سوف يتم تسليط الضوء على أهم القرارات والمشاريع السياسية التي قام بها الرؤساء الأمريكيين وأثر هذه السياسات على القضية الفلسطينية.

الفصل الرابع: سوف يبحث الفصل الأخير من الدراسة في تأثير سياسات الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس ترامب على القضية الفلسطينية، حيث ستطرق الدراسة إلى أهم الفاعلين في صناعة القرار السياسي الأمريكي وأثر تلك السياسات على العناصر الجوهرية للقضية الفلسطينية.

الفصل الثاني

صناعة السياسة الخارجية الأمريكية (الأدوات والمحددات)

2.1 تمهيد

تُعتبر السياسة الخارجية للدول عن مجموعة من الأهداف والتي تسعى هذه الدول إلى تحقيقها، لكن السياسة الخارجية بنفس الوقت تعبر عن القدرات والأدوات التي يمكن استخدامها لتحقيق هذه الأهداف، لذا فإن السياسة الخارجية مرتبطة بمجموعة من المحددات الداخلية والخارجية والتي تساهم في صناعتها.

يُعتبر النظام السياسي في الولايات المتحدة من أكثر الأنظمة تعقيداً على مستوى العالم في رسم وصناعة السياسة الخارجية وذلك لاشتراك العديد من الفاعلين الرسميين والغير رسميين في إقرار ورسم وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، وعلى الرغم من سمة التعقيد التي توصف بها صناعة السياسة الخارجية لواشنطن إلا أنه يمكن تحليل هذه السياسة عبر إبراز دور ومكتسبات الفاعلين في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

على الرغم من أن صناعة السياسة الخارجية الأمريكية تشترك بها العديد من المؤسسات الرسمية الأمريكية إلا أن أهم هذه المؤسسات هي مؤسسة الرئاسة والتي تمثل السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة لهذا يمارس الرئيس الأمريكي دوراً مهماً وجوهرياً في صناعة هذه السياسة، لذا يمكن القول إن السياسة الخارجية للولايات المتحدة هي انعكاس لرؤية وخبرة الرئيس في إدارة العلاقات والمصالح الأمريكية.¹

¹ محمد أحمد أبو عنيمة، "دور المؤسسات الأمريكية في تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة-جامعة الأقصى 2013، ص 61

يهدف هذا الفصل من الدراسة إلى دراسة وتحليل الأدوات والمحددات الخاصة بعملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال تحليل دور الفاعلين للسياسة الخارجية الأمريكية ومنهجية صنع القرار السياسي الأمريكي الخارجي.

2.2 السياسة الخارجية للدولة

تُعتبر السياسة الخارجية لأي دولة عن مقدار قوتها وتأثيرها في سياق العلاقات الدولية، حيث تمتلك كل دولة من الدول مصالح وتحالفات ومحددات تعبر عنها من خلال السياسة الخارجية التي تمارسها من خلال عدة أدوات.

2.2.1 تعريف السياسة الخارجية

تعددت التعريفات التي وضعها العديد من الباحثين والعلماء في علم السياسة بشكل عام والعلاقات الدولية بشكل خاص، حيث اهتم كل منهم بدراسة بُعد معين يختص بهذه الظاهرة، لذا سوف تورد الدراسة العديد من هذه التعريفات بهدف إعطاء فكرة شاملة عن مفهوم السياسة الخارجية.

عرف السياسي والدبلوماسي النمساوي كورت فالدهايم (1918-2007) (Kurt Waldheim) السياسة الخارجية بأنها: " السياسة الخارجية لدولة من الدول تحدد مسلكها تجاه الدولة الأخرى، إنها برنامج الغاية منه تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لا تصل حد الحرب، بكلمات أخرى إنها تعبر عن مجموعة إجمالية من تلك المبادئ التي في ظلها تدار علاقات دولة مع الدول الأخرى".¹

أما السياسي الفرنسي ليون نويل (1888-1987) (Leon Noel) فقد قدم تعريفاً للسياسة الخارجية بأنها: "فن إدارة علاقات دولة مع الدول الأخرى"، وقد عرف الأمريكي جورج مودلسكي (1926-

¹ أحمد النعيمي، السياسة الخارجية، الأردن-عمان، دار زهران للنشر والتوزيع 2010، الطبعة الأولى ص 19

(2014) (George Modelski) هذا المفهوم بأنه: "نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى من أجل أقلمت أنشطتها طبقاً للبيئة الدولية: المدخلات والمخرجات".¹

إضافة للتعريفات السابقة فقد قدم الأمريكي جيمس روزن (1972-1909) (James Rosen) تعريفاً لسياسة الخارجية بأنها: "منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معيت في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفاً"، وبعبارة أخرى: "المجهود الذي تبذله جماعة وطنية من أجل التحكم في أو مراقبة محيطها الخارجي سواء من خلال تكريس الوضعيات الإيجابية أو تعديل تلك الوضعيات السلبية التي لا تخدم مصالحها".²

عرف المفكر المصري حامد ربيع السياسة الخارجية بانها: " جميع صور النشاط الخارجي التي تمارسها الدولة حتى وإن لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، لذا فإن نشاط المجموعة كالوجود الحضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي تطلق عليه السياسة الخارجية".³

قام الأمريكي هانز مورجانزو (Hans Morgenthau 1904-1980) بطرح النظرية الواقعية وذلك لفهم وتحليل العلاقات الدولية والتي تنطلق من افتراض يقوم على دور القوة في نسق العلاقات الدولية، لذا رأى مورجانز أن عالم السياسة الدولي (السياسة الدولية-العلاقات الدولية) شأنه شأن السياسة الداخلية (السياسة داخل المجتمع) هو عالم الصراع من أجل القوة ومهما تكن مرامي ذلك العالم فإن القوة هي هدفه الدائم والملح والمباشر.⁴

¹ أحمد النعيمي، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 19

² عبد المجيد العبدلي، قانون العلاقات الدولية، تونس-دار أفواس للنشر، مطبعة فن وألوان، ص 123

³ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة 1998، الطبعة الثانية، ص 7

⁴ سيف نصرت الهرمزي، "تحليل هانز مورجانز لمفهوم القوة وتطبيقها على وحدات النظام الدولي"، مجلة جامعة تكريت للعلوم

السياسية، عدد رقم 1 عام 2014، ص 155

فسر مورجانز من خلال هذه النظرية مفهوم القوة في السياسة الدولية حيث أوضح أن الدول تتصارع ضمن نسق العلاقات الدولية مستندةً إلى القوة بهدف الحفاظ على الوضع القائم، ودعم سياسات التوسع الاستعماري ودعم المكانة السياسية في المجتمع الدولي¹

قدم كينيث والتز (Kenneth Waltz 1924-2013) نظرية الواقعية الجديدة بهدف تقديم إطاراً لتحليل السياسات الدولية حيث قامت نظريته لتحليل وتفسير السياسة الدولية على أربع محددات هي الدولة باعتبارها الفاعل الأساسي في السياسة الدولية، أما ثاني هذه المحددات فهي فوضوية النظام الدولي حيث أن هذه الفوضوية هي من تحدد سلوك الفاعلين في ظل عدم وجود سلطة مركزية، وتعتبر قوة الدولة هي ثالث هذه المحددات حيث تعتبر القوة ضامناً للبقاء، أما رابع هذه المحددات فهو توازن القوة حيث يمكن تحقيق هذا التوازن من خلال عوامل الاتزان الداخلي والخارجي².

أخيراً قدم الأكاديمي العراقي مازن الرمضاني تعريفاً للسياسة الخارجية على أنها: " السلوك السياسي الذي يتبعه صناع القرار في وقت معين مقابل غيره من اللاعبين الدوليين خارج الحدود الإقليمية لدولته وذلك بقصد إنجاز إحدى مكونات المصلحة الوطنية والقومية أو تطويرها والدفاع عنها"³.

من خلال ما تقدم فإن مفهوم السياسة الخارجية يمكن النظر إليها على أنها هدف أو مجموعة من الأهداف الخارجية المهمة للدولة والتي تسعى الدولة إلى تحقيقها عبر ممارسة سلوك واعٍ عبر مجموعة وطنية وممثلين رسميين لهذه الدولة يستخدمون العديد من الأدوات القادرة على تحقيق الهدف أو مجموعة الأهداف والتي تم تحديدها على أنها مصلحة عليّة للدولة والتي تقترب بمجموعة من العوامل والتي تؤثر على قدرة الدولة على تحقيقها لتلك الأهداف.

¹ سيف نصرت الهرمزي، "تحليل هانز مورجانز لمفهوم القوة وتطبيقها على وحدات النظام الدولي"، مرجع سابق.

² رمضان غيث، الواقعية الجديدة، الموسوعة السياسية، الموقع الإلكتروني <https://tinyurl.com/4d96c54w>

³ مازن الرمضاني، السياسة الخارجية، بغداد-مطبعة دار الحكمة 1991، ص 14

2.2.2 أهداف السياسة الخارجية

تسعى السياسة الخارجية الخاصة بالدول إلى تحقيق العديد من الأهداف والتي تعكس بطبيعتها القدرات التي تمتلكها تلك الدولة والمحددات التي تضبط تأثيرها في نسق العلاقات الدولية من أجل تحقيق تلك المصالح، ومن هنا يمكن تعريف الهدف السياسي بأنه: " تلك الحالة المستقبلية التي يرمي صناع القرار إلى ترتيبها خارج حدود الدولة لتحقيق المصلحة الوطنية وبالتالي يبذلون قصارى جهدهم لتغيير حالة الوضع الحالي إلى حالة المستقبل المنظور والمتوقع الأفضل للوحدة السياسية، أي الحالة التي تتجسد فيها مصالح وطموحات دولتهم".¹

أولاً: تصنيف الأهداف الخارجية

وفقاً لمعايير الزمن والأهمية وتفاعلات الوحدة السياسية بالنسق الدولي للعلاقات فإنه يمكن تصنيف الأهداف الخارجية للدولة وفقاً للتصنيف الآتي:

1. أهداف استراتيجية وطنية: وهي الأهداف المرتبطة ارتباطاً حيوياً بوجود الدولة والنظام واستمراريتها، بحيث يكون هذا الهدف هو علة الدولة بحد ذاته مثل حماية السيادة الوطنية واستمرارية القيام بوظائفها الداخلية والخارجية وحماية أمنها القومي وما يرتبط به من أمن اقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي.²

إن هذه الأهداف تشكل بحد ذاتها المبرر القائم للوجود المادي والمعنوي للدولة وللنظام السياسي القائم، لهذا فإن عدم إيلاء صانع القرار لأهمية تلك الأهداف سوف يؤدي إلى التأثير على وجود الدولة بحد ذاته وهو ما يقود تلقائياً إلى أزمات داخلية وخارجية تهدد الدولة ومستقبلها.

2. أهداف استراتيجية متوسطة المدى: وهي الأهداف التي يمتلك صانع القرار البدائل المناسبة لها ولا تقود بالضرورة إلى استعمال القوة العسكرية لإنجازها وتمتلك الوحدة السياسية الوقت الكافي

¹ K. J. Holsti, *International politics A frame work for Aninlgis*, 6thed, New York- prentice- Hall 1971, p.137

² أندريه بوفر، المدخل إلى الاستراتيجية العسكرية، ترجمة أكرم دبيري، بيروت- المؤسسة العربية 1977، ص 27

لإنجازها ومن أمثلتها تطوير العلاقات الاقتصادية وفتح أسواق جديدة وتحقيق الرفاهية لمواطنيها وإظهار عوامل القوة والنفوذ وتشكل هذه الأهداف بحد ذاتها عاملاً مشتركاً بين الوحدات السياسية.¹

3. أهداف ثانوية: وهي الأهداف التي لا تستدعي أن تقوم الدولة بحشد طاقاتها ومواردها من أجل الحصول عليها.²

من خلال ما سبق يتضح أن التصنيف أعلاه لأهداف السياسة الخارجية والتي تعكس المصلحة الوطنية للوحدة السياسية مرتبط بعوامل الزمن والأهمية والتفاعلات بنسق العلاقات الدولية وهي عوامل متغيرة وتخضع إلى التغيير والتعديل وفقاً لهذه العوامل، فما يكون هدفاً استراتيجياً وطنياً خلال فترة قد لا يكون هو نفس الهدف لفترة أخرى، ومثال ذلك سياسة الانعزال التي تبنتها الولايات المتحدة حتى قبيل الحرب العالمية الأولى وسياسة بريطانيا المتعلقة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومن ثم الخروج منه.

ثانياً: أهداف سياسية عامة

تجمع الدول بمجملها وعلى اختلاف قدراتها البشرية والمادية وموقعها الجغرافي ونسقها التفاعلي على تحقيق أهداف وطنية من خلال تبنيها لسياسة خارجية تعكس الرغبة بتحقيق تلك المصالح الوطنية وهي:³

1. الحفاظ على استقلال الدولة وأمنها القومي ووحدة وسلامة أراضيها.

2. تحقيق أكبر قدر من المنفعة الاقتصادية للدولة من أجل الوصول إلى رفاهية مواطنيها.

3. زيادة قوة الدولة.

4. صيانة السلم والاستقرار العالميين.

¹ أحمد النعيمي، مرجع سابق، ص 157

² محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 48

³ عامر عبد الغفار، "السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا واثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذ العام 2011-2014"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية 2015، ص 28

2.2.3 محددات السياسة الخارجية

تخضع السياسة الخارجية التي تمارسها الدولة إلى عدد من المحددات، ويقصد بالمحددات العوامل التي تؤثر في توجيه وبلورة السياسة الخارجية لأي دولة¹، وتنقسم المحددات إلى محددات داخلية و خارجية.

أولاً: المحددات الداخلية

المحددات الداخلية وهي التي تقع داخل حدود الوحدة السياسية ومرتبطة ارتباطاً حيوياً بمكوناتها البنوية، وبالتالي ينعكس قدرة وحجم هذه المحددات على قدرة الوحدة السياسية على التأثير في نمط التفاعلات الدولية، وهي كالاتي:

1. المحددات الجغرافية: وهي المحددات التي تعكس الجغرافيا السياسية للدولة وتشمل مساحة أراضيها وموقعها الجغرافي وتضاريس سطحها ومناخها، حيث أن هذه العوامل تساهم وبشكل كبير في تحديد موقع الدولة ضمن السياسة الدولية.²
2. الثروات الطبيعية: وهي ما تمتلكه الدولة من موارد طبيعية داخل حدودها البرية ومياهها الإقليمية من معادن ومصادر للطاقة و ثروات زراعية وهو ما يساهم في قوة الدولة الاقتصادية ويحد من اعتمادها على الدول الأخرى وبالتالي تمتلك القدرة في التأثير على القرارات الاقتصادية الدولية بما يعكس مصلحتها الوطنية.³
3. المحددات البشرية: يعبر هذا المحدد عن قدرة الدولة على زيادة قدرتها العسكرية والاقتصادية عبر توفر العنصر البشري اللازم لتشغيل وإدامة هذه القدرات خلال فترات السلم والحرب، ولكن هذا المحدد يمتاز بكونه لا يمثل عاملاً حاسماً في قوة الدولة نظراً لما تتمتع به بعض الدول من قدرة

¹ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 37

² ناصيف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت- دار الكتاب العربي 1985، ص 173

³ محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 38

بشرية كبيرة ولكنها بنفس الوقت تعاني من المشاكل المتعلقة بازدياد السكان مثل الفقر والبطالة وهو ما يحد من ثقلها السياسي الدولي.¹

4. المحددات الشخصية لصانع القرار: تعبر السياسة الخارجية عن تفضيلات صانع القرار في النظام السياسي، لذا فإن هذه القرارات مرتبطة بالنشأة العلمية والثقافية والنفسية والمسيرة المهنية للسياسيين في أحيان كثيرة.²

5. المحددات المجتمعية: أي المحددات المرتبطة بالمجتمع من خصائص قومية والتي تعكس بدورها الارتباط اللغوي والديني والعرقى للمكون البشري للدولة حيث تكون السياسة الخارجية حينها بمثابة ترجمه للتطلعات القومية في سبيل تحقيق المصلحة الوطنية، ومن المحددات المجتمعية كذلك شكل النظام السياسي فكلما كان النظام أقرب الى النظام الديمقراطي كلما كان للأحزاب السياسية وللرأي العام ومؤسسات المجتمع المدني دور في صناعة وتقييم السياسة الخارجية.³

6. الاستقرار السياسي: يعكس الاستقرار السياسي الصورة الحسنة والمستقرة للدولة وهو ما يساهم في انفتاح الدول الأخرى عليها وبناء علاقات متعددة الجوانب معها مما يساعد صانع القرار على الاهتمام والتفرغ للسياسة الخارجية في سبيل تحقيق المصالح الوطنية.⁴

7. القدرات العسكرية: من أهم المحددات في صناعة السياسة الخارجية هي القدرات العسكرية من أسلحة فعالة كماً ونوعاً وتكنولوجيا متقدمة وعسكريين وقادة أكفيا وعقيدة قتالية وبالتالي تكون القدرة العسكرية قادرة على الدفاع عن الدولة والتخطيط لشن الحرب أو التهديد بها.⁵

من خلال ما سبق يرى الباحث أن المحددات الداخلية هي متغيرة بصفة عامة باستثناء الموقع الجغرافي، فالمحددات المذكورة أعلاه يمكن أن تساهم في صناعة سياسة خارجية مؤثرة أو غير مؤثرة وفقاً للنمو

¹ جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، الطبعة الثانية، ترجمة غازي العتيبي، جدة-مطبوعات تهامة 1974، ص 174

² ريغلين بالمر وكليفون مورجان، نظرية السياسة الخارجية، ترجمة عبد السلام نوير، الرياض-جامعة الملك سعود 2011، ص 21

³ إسلام أحمد العياصرة، "محددات السياسة الخارجية"، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد التاسع 2019 ص 9

⁴ لويد جونسون، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد مفتي ومحمد السيد سليم، الرياض-جامعة الملك سعود 1989، ص 28

⁵ ناصيف حتي، مرجع سابق، ص 194

أو الانخفاض في حجم وقيمة تلك المحددات، فعلى سبيل المثال قد يؤدي الارتفاع في القدرات الاقتصادية نتيجة اكتشاف ثروات طبيعية أو تبني سياسات اقتصادية راشدة للدولة تهدف إلى زيادة تأثير تلك الدولة في السياق الإقليمي أو الدولي ومثال ذلك دولة قطر والتي أصبحت تمتلك تأثيراً واسعاً في منطقة الشرق الأوسط وهذا ناتج عن اكتشاف كميات كبيرة من الغاز والنفط والذي حوله بدورها إلى دولة غنية قادرة على التأثير في السياسات الإقليمية والدولية.

ثانياً: المحددات الخارجية

المحددات الخارجية وهي العوامل التي تقع خارج حدود الدولة ولكنها تؤثر في سياستها الخارجية وهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الداخلية ويظهر أثر هذه التفاعلات بين المحددات الداخلية والخارجية ضمن نسق العلاقات الدولية.

1. بنية النظام الدولي والإقليمي: يعكس تركيب وشكل النظام الدولي والإقليمي تؤثر في صناعة القرار السياسي الخارجي للوحدات السياسية، فالنظام العالمي ثنائي الأقطاب** أثر على شكل السياسة الخارجية للدول وخصوصاً للدول الصغرى وجعلها تدخل ضمن نطاق التحالفات التي كانت قائمة، أما في ظل النظام المتعدد الأقطاب** فقد منح هذا النظام الوحدات السياسية القدرة على المناورة بين هذه الأقطاب بما يسمح بخدمة مصالحها الوطنية.¹

2. المؤسسات الدولية: تلعب المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة دوراً كبيراً في تنظيم العلاقات بين الدول، حيث تسهم الصفة القانونية لبعض المؤسسات الدولية في التأثير على القرارات الخاصة

* النظام الدولي ثنائي الأقطاب: النظام التي اتسمت به العلاقات الدولية 1945-1989 وامتاز بمحاولة كل من أمريكا والاتحاد السوفيتي السابق فرض سيطرتهم على العالم وعرف بفترة الحرب الباردة.

** النظام الدولي متعدد الأقطاب: مفهوم لوصف توزيع القوة داخل النظام الدولي والمكون من ثلاثة أقطاب وأكثر من مراكز القوة.

¹ أحمد عارف الكفارنة، "العوامل المؤثرة في كيفية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية"، مجلة دراسات دولية، العدد 42، 2009، ص.

بالدول لأنها تخلق قيوداً وتمارس ضغوطاً على صناعة القرارات ونتائجها، ولا يقتصر دور هذه المؤسسات في تنظيم العلاقات بين الدول وإنما تعمل أيضاً على حل النزاعات بينها.¹

3. العمليات السياسية الدولية: تختص العمليات السياسية الدولية بالجانب الديناميكي والتفاعلي للنظام الدولي وفقاً لمبدأ ورد الفعل والمعاملة بالمثل والتي إما أن ينشأ عنها طابع تعاون أو طابع صراع بين الدول.²

يتضح مما سبق أن المحددات الخارجية في صناعة السياسة الخارجية للدول هي عوامل متغيرة تتأثر بالمحددات الداخلية والمصالح المشتركة بين الدول والوزن السياسي للدول صاحبة التأثير على القرار الدولي وخصوصاً عبر المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة وتتبنى في حالات كثيرة قرارات مزدوجة المعايير.

2.2.4 أدوات صناعة السياسة الخارجية

يستخدم صانع القرار السياسي المتعلق بالسياسة الخارجية العديد من الأدوات وذلك لتحقيق الهدف أو الأهداف السياسية المنشودة، وتختلف تلك الأدوات واستعمالاتها وفقاً للمحددات الداخلية التي تمتلكها الدولة والمحددات الخارجية المؤثرة على القرار السياسي.

1. الأدوات الدبلوماسية: تمثل هذه الأداة الخيار الأول لصانعي السياسة الخارجية، فهي تمتاز بعدة مواصفات فهي الأقل تكلفة قياساً بتأثيرها، والأداة الأسهل استعمالاً والأكثر توافراً.

تستخدم الدبلوماسية في صناعة السياسة الخارجية لتحقيق المصالح الوطنية للوحدة السياسية دون اللجوء إلى استعمال القوة أو الحرب النفسية أو القانون المنظم لحالات النزاع، لهذا فإن هذه الأداة تستعمل

¹ عربي لادي محمد، "السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات"، مجلة دراسات وابحاث، العدد 25 كانون أول 2016، ص 12

² ناصيف حتي، مرجع سابق، ص 196

مجموعة من المفاهيم المرتبطة ارتباطاً جوهرياً بها مثل المفاوضات والمساومة والتمثيل والزيارات الدبلوماسية، فالدبلوماسية تعتبر بمثابة نقيض للأدوات المادية والدعاية للسياسة الخارجية.¹

2. الأدوات الاقتصادية: تعبر هذه الأداة عن استعمال القدرات الاقتصادية المالية والمادية للوحدات السياسية كأداة من أدوات السياسة الخارجية حيث يتمثل استخدام هذه الأداة وفقاً لنمطين، فالنمط الأول فيعبر عن حالة من التعاون أو التنسيق أو الاحتواء للدول من خلال استعمال الأداة الاقتصادية كأداة لتقديم العون والمساعدات وتعزيز التنمية الاقتصادية للدول لاتخاذ قرارات تصب في صالح وحدات سياسية أخرى، أما النمط الثاني فيعبر عن حالة من العداء والنزاع بين الدول عبر استعمال هذه الأداة من خلال فرض العقوبات الاقتصادية وإغلاق طرق التجارة والحد من حجم التدفقات المالية بهدف دفع الوحدة أو الوحدات السياسية لتغيير سياساتها تجاه وحدات سياسية أخرى.²

3. الأدوات الدعائية: تعبر الأداة الدعائية (الرمزية) عن قدرة وسائل الاعلام والاتصالات والمراكز الثقافية عن أحداث تغيير فكري وسلوكي للمكون البشري في الوحدة السياسية المُستهدفة سواء كان مواطنًا عاديًا أو صانع قرار أو رأي عام، وتمتلك هذه الأداة العديد من الوسائل والطرق بهدف إحداث ذلك التغيير المنشود عبر استعمال الدعائية الموجهة من خلال شبكة الانترنت والتلفزيون وتوفير المنح الدراسية للمتفوقين، وبهذا تعتبر هذه الأداة أكثر قدرة وأطول زمناً على إحداث التغيير.

4. الأدوات العسكرية: وهي استعمال أو التهديد باستعمال القدرة العسكرية لوحدة سياسية ضد وحدة سياسية أخرى بقصد تحقيق هدف سياسي منشود، وتعدد أشكال استخدام هذه الأدوات بقصد إحداث

¹ Bridge, R. G, **Diplomacy theory practice**. Palgrave Macmillan, 4thed 2010, p.1

² Drury, Copper, **economic sanctions and presidential decisions**, Palgrave Macmillan 2008, p.14

التغيير المقصود من عبر تقديم القدرات والخبرات العسكرية لوحدة سياسية أو جماعات معارضة داخل الوحدة السياسية أو عقد تحالفات عسكرية مع وحدات سياسية أخرى.¹

من خلال ما سبق يتضح أن أدوات السياسة الخارجية هي أدوات نسبية ومرتبطة ارتباطاً مباشراً بالمحددات الداخلية والخارجية للوحدة السياسية، فالوحدات السياسية القوية اقتصادياً وتكنولوجيا وعسكرياً هي الوحدات التي تمتلك التأثير الأكبر في نسق العلاقات الدولية بهدف تحقيق مصالحها الوطنية بعكس الوحدات السياسية الفقيرة لتلك القدرات والتي لا تمتلك الخيارات في استعمال جميع الأدوات للسياسة الخارجية.

2.2.5 صناعة القرار المتعلق بالسياسة الخارجية

يرى كل من فريدريك بيرسون (Frederic S. Pearson) ومارتن روشستر (J. Martin Rochester) أن القادة السياسيين يمكنهم استخدام مجموعة من القواعد لتطبيقها على مواقف مختلفة عند التعامل مع الشؤون الدولية، حيث قسم هؤلاء الباحثين هذه المواقف إلى ثلاث فئات هي: القرارات الكلية والقرارات الدقيقة والقرارات المتعلقة بالأزمات.²

عرف هؤلاء الباحثين أن القرارات الكلية هي: ذلك النوع من القرارات التي تكون أكثر انسجاماً مع ما يتوقعه صانع القرار عند تبنيه لسياسة ما ويتم اتخاذ هذه القرارات في الغالب مع القضايا التي تتطلب وقتاً زمنياً أطول ويشترك فيها عدد كبير من الفاعلين، أما النوع الثاني فهو القرارات الدقيقة أو "الإدارية" والتي هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات الضيقة نسبياً في نطاقها ويتم اتخاذها لمواجهة تهديد منخفض المستوى للمصلحة الوطنية ويتم التعامل معها عبر المستويات الدنيا من البيروقراطية،

¹ عامر عبد الفتاح عبد الغفار، مرجع سابق ص 29

² Baharak Partowazar, Jayum A.Jawan, Fakhreddin Soltan, "Decision Makin in Foreign Policy", Pensee journal, Vol 76, No 4 April 2014. P.345

أما القرارات المتعلقة بالأزمة فهي تلك القرارات المرتبطة بتهديد عالي المستوى مثل احتمالية استعمال القوات العسكرية ضمن إطار زمني ضيق ويتم بمشاركة صناع القرار على المستويات الاستراتيجية.¹

إن القرار السياسي المتعلق بالسياسة الخارجية يستوجب توفر العديد من المتطلبات كي يعبر عن حالة المنطق أو العقلانية التي يجب ان يتمتع بها وهي:²

1. معلومات كافية حول الموقف كما ونوعاً.
2. المعرفة الجوهرية بعلاقات السبب والنتيجة ذات الصلة بتقييم النتائج المتوقعة من تطبيق لمسارات العمل المتاحة.
3. اختيار مسار عمل مرتبط بالقيمة والمصلحة المتوقعة منه عند تطبيقه.

إن هذه الشروط أو المتطلبات المرتبطة بصنع قرار عقلائي من قبل السياسي قد لا تتوفر في كثير من الأحيان، لذا يجب على صانع القرار العمل أحياناً في ظل قيود شديدة، لذا فإن القرار السياسي يقع بمكان ما يقع بين علم النفس الديناميكي* والمعرفي** وبين علم نفس القائد*** وعملية معالجة المعلومات وبين نظرية القرارات عالية الجودة والإنجاز الفعلي.³

من خلال ما سبق يتضح أن صناعة القرار المتعلق بالسياسة الخارجية مرتبط جذرياً بالمحددات الداخلية والخارجية والأدوات التي تمتلكها الوحدة السياسية في نطاق نسق العلاقات الدولية القائم، فأنواع القرارات الثلاث الذي يجب على السياسي اتخاذها لمواجهة موقف ما هي قرارات تتأثر بطابع الزمن

¹ Baharak Partowazar, Jayum A.Jawan, Fakhreddin Soltan, "Decision Makin in Foreign Policy", Pensee journal, Vol 76, No 4 April 2014. P.345

² Ibid. P.345

* علم النفس الديناميكي: منهج في علم النفس يركز على دراسة القوى النفسية وراء السلوك والمشاعر والعواطف الإنسانية وإمكانية ارتباطها بالتجارب المبكرة، ويهتم بشكل خاص بالعلاقات الديناميكية بين دوافع الوعي واللاوعي.

** علم النفس المعرفي: هو مجال فرعي من علم النفس يقوم باكتشاف العمليات الذهنية الداخلية أي كيف يقون الناس بالتفكير والإدراك والتذكر والتحدث وحل المشكلات.

*** علم نفس القائد: مجموعة الفعاليات والأنشطة والعمليات والتي يقوم بها المرء من أجل قيادة أو توجيه الآخرين بقصد تحقيق أهداف محددة من خلال اتباع مجموعة من التنظيمات المنسقة.

³ George. A, adapting to constraints on rational decision-making, R. Arts & P. Education 1992, p 146

والمعلومات وحجم التهديد وخبرة وإدراك صانع القرار وبالتالي هي عوامل متغيرة ولا تتصف بطابع الثبات، ومن أمثلة ذلك الحرب الروسية- الشيشانية الحديثة، فخلال الحرب الأولى (1994-1996) أسفرت الحرب عن هزيمة روسيا أما المقاتلين الشيشانيين نتيجة عوامل محددة، أما في الحرب الثانية (1999-2000) فقد انتهت الحرب بهزيمة مقاتلي جمهورية الشيشان نتيجة عوامل أخرى مغايرة عن العوامل في الجولة الأولى من الحرب، لذا فقد عبرت هذه الحرب عن التغييرات في المحددات والأدوات لصنع السياسة الخارجية الروسية.

3.2 صناعة السياسة الخارجية الأمريكية

تعتبر صناعة السياسة الخارجية الأمريكية عملية سياسة معقدة وذلك لاشتراك العديد من الفاعلين الرسميين وغير الرسميين في صنعها، وبرغم تعقيدها إلا أن عملية صنع القرار عملية محددة من قبل الدستور الأمريكي والذي نص على أن للكونغرس الأمريكي* الحق في إعلان الحرب ورد الاعتداء وتنظيم التجارة مع الدول الأجنبية¹، أما رئيس الولايات المتحدة والذي ينتخب كل أربع سنوات فيمثل رئاسة السلطة التنفيذية ويتمتع بالعديد من الصلاحيات فهو قائد القوات المسلحة الأمريكية ويمتلك سلطة عقد المعاهدات وتعيين السفراء والقناصل والقضاة بالمحكمة العليا وذلك بمشورة مجلس الشيوخ** وموافقته.²

3.2.1 الفاعلين الرسميين بصناعة السياسة الخارجية الأمريكية

يشترك بصناعة السياسة الخارجية الأمريكية العديد من المؤسسات الأمريكية الرسمية ومنها مؤسسة الرئاسة والبرلمان الأمريكي (الكونغرس) والسلطة القضائية ووزارتي الخارجية والدفاع ووكالة الاستخبارات الأمريكية ومجلس الأمن القومي، فالسياسة الخارجية الأمريكية هي نتاج لمخرجات ورؤى تلك المؤسسات.

* الكونغرس الأمريكي: هو السلطة التشريعية في الولايات المتحدة ويتكون من مجلسين منتخبين هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ

¹ الدستور الأمريكي، المادة الأولى -الفقرة الثامنة

** مجلس الشيوخ: جزء من الكونغرس الأمريكي ويتكون من 100 عضو يمثلون خمسين ولاية أمريكية

² الدستور الأمريكي، المادة الثانية -الفقرة الثانية

أولاً: الرئيس الأمريكي

يمثل الرئيس الأمريكي والذي يتم انتخابه بطريقة غير مباشرة من قبل الشعب الأمريكي رأس السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة، ويعتبر بصفته السياسية العامل الأكثر ثباتاً في صناعة سياسة أمريكية مستقرة وثابتة، فالرئيس الأمريكي يتولى رئاسة الجهاز التنفيذي ممثلاً بمؤسسة الرئاسة والتي تتولى إدارة وتوجيه الأفعال والتحركات السياسية التي تبادر بها حكومة الولايات المتحدة.¹

وفقاً للدستور الأمريكي يتمتع الرئيس الأمريكي بصلاحيات سياسية في صناعة وتوجيه السياسة الخارجية ويعتبر هذا الدور هو الدور الأهم للرئيس الأمريكي، ومن أجل ممارسة هذا الدور يتمتع الرئيس الأمريكي بالصلاحيات الاتية في إدارة الشؤون الخارجية:

1. إدارة العلاقات الخارجية: يتولى الرئيس إدارة الشؤون الخارجية وفقاً للمادة الثانية من الدستور/الفقرة الأولى: " تخول السلطة التنفيذية لرئيس الولايات المتحدة ويقلد منصبه لمدة أربع سنوات...²، فإدارة العلاقات الدولية جزء من وظائف السلطة التنفيذية وقد أكد هذا التفسير قرار المحكمة الفدرالية العليا الأمريكية عام 1936 والذي نص على أن: " الرئيس الأمريكي هو العنصر الوحيد للأمم في علاقاتها الخارجية، وهو الممثل الوحيد في مواجهة الدول الأخرى".³
2. قيادة العمليات العسكرية: منح الدستور الأمريكي السلطة اللازمة للرئيس الأمريكي لقيادة العمليات العسكرية حيث ينص الدستور: " سيكون الرئيس القائد الأعلى لجيش وأسطول الولايات المتحدة ولقوات الميليشيا التابعة للولايات المتحدة عندما تستدعي على الخدمة الفعلية للولايات المتحدة...⁴،

¹ عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، الطبعة الأولى 2010، لبنان- مركز دراسات الوحدة العربية، ص 109

² الدستور الأمريكي، المادة الثانية- الفقرة الأولى

³ أحمد باسل البياتي، "دور الرئيس والكونغرس في السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة قضايا سياسية، العدد الأول 2001، ص 177

⁴ الدستور الأمريكي، المادة الثانية- الفقرة الثانية

فموجب هذه المادة يمتلك الرئيس الصلاحية الدستورية لإرسال القوات الأمريكية إلى أي منطقة في العالم وتمنحه أيضا سلطة قيادة العمليات العسكرية وصلاحيات استثنائية لإعلان الحرب.¹

على الرغم من أن الدستور قد منح الرئيس صلاحية تتعلق بإدارة شؤون الحرب إلا انها ليست صلاحية مطلقة فوفقاً للدستور الأمريكي يمتلك الكونغرس الحق في إعلان حالة الحرب وفقاً للمادة الأولى/ الفقرة الثامنة، ولتجاوز تلك المعضلة الدستورية المتعلقة بصلاحيات الرئيس وصلاحيات الكونغرس في إعلان الحرب وإدارة شؤونها فقد أصدر الكونغرس قانون سلطات الحرب عام 1973 حيث حدد هذا القانون الحالات التي يُشرع فيها للرئيس الأمريكي استعمال القوات المسلحة الأمريكية ومن دون موافقة الكونغرس وضمن عمليات محدودة خاضعة لاشتراطات معينة ومن أهمها:²

1. الحصول على موافقة الكونغرس قبل القيام بعمليات عسكرية واسعة خارج الحدود.
 2. سحب هذه القوات في غضون شهرين إذا صوت الكونغرس على ذلك.
- على الرغم من إصدار قانون سلطات الحرب إلا ان المعضلة الدستورية لا تزال قائمة بين مفاهيم متعددة مثل إعلان الحرب والإجراءات الدفاعية والوقائية وقيام السلطة التنفيذية بفرض الأمر الواقع على السلطة التشريعية من خلال سلسلة من القوانين واللوائح وهذا يتطلب الكثير من الدراسة والتحليل وهذه الدراسة ليست بموضع مناسب له.
3. إجراء المفاوضات وعقد المعاهدات: تنص المادة الثانية من الدستور الأمريكي في فقرتها الثامنة إلى أن "الرئيس الأمريكي يملك السلطة، مستعينا بمشورة مجلس الشيوخ وموافقته في أن يعقد المعاهدات بشرط أن يوافق عليها ثلثا عدد الشيوخ الحاضرين"، ومن أجل أن يقوم الرئيس بعقد تلك المعاهدات متجاوزاً هذه المادة وبشكل القانوني يقوم الرئيس بعقد الاتفاقيات التنفيذية.³

¹ عامر هاشم عواد، مرجع سابق، ص 111

² المرجع السابق، ص 112

³ داوود مراد حسين، "سلطات الرئيس الأمريكي بين النص الدستوري والواقع العملي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد 1992، ص 126

تمنح الاتفاقيات التنفيذية* وتأخذ بالعادة صيغة البيان السياسي حيث يصدر الرئيس الأمريكي أو من يمنحه الرئيس الصلاحيات اللازمة لإعلان ذلك البيان السياسي والذي يحدد موقف الرئيس الأمريكي من معاهدة أو اتفاق وموقف سياسي أو قانوني^{1**}.

من خلال الصلاحيات الرئيسية الثلاث أعلاه يتضح أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة تصنع وتدار من قبل الرئيس الأمريكي وذلك وفقاً للدستور الأمريكي والذي يعتبر حجر الأساس الذي منح الرئيس تلك الصلاحيات الواسعة، لذلك فإن السياسة الخارجية هي انعكاس لرؤية وخبرة وطموح واهتمامات الرئيس الأمريكي والذي بدوره يتبنى استراتيجيات معينة تستهدف تحقيق تلك الرؤى السياسية.

ثانياً: السلطة التشريعية

نص الدستور الأمريكي في المادة الأولى منه على الصلاحيات والدور الذي يتمتع بها الكونغرس الأمريكي والذي يمثل السلطة التشريعية في رسم السياسة الخارجية الأمريكية، لذا يتمتع الكونغرس بصلاحيات تتعلق بالتجارة الدولية وإعلان الحرب ووضع قواعد عسكرية لصالح الجيش الأمريكي، إضافة إلى ذلك يمارس الكونغرس وظائفه الرئيسية كسلطة تشريعية مثل التشريع واستدعاء الشخصيات السياسية للاستجواب، لهذا تبرز الأهمية التي يتمتع بها الكونغرس الأمريكي في صنع وإدارة السياسة الخارجية الأمريكية من خلال المهام الآتية²:

1. إصدار القوانين: يقوم الكونغرس بممارسة دوره التشريعي والذي له علاقة مباشرة في رسم السياسة الخارجية الأمريكية عبر سن القوانين التي تنظم العلاقات التجارية الخارجية للولايات المتحدة وإقرار المساعدات الأمريكية الموجهة للدول الأجنبية والمنظمات الدولية ونظراً لأن

* اتفاقيات تفاهم تعقد مع الدول الأجنبية من غير أن يتم استشارة أو اخذ موافقة مجلس الشيوخ الأمريكي

¹ عامر هاشم عواد، مرجع سابق، ص. ص 116-117

^{**} سن الكونغرس الأمريكي عام 1972 قانوناً يلزم وزارة الخارجية الأمريكية بوجوب إعلام الكونغرس خلال ستين يوماً عن أي اتفاقية دولية تكون الولايات المتحدة طرفاً فيها ومن أجل تلافي هذا القانون تبنت الإدارة الأمريكية أسلوب البيان السياسي كأداة من أجل تنفيذ اتفاقياتها مع تلك الحكومات

² الدستور الأمريكي، المادة الأولى

القوانين التي يصدرها الكونغرس ملزمة للسلطة التنفيذية ممثلة بالرئيس الأمريكي لذلك فإن الكونغرس يمارس دوراً مؤثراً في إدارة السياسة الخارجية¹، إلا أن التأثير الأكبر الذي يُمكن أن يمارسه الكونغرس في إدارة الشؤون الخارجية هو تخصيص الأموال إذ يمتلك الكونغرس صلاحية تقييد الأموال المخصصة لدعم الجهود القتالية الأمريكية في مكان ما أو قد يوقف أو يخفض من حجم المساعدات العسكرية لصالح دول اجنبية، ومن صلاحياته كذلك حظر عقد اتفاقيات عسكرية².

2. إنشاء الجيوش وإعلان الحرب: وفقاً للدستور الأمريكي يتمتع الكونغرس بالسلطة الدستورية لإنشاء وتنظيم القوات المسلحة الأمريكية وتمويلها وإنشاء القواعد العسكرية، أما على صعيد الأمن الداخلي فيمتلك الكونغرس الشرعية الدستورية لاستدعاء قوات الحرس الوطني الأمريكي لحفظ الأمن الداخلي والمحافظة على اتحاد الولايات الأمريكية وله الحق بإعلان الحرب على الدول الأجنبية³، أما بما يختص بالعمليات العسكرية فقد نظم قانون الحرب الصادر من الكونغرس عام 1973 هذه الحالات.

3. إدارة التجارة الدولية: نص الدستور الأمريكي في المادة الأولى/ الفقرة الثامنة على الحق الدستوري الذي يتمتع به الكونغرس في إدارة الأموال العامة الأمريكية، فوفقاً للدستور يتولى الكونغرس صلاحية اقتراض الأموال وتنظيم التجارة الدولية لصالح الولايات المتحدة⁴، وتلبية لمتطلبات الرئيس في تسريع إدارة الاتفاقيات التجارية الدولية أقر الكونغرس إجراءات تشريعية تضمن التنفيذ السريع للاتفاقيات مقابل إشراك الكونغرس في المفاوضات التجارية الدولية والتي تكون الولايات المتحدة طرفاً فيها⁵.

¹ عامر هاشم عواد، مرجع سابق، ص 139

² احمد محمد الونسه، " دور الكونغرس في صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية -الحرب على العراق عام 1991 وعام 2003 نموذجاً"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط 2020، ص 32

³ الدستور الأمريكي، المادة الأولى - الفقرة الثامنة

⁴ المرجع السابق

⁵ عامر هاشم عواد، مرجع سابق، ص 140

4. إقرار الميزانية العامة: نصت المادة الأولى/ الفقرة التاسعة من الدستور الأمريكي: "...لن تسحب أية أموال من الخزانة إلا نتيجة للاعتمادات التي ينص عليها القانون، وينشر من وقت إلى آخر بانتظام تقرير رسمي وبيان بإيرادات ومدفوعات جميع الأموال العامة...".¹

تتضع هذه المادة من الدستور قيوداً ومحددات مالية قد تزيد من فعالية أو تحد من رؤية الرئيس الأمريكي لشكل ومضمون السياسة الخارجية للولايات المتحدة، فهذه المادة من الدستور تشترط أن لا يتم صرف أي مبالغ مالية أو تمويل أي نشاطات سياسية إلا عبر موافقة الكونغرس عليها وإقرارها ضمن الميزانية ووفقاً للقوانين التي تنص على ذلك والتي يمتلك الكونغرس حق إقرارها أو تعديلها.

مما سبق يتضح حجم وطبيعة العلاقة ما بين الرئيس الأمريكي المنتخب والبرلمان الأمريكي (الكونغرس) وتأثيراتها على صناعة السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية، فالصلاحيات المزدوجة بين الرئيس الأمريكي والكونغرس تترك أثراً على استراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية حيث تخضع هذه العلاقة بين المؤسستين في كثير من الأحيان إلى الصبغة الحزبية التي تتمتع بها الرئاسة الأمريكية والكونغرس الأمريكي، فإذا كانت المؤسستين السياسيتين تُقاد وتدار من نفس الحزب جمهورياً أم ديمقراطياً كانت العلاقة أقرب إلى التنسيق والتعاون، أما إذا المؤسستين تُقاد كل منهما بحزب مختلف فإن صناعة وإدارة السياسة الخارجية سوف تتسم بالتعقيد وتخضع لمفاهيم سياسية مثل التفاوض والمساومة والمقايسة بين الطرفين.

ثالثاً: السلطة القضائية

يتكون النظام القضائي في الولايات المتحدة من عدة طبقات ولذلك فهو على الأغلب يتكون من نظام مختلف عن غالبية دول العالم وذلك يعود إلى أسباب متعددة أحدها أن القانونين الأمريكيين موزعة بين القوانين الفدرالية وهي القوانين العامة للاتحاد الأمريكي والقوانين التي تختص بالولايات.

¹ الدستور الأمريكي، المادة الأولى - الفقرة التاسعة

تمارس السلطة القضائية دورها في رسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة من خلال وظيفتين أساسيتين، فالوظيفة الأولى هي مراقبة شؤون الاتحاد من خلال ضمان ممارسة الصلاحيات التي نص عليها الدستور الأمريكي والموزعة بين حكومات الولايات والحكومة الفيدرالية، أما الوظيفة الثانية فهي تحقيق حالة من التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والحيلولة دون طغيان أي منهما على الآخر عبر مراقبة التزامهما بالدستور.¹

على الرغم من أن الدستور الأمريكي لم ينص ضمن مواده على حق السلطة القضائية الأمريكية بالرقابة على الشؤون السياسية إلا أن المحكمة العليا الأمريكية قد ارتكزت على صلاحيتها بالتدخل بهذه الشؤون استناداً إلى المادة الثالثة/ الفقرة الثانية من الدستور الأمريكي² والتي تنص في جزء منها: "شمل السلطة القضائية جميع القضايا المتعلقة بالقانون والعدل التي تنشأ في ظل أحكام هذا الدستور وقوانين الولايات المتحدة والمعاهدات المعقودة أو التي ستعقد بموجب سلطتها...".³

من خلال ما سبق يبرز دور النظام القضائي في رسم السياسة الخارجية الأمريكي من خلال رفض أي قرار من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية إذا رأت أن القرار يشكل تجاوزاً لصلاحيات تلك السلطتين التي نص عليها الدستور والقوانين الأمريكية.

رابعاً: المؤسسات والمكاتب التابعة للرئاسة الأمريكية

يحق للرئيس الأمريكي وباعتباره رأس السلطة التنفيذية ووفقاً للدستور تعيين كبار الموظفين والوزراء في الحكومة الأمريكية والذين يتولون مناصب سياسية لها علاقة مباشرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية وتوجيهها وفقاً لرؤية الرئيس اتجاه سياسته الخارجية.

¹ إسماعيل الغزال، القانون الدستوري والنظم السياسية، بيروت- المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1982، ص 369

² عامر هاشم عواد، مرجع سابق ص 145

³ الدستور الأمريكي، المادة الثالثة- الفقرة الثانية

1. وزارة الخارجية

تعتبر وزارة الخارجية الأمريكية إحدى أهم الوزارات في الحكومة الأمريكية حيث يناط بها مساعدة الرئيس الأمريكي في صناعة وتنفيذ رؤيته للسياسة الخارجية حيث يعتبر وزير الخارجية الموظف الأعلى في الحكومة الأمريكية والمستشار الأول للرئيس الأمريكي للشؤون الخارجية.

تتولى وزارة الخارجية الأمريكية الاهتمام بالشؤون الخارجية للولايات المتحدة عبر التركيز على ستة قضايا رئيسية دولية تقع ضمن نطاق الاهتمام في صنع السياسة الخارجية الأمريكية وهي:¹

- الشؤون السياسية.
- القضايا الدولية المتعلقة بالاقتصاد والطاقة والزراعة الدولية.
- الأمن الدولي والسيطرة على التسليح.
- الديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية المدنيين.
- الإدارة.
- الدبلوماسية والشؤون العامة.

عملت وزارة الخارجية الأمريكية على الاهتمام بالقضايا الدولية من خلال تقسيم العالم إلى ستة مناطق جغرافية حيث يُوكل بكل مكتب تقديم تقارير شاملة عن هذه المناطق إلى وزير الخارجية، وهذه المناطق

هي:²

- مكتب الشؤون الأفريقية (AF)
- مكتب شرق اسيا والمحيط الهندي (EAP)
- مكتب الشؤون الاوربية والاوراسية (EUR)
- مكتب شؤون الشرق الأدنى (NEA)

¹ U.S Department of State, Department organization, website: <https://tinyurl.com/byedj6fd>

² Ibid

- مكتب شؤون جنوب ووسط اسيا (SCA)
- مكتب شؤون نصف الكرة الأرضية الغربي (WHA)

من خلال التقسيم الموضوعي والجغرافي لقضايا الاهتمام الخاصة بالشؤون الخارجية الأمريكية يبرز دور وزارة الخارجية في صنع السياسة الخارجية باعتبارها الهيئة المسؤولة عن العلاقات الدولية للإدارة الأمريكية عبر السفارات والقنصليات والبعثات الأمريكية المنتشرة حول العالم وتمارس سياستها عبر العديد من المؤسسات والهيئات التابعة لها والتي تمتلك تأثيراً سياسياً كبيراً على الصعيد الدولي.¹

فعلى سبيل المثال تشترك وزارة الخارجية في توجيه نشاطات وكالة التنمية الدولية الأمريكية (USAID) وهي الوكالة الأمريكية الرسمية التي تقوم بتقديم المساعدات وتنمية القدرات المدنية في العديد من دول العالم حيث بلغت موازنتها للعام 2019 ما يقرب من 40 مليار دولار خصص منها 16.8 مليار كمساعدات للبلدان النامية.²

من خلال ما سبق يتضح حجم القدرات المالية والإدارية والسياسية التي تتمتع بها وزارة الخارجية الأمريكية في صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة والتي تعكس إلى حد كبير الأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية والإعلامية والتي تمتلكها الولايات المتحدة في العالم من أجل صنع سياسة خارجية وفقاً للمصالح الأمريكية العليا.

2. وزارة الدفاع

تمثل وزارة الدفاع الأمريكية القوات المسلحة الأمريكية حيث يحتل الجيش الأمريكي المرتبة الأولى عالمياً وفق تصنيف موقع (Global Fire Power) الإلكتروني، وبلغت موازنة الدفاع للعام 2020 ما يقرب من 738 مليار دولار للعام 2020.³

¹ محمد أحمد أبو غنيم، " دور المؤسسات الأمريكية في تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة- جامعة الأقصى بالاشتراك مع أكاديمية الإدارة والسياسة 2023، ص 62

² USAID, Development and Humanitarian Assistance Budget 2019, p.1

³ الكونغرس الأمريكي يقر موازنة الدفاع للعام 2020، موقع الاناضول الاخباري، الموقع الإلكتروني، <https://tinyurl.com/5t6xuhwr>

تضم القوات المسلحة الأمريكية ما يزيد عن 3,4 مليون فرد يعملون بالجيش الأمريكي كأفراد عسكريين ومدنيين¹، فيما تبلغ عدد القواعد العسكرية الأمريكية في خارج الولايات المتحدة ما يزيد عن 800 قاعدة منتشرة في أكثر من 70 دولة وإقليمًا².

تتكون القوات المسلحة الأمريكية من سبعة أفرع رئيسية هي القوات البرية والقوات البحرية والقوات الجوية والفيلق البحري والقوات الفضائية وحرس السواحل والحرس الوطني وتقاد من قبل الرئيس الأمريكي والذي يُعين سكرتير الدفاع (وزير الدفاع) والذي يساعده في مهامه نائب لوزير الدفاع ورئيس للأركان ونائب لرئيس الأركان³.

تضم وزارة الدفاع 11 هيئة قيادية حيث يُنَاط بها تنفيذ مهام وظيفية أو قيادة منطقة جغرافية ضمن نظام للقيادة والسيطرة على القوات زمن السلم والحرب وهي:⁴

1. قيادة القارة الإفريقية: تقوم بالدفاع وحماية المصالح الأمريكية في إفريقيا عبر تعزيز القدرات العسكرية للدول الإفريقية.
2. قيادة المنطقة المركزية: تقود النشاط العسكري الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب وغرب آسيا، وتتولى مهام التنسيق العسكري وتحديد المخاطر وهزيمتها والاستجابة للكوارث وزيادة الاستقرار في الإقليم.
3. الأمن السيبراني: حماية المصالح الأمريكية من التهديدات الإلكترونية.
4. القيادة الأوروبية: تعمل بالشراكة مع حلف الناتو (NATO)* والدول الشريكة في القارة الأوروبية من أجل حفظ الاستقرار في أوروبا وجزء من الشرق الأوسط وأرواسيا.

¹ U.S Department of defense, website, <https://tinyurl.com/4bhm3554>

² الانتشار العسكري الأمريكي عبر العالم... أين وكيف ولماذا وبأي كلفة؟، موقع الجزيرة الإلكتروني، الموقع الإلكتروني <https://tinyurl.com/4sd8c7hy>

³ U.S Department of defense, website, <https://tinyurl.com/4bhm3554>

⁴ U.S Department of defense, website, <https://tinyurl.com/39edx6j8>

* الناتو: منظمة عسكرية تأسست عام 1949 ومهمتها الرئيسية هي الدفاع المشترك عن أي تهديد خارجي وتضم 30 دولة.

5. قيادة منطقة المحيط الهادي: هدفها الرئيسي هو تحقيق التنمية وضمان الأمن وردع الاعتداءات العسكرية وتقديم المساعدات الإنسانية وذلك من خلال التعاون مع دول الإقليم.
 6. القيادة الشمالية: كشف وردع التهديدات الموجهة للولايات المتحدة ومصالحها والتعاون والتنسيق الأمني مع الشركاء والحلفاء ودعم النشاطات ذات الطابع المدني.
 7. القيادة الجنوبية: العمل مع الشركاء والحلفاء في المنطقة التي تضم أمريكا الوسطى والجنوبية من أجل ضمان السلام وحماية حقوق الإنسان وردع النشاطات غير القانونية وإجراء تمارين مشتركة بين الدول.
 8. قيادة الفضاء: تنفيذ عمليات من أو في أو من خلال الفضاء لكشف وردع الاعتداءات الموجهة الى الولايات المتحدة من خلال تقديم الدعم المطلوب للقوات الأمريكية من أجل حماية مصالح الولايات المتحدة وشركائها.
 9. قيادة العمليات الخاصة: الاشراف على المكونات الخاصة بإدارة العمليات الخاصة للقوات الأمريكية.
 10. القيادة الاستراتيجية: تعمل في جميع أنحاء العالم من أجل كشف وردع الهجمات الموجهة للولايات المتحدة ومصالحها.
 11. قيادة النقل: توفير القدرات الخاصة بالنقل والمواصلات للقوات المسلحة الأمريكية.
- يتضح مما ورد أعلاه القدرات الكبيرة التي تتمتع بها وزارة الدفاع الأمريكية من جميع النواحي الأمنية والعسكرية والبشرية والانتشار الجغرافي والرادع النووي والذي امتلكته الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية، لذا فإن الدراسة ترى أن هذه القدرات قادرة على صناعة وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية وفقاً لمبدئين رئيسيين هما:
1. المعلومات الاستخباراتية التي تقدمها وزارة الدفاع الى الرئيس الأمريكي والتي بموجبها يتم استعمال هذه المعلومات في رسم السياسة الخارجية الأمريكية وبما يتوافق مع رؤية الرئيس الأمريكي للحفاظ على المصالح الأمريكية.

2. القدرات والخبرات العسكرية التي تمتلكها الولايات المتحدة والتي تعد من أهم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية.

3. وكالة الاستخبارات الأمريكية

تمارس وكالة الاستخبارات الأمريكية (Central Intelligence Agency-CIA) دورا حيويا في توجيه وصناعة السياسة الخارجية للولايات المتحدة، حيث ظهر الدور الحيوي الذي تتمتع به هذه الوكالة من خلال قيامها بثلاث وظائف رئيسية تتصل بالسياسة الخارجية بشكل مباشر وهي:¹

- الجهة المسؤولة عن جمع وتحليل وتوزيع المعلومات والمعلومات الاستخبارية إلى عدة جهات وعلى رأسها الرئيس الأمريكي، مجلس الأمن القومي ووزارتي الخارجية والدفاع الأمريكيتين، هذا بالإضافة الى العديد من الإدارات والوكالات الأمريكية والتي تطلب معلومات من قبل هذه الوكالة.
- تكلف وكالة الاستخبارات بتنفيذ مهام سرية، حيث أن هذا هو النشاط الوحيد الذي تمارس به هذه الوكالة للفعل السياسي وهو موضوع يتسم بالتعقيد وبحاجة الى الكثير من البحث والتحليل.
- تمارس وكالة الاستخبارات المركزية دورها من خلال التفاعل بين مجتمع الاستخبارات ومجتمع صنع السياسة الأمريكية في العاصمة واشنطن، لهذا فإن شبكة العلاقات التي يولدها هذا التفاعل بين المجتمعين هي التي تحدد قيمة الدور الذي تمارسه الاستخبارات الأمريكية في صنع السياسة الأمريكية عبر قيمة وزمن وصلة المعلومات التي تقدمها هذه الوكالة بالشأن السياسي ذي الصلة بحيث تظهر دورها كمؤثر مهم في السياسة الأمريكية الخارجية.

تتكون وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية من خمسة مديريات رئيسية حيث تعمل كل مديرية في جانب من الجوانب الاستخبارية من أجل تحقيق الهدف الرئيسي لمهمتها وهو تزويد القادة بالمعلومات من أجل أن تبقى الولايات المتحدة امنة، وهذه المديريات هي:²

¹ Robert. M. Gates, *The CIA and American foreign policy*, declassified and approved for release 1/11/2013, pp. 25-26

² CIA Organizations, official website, <https://tinyurl.com/y48bwuck>

- مديرية التحليل: ومهمتها الرئيسية هي توفير تحليل استخباري مناسب وموضوعي وفي الوقت المناسب للرئيس الأمريكي وكبار القادة وخصوصاً في القضايا التي تتعلق بالشأن الخارجي مثل القضايا الاقتصادية والعسكرية.
- مديرية العمليات: مهمتها هي جمع المعلومات الاستخبارية من المصادر البشرية، ويقومون عند الضرورة بتنفيذ عمليات سرية وفقاً لتوجيهات الرئيس الأمريكي.
- مديرية العلوم والتكنولوجيا: تقوم هذه المديرية بتوفير الحلول والاختراعات العلمية والهندسية والتقنية من أجل دعم مهام الاستخبارات الخارجية.
- مديرية الابتكار الرقمي: استحداث الوسائل والأدوات الرقمية الجديدة الكفيلة بإبقاء وكالة الاستخبارات في طليعة المشهد الرقمي عبر التعامل مع قضايا الأمن السيبراني وتعزيز البنية التحتية للتكنولوجيا للوكالة.
- مديرية الدعم: تمثل هذه المديرية العمود الفقري لوكالة الاستخبارات حيث تقوم هذه المديرية بتوفير الأمن وسلاسل التوريد والخدمات المالية والطبية والموارد البشرية والخدمات اللوجستية للوكالة.

يتضح من خلال ورد أعلاه أن وكالة الاستخبارات الأمريكية تتمتع بدور جوهري في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية وذلك من خلال حجم ونوعية المعلومات التي تقدمها إلى صانع القرار أو عبر العمليات السرية التي تقوم بها وبتوجيهات كذلك من الرئيس الأمريكي والتي لها تأثير كبير على نسق العلاقات الدولية، فمن خلال القدرات التقنية والبشرية والانتشار الجغرافي لموظفي الوكالة يتضح الأثر الكبير الذي تمارسه وكالة الاستخبارات الأمريكية في تنفيذ ورسم السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية.

4. مجلس الأمن القومي

تم إنشاء مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1947 خلال عهد الرئيس الأمريكي الأسبق هاري ترومان (1884-1972 Harry S. Truman) وتم تحديد مهمته الرئيسية بتنسيق السياسة العسكرية والخارجية لمصلحة الدفاع والأمن القومي عبر جمع المعلومات وتقديم المشورة إلى الرئيس والمساعدة في اتخاذ القرارات.¹

يحتل مجلس الأمن القومي موقعا متقدما في صنع السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية وذلك لعدة أسباب منها أن عمل المجلس يعتمد على مجموعة من الخبراء والذين يعتمدون على معلومات موثقة وذات مصداقية كبيرة حين تقديمهم للتوصيات التي تختص بصنع الاستراتيجيات والسياسيات والقرارات.²

يتولى الرئيس الأمريكي قيادة مجلس الأمن القومي ويضم في عضويته نائب الرئيس الأمريكي ووزير الخارجية ووزير الخزانة ووزير الدفاع ووزير الطاقة والمدعي العام ووزير الأمن الداخلي وممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة ومدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ورئيس ديوان الرئاسة الأمريكية ومساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي.³

يتم الدعوة لعقد اجتماعات مجلس الأمن القومي عند الاقتضاء وذلك لمعالجة القضايا الجوهرية والتي تختص بالأمن القومي الأمريكي مثل شؤون الامن الوطني الأمريكي، الصحة العالمية، الاقتصاد الدولي، قضايا المناخ والتغيرات المناخية، الأمن السيبراني وقضايا الهجرة وغيرها من القضايا التي تمس الأمن القومي الأمريكي.⁴

وفقاً لما سبق فإنه يتضح أن مجلس الأمن القومي يتمتع بدور حيوي في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية لسببين، أولهما شمولية القضايا التي يناقشها المجلس ويتخذ قرارات من أجلها حيث تتسم

¹ باهر مردان، الاستراتيجية الأمريكية الأهداف والوسائل والمؤسسات، بكين 2014، بدون دار نشر، ص 73

² المرجع السابق، 73

³ The White House, National Security Council, official website, <https://tinyurl.com/2p86tbzm>

⁴ The White House, National Security Council, official website, <https://tinyurl.com/2p86tbzm>

غالبية هذه القضايا بارتباطها بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة، أما ثاني هذه الأسباب فهو التأثير الذي تتركه القرارات المتخذة على الأوضاع الاقتصادية والمالية والأمنية الدولية.

يرى الباحث أن صناعة السياسة الخارجية الأمريكية وفقاً للفاعلين الرئيسيين تخضع إلى العديد من المحددات والتفاعلات الداخلية، فالسياسة الأمريكية الخارجية تُنظم من قبل الدستور والذي ينص على اختصاصات للسلطات الثلاث في رسم وتنظيم وتوجيه السياسة الخارجية ولكنها في نفس الوقت تخضع إلى التوازن الحزبي بين الحزبين الكبيرين الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري وذلك في ظل وجود نوع من التقارب أو التناظر بين المجتمع السياسي ممثلاً بصناع القرار والمجتمع الاستخباري ممثلاً بالوكالات الاستخبارية الأمريكية وبالتالي يُمكن وصف عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية بأنها عملية معقدة ولكنها تخضع لأسس دستورية وقانونية.

2.3.2 الفاعلين غير الرسميين بصناعة السياسة الخارجية الأمريكية

يمتاز النظام السياسي الأمريكي بأنه نظام ديمقراطي وبالتالي فإن القوى والمنظمات والجماعات والنقابات غير الحكومية تمارس نشاطاتها وفقاً للتعديل الأول من الدستور والذي أقر بتاريخ 15 كانون الأول/ديسمبر 1791 وتعرف بوثيقة الحقوق وقد نصت في التعديل الأول منها: " لا يُصدر الكونغرس أي قانون خاص بإقامة أي دين من الأديان أو يمنع حرية ممارسته أو يحد من حرية الكلام والصحافة أو من حق الناس في الاجتماع سلمياً وفي مطالبة الحكومة بإنصافهم من الاجحاف".¹

تمارس العديد من الجماعات والقوى دورها في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية من خلال مطالبتها بقوانين أو إجراءات تعظم من مصالحها من خلال الممارسات الرسمية المباشرة أو الممارسات غير المباشرة حيث تنعكس هذه المطالبات على السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية.

¹ الدستور الأمريكي-التعديل الأول

أولاً: المجمع الصناعي/ العسكري

إن الصناعات الدفاعية في الولايات المتحدة تتم من خلال شركات خاصة ومن أهمها شركات لوكهيد مارتن (Lockheed Martin corporation) وبوينغ (Boeing Company) ونورثروب غرمان (Northrop Grumman)¹، حيث تعتبر وزارة الدفاع الأمريكية من أكبر المشترين للمعدات والأسلحة التي تنتجها هذه الشركات.²

تمثل القوات المسلحة الأمريكية وزارة الدفاع الأمريكي وهي المتعاقد الرئيسي مع الشركات المذكورة أعلاه، لذا يبرز دور هذه الشركات في صناعة السياسة الخارجية عبر زيادة أرباحها من خلال عملية التصنيع والاستهلاك للمنتجات الدفاعية الأمريكية لذا تتعاطم مرباح هذه الشركات من خلال دور الجيش الأمريكي خارج بلاده.³

أما الدور الآخر لهذه الشركات فهو توظيف المواطنين الأمريكيين في الجيش الأمريكي، لذا فإن هذا الدور الذي يمارسه الجيش يحد من تأثيرات البطالة على الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الأمريكية.⁴ من خلال ما تقدم يتضح أن دور هذه الشركات يتوسع حين اندلاع الحروب والأزمات حول العالم وهذا التوسع يتطلب إنتاج إضافي للأسلحة والمعدات لتلبية الاحتياج، لذا فإن الدراسة ترى أن من مصلحة هذه الشركات وبعض السياسيين الفاعلين في صنع القرار السياسي الأمريكي والمرتبطين بهذه الشركات شن الحروب واستغلال الأزمات بين الدول من أجل زيادة الإنتاج وتعظيم الأرباح.

¹ مؤيد جبار صالح، "دور الشركات الكبرى في صنع القرار السياسي الأمريكي"، مجلة أهل البيت العدد 19، ص 420

² Fiscal Year 2020, **industrial capabilities**, report to congress, p.8

³ مؤيد جبار صالح، مرجع سابق، ص 420

⁴ المرجع السابق

ثانياً: الأحزاب وجماعات الضغط

للأحزاب دور مهم في صناعة السياسة العامة والسياسة الخارجية الأمريكية، فالحزب يضطلع بدور مهم في اختيار صانعي القرار السياسي من خلال عمليات الترشح والانتخاب سواء على مستوى الرئاسة أو الكونغرس الأمريكيين وبالتالي فإن صانعي القرار يتأثرون بالبرنامج السياسي للحزب الذي رشحهم لصنع القرار.¹

لا يقتصر دور الحزب السياسي على عمليات الترشح والانتخاب لصانعي القرار السياسي وإنما يمتد دورها إلى القيام بالعديد من الوظائف والتي لها أثر مباشر على صناعة السياسة الخارجية مثل وظيفة الإعلام حيث يعمل الحزب السياسي كأداة اتصال بين صانع القرار حيث يعبر المواطنون عن مصالحهم عبر هذه المحطة، ومن الوظائف الأخرى كذلك وظيفة الرقابة على السلطة التنفيذية والتي تتمتع بالسلطة الكبرى في صنع السياسة الخارجية، أما الوظيفة الأخيرة فهي وظيفة التنسيق والربط ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.²

وفي هذا الإطار أشار وزير الخارجية الأمريكية الأسبق هنري كيسنجر (Kissinger Alfred Henry) إلى أهمية الأحزاب السياسية في صنع السياسة الخارجية، حيث قال: "إن الأحزاب السياسية تسهم بصورة فعالة في رسم السياسة الخارجية للبلاد، حيث لا يقتصر اتخاذ القرار السياسي الخارجي على الهياكل الحكومية فقط".³

يمكن قراءة وتحليل السياسة الخارجية الأمريكية بشكل جزئي وفقاً للحزب الذي يتولى رئاسة الولايات المتحدة، وعلى الرغم من اتفاق الحزبين الديمقراطي والجمهوري على الاشتراك والاسهام في القضايا العالمية إلا أن كلا الحزبين يمتلكان رؤى مختلفة حول طبيعة هذا الاسهام وأولوياته.

¹ أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 309

² وحيد عبد المجيد، " الانتخابات الأمريكية وأزمة الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العدد 79، 1985، ص 29

³ المرجع السابق، ص 311

يرى الحزب الديمقراطي أن هنالك خمسة تهديدات للمصالح الحيوية الأمريكية هي جائحة كورونا الصحية وتأثيراتها، تغير المناخ، عدم المساواة العرقية داخل الولايات المتحدة، التدخل الأجنبي في الانتخابات الأمريكية وعدم المساواة الاقتصادية في البلاد، أما الحزب الجمهوري فيرى أن التهديدات الخمس للمصالح الأمريكية هي نمو القدرات الاقتصادية الصينية والإرهاب الدولي، والهجرة الى الولايات المتحدة والتطرف المحلي والبرنامج النووي الإيراني.¹

يرى الحزب الجمهوري أن مبدأ الهيمنة الأمريكية على العالم هو المُدخل الأساسي الذي يجب أن تقوم عليه عملية صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، لهذا تشكل الوسيلة العسكرية القوية التي تمتلكها واشنطن الأداة المناسبة لنشر الديمقراطية والاستمرار بفرض السيطرة الأمريكية على العالم وأن النظام السياسي القائم على الديمقراطية في الولايات المتحدة يُعتبر بمثابة ضمانة للدول الأخرى حتى تشعر أن السيطرة الأمريكية على العالم هي سيطرة محمودة لكن يجب أن تتم ممارستها ضمن ضوابط صارمة.²

أما الحزب الديمقراطي فيرى أن السيطرة الأمريكية على العالم تتم بشكل عام وفقاً لمجموعة من الأدوات السياسية مثل سياسة الاحتواء وتنمية العلاقات السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة مع العديد من دول العالم ومحاولة نشر القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحد من الصراعات الإقليمية المنتشرة في العديد من دول العالم، وعلى الرغم من أدوات القوة الناعمة والتي يتبناها الحزب الديمقراطي إلا أن هذا لم يمنع من استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدام القوة لحماية المصالح العليا للولايات المتحدة.³

¹ Dan Balz and Scott, Poll: Sharp partisan differences now exist on foreign policy, views on Americans exceptionalism, the Washington Post, September 17,2020, website: <https://tinyurl.com/2trntxjb>

² إسماعيل زروق، "تأثير الثنائية الحزبية على التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية الأمريكية: مقارنة بين عهدي أوباما وترامب"، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 13 العدد 3، ص 568

³ المرجع السابق، ص 571

من خلال ما تقدم تستخلص الدراسة أن اختلاف الحزب السياسي في المواقع السياسية الأمريكية المشتركة في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية سوف يؤدي إلى اختلاف السياسة الخارجية الأمريكية وهذا نتيجة لاختلاف الرؤى الحزبية للمصالح والتهديدات التي تواجه الولايات المتحدة.

يمكن تعريف جماعات الضغط بأنهم: "تجمع أفراد ذوي مصلحة خاصة أو اقتصادية أو غير اقتصادية نابعة عن اتفاق بسبب الدين أو الجنس أو غير ذلك من العوامل ويهدفون إلى التأثير في اتجاهات ونشاط السلطة الحاكمة"¹، ومع ذلك فإن جماعات الضغط تسعى إلى التأثير في السياسات دون تحمل مسؤولية الحكم.²

يسمح النظام السياسي الأمريكي مستنداً إلى الدستور الأمريكي لهذه الجماعات أن تمارس نشاطها الهادف إلى حماية مصالحها، حيث توظف هذه الجماعات الإعلام الأمريكي لصناعة رأي عام مقبول وداعم لأفكارها، أو تقوم بتقديم الدعم المالي والدعائي خلال فترة الانتخابات من أجل دعم المرشحين مقابل الحصول على مواقف سياسية داعمة لتوجهاتها وتعمل أيضاً هذه الجماعات من خلال الروابط مع أعضاء الكونغرس الذين يعملون في اللجان التشريعية والمختصة بعمل واهتمامات مجموعات الضغط.³

من أشهر جماعات الضغط التي تمارس نفوذها على صناع القرار في الولايات المتحدة والتي لها أثر مباشر على السياسات الأمريكية اتجاه الصراع الفلسطيني/ الصهيوني هي منظمة إيباك* (اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة – American Israel Public Relations Committee -AIPAC) والتي يصل تعداد أعضائها إلى ما يزيد عن 100 ألف عضو والاف المتطوعين حول

¹ أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 314

² المرجع السابق.

³ شابينام أسلم، "فساد أعضاء الكونغرس بين معضلة فصل السلطات والحقوق الدستورية"، وزارة الخارجية الأمريكية، العدد 60 حزيران 2006

* إيباك: تم إنشائها عام 1953 تحت اسم اللجنة الصهيونية الأمريكية للشؤون العامة في عهد الرئيس الأسبق دوايت أيزنهاور وتبلغ ميزانيتها السنوية 67 مليون دولار ولها 18 فرع في الولايات المتحدة وينطق عمل المنظمة من أساس فكري قائم على الولاء للكيان الصهيوني وتأييدها ودعم الطابع اليهودي للكيان وذلك عبر استخدام النفوذ القوي للولايات المتحدة حول العالم (المرجع: الجزيرة نت:

(<https://tinyurl.com/2p92t62s>)

العالم وتهدف إلى التأثير على صناع القرار الأمريكيين من أجل اتخاذ سياسات تضمن أمن ومصالح إسرائيل.¹

تستخدم إيباك العديد من الوسائل والأدوات لتحقيق أهدافها مثل دعم مرشحي الانتخابات للكونغرس والرئاسة الأمريكية عبر تمويل الحملات الانتخابية الدعائية وبذات الوقت تمارس الإعلام المضاد اتجاه كل سياسي يتجاهل إسرائيل أو يتعاطف مع الشعب الفلسطيني وقضيته عبر اتهامه بمحاربة السامية* لذا فإن أعضاء ومرشحي انتخابات الكونغرس بغالبيتهم يميلون الى عقد التحالفات السياسية مع إيباك من أجل تعزيز حظوظهم بالفوز بالانتخابات والحصول على عضوية الكونغرس.²

ومن القضايا التي تزيد من حدة تأثير الإيباك على السياسة الأمريكية وخصوصا الخارجية منها اتجاه الصراع الفلسطيني/الإسرائيلي هو التقارب الفكري بين الكنيسة الانجيلية في الولايات المتحدة والفكر الصهيوني، حيث يقتنع اتباع الكنيسة الانجيلية في الولايات المتحدة بأن قيام واستمرار الدولة اليهودية في فلسطين هو واجب ومهمة دينية وهو ما يتطلب دعم إسرائيل في فلسطين وضمان استمراريته كتعبير عن الايمان بهذا المعتقد الذي يتقاطع مع الفكر الصهيوني والذي يرى أن أرض فلسطين هي حق تاريخي وديني لليهود، لذا قال زيغنيو بريجنسكي (Zbigniew Brzezinski 2017-1928) مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس الأسبق جيمي كارتر (Jimmy Carter) معبراً عن حجم العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل: "إن العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل هي علاقة عضوية واخلاقية، أنا اعتقد ان هذا أرقى من أي علاقات رسمية او معاهدات مبرمة".³

¹ أحمد محمد الونسة، مرجع سابق، ص 62

* محاربة السامية: هي تبني أفكار مسبقة عن اليهود معادية لهم مثل انكار محرقة اليهود على يد ألمانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية (الهولوكست) وكان أول من استخدم هذا المفهوم عام 1879 الصحفي الألماني ولهم مار للإشارة الى كراهية اليهود وبعض الاتجاهات السياسية التحررية والدولية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والتي غالباً ما كانت متعلقة باليهود

² أحمد محمد الونسة، مرجع سابق، ص 62

³ المرجع السابق، ص 64

بدأ النفوذ الصهيوني يزداد سرعةً ونفوذاً في السياسات الأمريكية خلال عهد الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون (1913-1994 Richard Nixon) والذي قام بتعيين هينري كيسنجر (Henry Kissinger) اليهودي ذي الأصول الألمانية كمستشار للرئيس لشؤون الامن القومي حيث حصل كيسنجر على الجنسية الامريكية قبل أقل من عام من توليه المنصب والذي عمل من خلاله على عقد اتفاقية كامب ديفيد الأولى بين مصر وإسرائيل والتي أسفرت عن ابعاد مصر عن العالم العربي.¹

ثالثاً: المؤسسات الفكرية

تتأثر السياسة الخارجية الأمريكية بمخرجات مؤسسات البحوث والدراسات والتي تكون بالغالب مرتبطة بمؤسسات ووزارات حكومية أمريكية مثل وزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وتؤخذ منتجاتها كأوراق السياسات وتقدير الموقف كأجندة استرشادية ومعلوماتية للفاعل السياسي الرسمي الأمريكي.²

تمارس هذه المؤسسات دوراً توعوياً موجهاً لصانع القرار السياسي ولعموم المواطنين الأمريكيين من خلال ابراز مزايا وعيوب اتخاذ قرار سياسي اتجاه شأن معين وذلك عبر قيامها بنشر وتوزيع منشورات تعزز رؤيتها حول القرار الأفضل الذي يجب اتخاذه في مضمار السياسة الخارجية والعلاقات الدولية³، وتعتبر الولايات المتحدة الدولة الأولى في العالم في تعداد مراكز الأبحاث والدراسات حيث وصل تعدادها الى ما يقرب من 1984 مركز بحثي حيث يشكل هذا العدد ثلث المراكز البحثية حول العالم.⁴

تبرز أهمية مراكز البحث من خلال الوظائف التي تقوم بها والتي أشار إليها ريتشارد هاس (Richard Hass) مدير التخطيط الأسبق في وزارة الخارجية الأمريكية في أحد مقابلاته حيث قال: " إن مؤسسات

¹ أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 315

² أحمد محمد الونسنة، مرجع سابق، ص 73

³ المرجع السابق، ص 73

⁴ The 50 most influential think tanks in the U.S, website <https://tinyurl.com/mvbxyste>

الفكر والرأي توفر فوائد رئيسية لدى صانعي السياسة الأمريكية وتوفر خبراء للعمل في الحكومة والكونغرس وتؤمن لصانعي السياسة حيزاً لإيجاد تفاهم مشترك حول الخيارات السياسية المختلفة وتتقف المواطنين الأمريكيين عن العالم.¹

تصاعد دور مراكز البحث والدراسات بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001 وذلك نتيجة دورهم في تقديم تفسيرات علمية للهجمات التي استهدفت مواقع سيادية أمريكية مثل مركزي التجارة العالمية في مدينة نيويورك ووزارة الدفاع في واشنطن، وتعزز دورهم من خلال دعم استخدام القوة العسكرية الأمريكية كرد على هجمات 2001 حيث ضخمت هذه المراكز من حجم الخطر الإسلامي وفقاً لرائيها وقدمت مفهوم "الحرب على الإرهاب" كمبرر لمراقبة واعتقال الكثير من المواطنين الأمريكيين من أصول عربية تحت هذا المبرر.²

ومن الأمثلة على ارتباط وتأثير مراكز البحوث والفكر على السياسة الخارجية الأمريكية دور مركز أمريكا انتربرايز (American enterprise institute) والذي عبر عن أفكار المحافظين الجدد* خلال فترة حكم الرئيس الأسبق جورج بوش الابن (George W Bush) عبر إسهامه بتبني مفهوم "الفوضى الخلاقة"^{**} حيث طبقت الولايات المتحدة الاستراتيجية التي انتجتها هذه المراكز عبر سعيها للسيطرة على الشرق الأوسط من خلال التركيز على التركيب الديمغرافي وإظهار الصراع العرقي والطائفي، زعزعة الاستقرار الأمني، اضعاف القدرات الاقتصادية للدول في منطقة الشرق الأوسط.³

¹ أحمد محمد الونسة، مرجع سابق، ص 77

² فوزي نور الدين، خميسة عقابي، "دور مراكز التفكير في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد رقم 16 حزيران 2017، ص 196

* المحافظين الجدد: تنظيم سياسي تشكل في ستينيات القرن الماضي ويدعو إلى تعزيز الديمقراطية والتدخل في الشؤون الدولية وإحلال السلام وفق رؤيتهم باستخدام القوة وبلغوا ذروتهم في عهد الرئيس الأسبق جورج بوش الابن.

** الفوضى الخلاقة: حالة سياسية أو إنسانية ويتوقع ان تكون مريحة بعد مرحلة فوضى متعمدة الأحداث بقصد الوصول إلى موقف او موقع سياسي يهدف اليه الطرف الذي أحدث الفوضى

³ فوزي نور الدين، مرجع سابق، ص 196

في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب (Donald Trump) قامت مؤسسة الفكر التراث الأمريكية (The Heritage Foundation) بإطلاق مشروع "استعادة أمريكا" قبل عام من إعلان ترامب نيته الترشح للانتخابات الرئاسية الأمريكية، حيث هدف المشروع إلى البحث عن موظفين من المحافظين الجدد من أجل العمل في إدارة ترامب حيث استطاعت المؤسسة تجميع بيانات لما يقدر من 3000 شخص لديهم الرغبة في العمل.¹

على الرغم من عدم ميل الرئيس السابق إلى الاعتماد على مراكز الفكر والبحث إلا أن مؤسسة التراث استطاعت توظيف العشرات منهم في إدارة ترامب مثل إدوارد برويت (Edward Pruitt) مدير وكالة حماية البيئة وبيتسي ديفوس (Betsy Devos) وزيرة التعليم وجون مولفاني (John Mulvaney) والذي عمل كمدير مكتب الإدارة والموازنة، إلى جانب هذه الأسماء انضم 66 شخصاً من موظفي المؤسسة إلى إدارة ترامب.²

مما سبق يتضح حجم التأثير الذي تملكه مؤسسات ومراكز البحث والدراسات على صناعة السياسة الخارجية الأمريكية وخصوصاً خلال العقود الأخيرة، فهذه المؤسسات تضم العديد من الخبراء في مجالات مختلفة مثل السياسة والأمن والاقتصاد، لذا برزت هذه المؤسسات كحليف وكمعارض للسياسات الأمريكية وذلك وفقاً للفكر السياسي الذي تعتقه والممولين الذي يقومون بتمويل نشاطات هذه المؤسسات.

¹ Jonathan Mahler, **How one conservative Think Tank is stocking Trump's Government**, The New York Times Magazine, website <https://tinyurl.com/26p8fmpk>

² Jonathan Mahler, **How one conservative Think Tank is stocking Trump's Government**, The New York Times Magazine, website <https://tinyurl.com/26p8fmpk>

2.3.3 مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية

إن الفعل السياسي هو فعل متغير يتأثر بالبيئة الداخلية والخارجية لهذا فإن السياسة الخارجية الأمريكية تتأثر بالتفاعلات داخل هذه البيئات بين الفاعلين الرسميين والفاعلين غير الرسميين وتتأثر كذلك بالتفاعلات بين هذه البيئات، إلا أن السياسيين الأمريكيين يرون أن السياسة الخارجية تقوم على مجموعة من المبادئ بغرض تحقيق أهدافها حول العالم.

أولاً: مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية

تستند السياسة الخارجية الأمريكية إلى مجموعة من المبادئ والتي يستند إليها صانع القرار السياسي الأمريكي من أجل منح الشرعية للسياسة الخارجية الأمريكية، وهي:¹

1. الإيمان بالسلام والدبلوماسية كمبدأ أساسي أول في سياستها الخارجية، ومن أجل تحقيق هذا المبدأ فإن الولايات المتحدة سوف تتعد عن لغة التهديدات واستعمال القوة والتجسس والابتزاز الاقتصادي.
2. يجب أن تبقى الولايات المتحدة عضواً في الأمم المتحدة، وانطلاقاً من هذا المبدأ يجب أن تقي الولايات المتحدة بالالتزامات التي تقرأها المعاهدات الدولية.
3. إذا توجب إجراء تغييرات في السياسة الخارجية فيجب أن يتم هذا التغيير عبر اجراء الرئاسة الأمريكية نقاشاً مفتوحاً مع الكونغرس والجمهور الأمريكي وليس عبر الجلسات السرية، لذا يجب أن يكون هنالك متسع من الوقت لعرض القضايا الرئيسية للنقاش قبل اتخاذ القرار ويجب منح الشعب والكونغرس فرصة للتأثير في التغييرات المقترحة بدلا من الاعتماد على الدوافع غير المتوقعة لأي شخص أو وكالة.

¹ Roger Rosenberg, "U.S foreign policy: Ten Principals", website: <https://tinyurl.com/2ys38a7t>

4. يجب أن تمثل السياسة الخارجية الالتزام الراسخ بالمبادئ الدستورية والمعتقدات الديمقراطية، لذا يجب ان تعكس مهمة وزارة الخارجية تفضيل الشعب الأمريكي للمشاركة السلمية والبناءة بينه وبين مواطني وحكومات الدول الأخرى.

5. تتصح الولايات المتحدة بالتوقف عن دعم الديكتاتوريات العسكرية في جميع أنحاء العالم بملايين الدولارات على شكل مساعدات عسكرية حيث ينعم القادة بالرفاه ويستخدمون الأسلحة ضد شعوبهم، حيث تتعارض هذه الوحشية مع القيم الأمريكية وتسبب بالعداء وعدم الثقة تجاه الولايات المتحدة.

6. عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، يجب على الولايات المتحدة أن تحترم سيادة الدول الأخرى بحيث تشمل دولاً يختلف شكل حكومتها عن شكل حكومة الولايات المتحدة.

7. يجب على الولايات المتحدة أن تظهر رغبة أكبر في بناء البنية التحتية والتنمية الصناعية والتكنولوجية للدول الأخرى، فالمناطق الفقيرة هي أرض خصبة للعنف والإرهاب.

8. إن سياسة الولايات المتحدة الخارجية والأكثر فاعلية هي الحفاظ على شكل الحكم الديمقراطي في الداخل والمتزامن مع مستوى معيشة مرتفع لشعبها.

9. يجب أن تعكس السياسة الخارجية الأمريكية حسن النية والكرم للحكومة الأمريكية ولشعبها.

10. إن الفقر المدقع المنتشر في العالم هو الذي يؤدي الى تفكك اجتماعي كارثي للدول وزعزعة استقرار مناطق بأكملها.

يمكن وصف المبادئ أعلاه بأنها تتعارض كلياً مع التركيب الاقتصادي الاجتماعي للمجتمع الأمريكي، فالمجتمع الأمريكي قائم على مبدأ الحرية الاقتصادية والفكرية وبالتالي فإن المبادئ أعلاه تشكل تعارضاً راسخاً مع القيم الليبرالية الأمريكية وبذات الوقت تشكل تعارضاً مع طرق ووسائل صناعة القرار الخاص بالسياسة الخارجية والتي تداخل فيها القوى السياسية الرسمية ممثلةً بالهيكل الحكومية مع القوى الغير رسمية والتي تمتلك تأثيراً كبيراً في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

يظهر التعارض بين المبادئ التي تتبناها السياسة الخارجية الأمريكية وبين الفعل الممارس من قبل الحكومات الأمريكية المتتالية على أرض الواقع عبر أمثلة كثيرة كان من أبرزها إسقاط الحكومة المنتخبة في غواتيمالا عام 1954 بالقوة العسكرية وذلك لتبنيها سياسات إصلاحية تتعارض مع مصالح واشنطن، والمشاركة مع المخابرات البلجيكية في قتل رئيس الوزراء الكونغولي باتريس لومومبا (Patrice Lumumba) عام 1961 وذلك لدوره الكبير في استقلال بلاده عن الاحتلال البلجيكي ورغبته بالانفكاك عن المحور الرأسمالي العالمي والذي تقوده الولايات المتحدة، وقامت واشنطن كذلك بتقديم دعم مالي للمعارضين في نيكاراغوا عام 1985 وذلك للإطاحة بالنظام السياسي في نيكاراغوا حيث تطور الدور الأمريكي من الدعم المالي الى الهجوم العسكري على نيكاراغوا والذي أوقع الاف القتلى.

أشار هينري كيسنجر الى الموقف الجيوسياسي والأهداف الوطنية والسياسة الخارجية للولايات المتحدة خلال فترة الحرب الباردة والتي تتعارض مع المبادئ العشرة ولخصها بالنقاط الآتية:¹

1. الولايات المتحدة هي عبارة عن جزيرة تقع قبالة شواطئ أوراسيا* والتي تمتلك امتدادا جغرافيا كبيرا.
2. الموارد البشرية والاقتصادية التي تتمتع بها أوراسيا أكبر بكثير مما تتمتع به الولايات المتحدة.
3. إن هيمنة أي دولة بمفردها من أوراسيا سواء من الجزء الآسيوي أو الأوربي سوف يشكل خطرا حرجا على الأهداف الجيوسياسية والجغرافية والاقتصادية الأمريكية والمصلحة الوطنية الأمريكية خلال فترة الحرب الباردة أو بعدها.

¹ Vladislav Sotriovic, "A nature of the US and the American foreign policy", Vojno Delo October 2019, p.55

* أوراسيا: هي كتلة أرضية مساحتها 54 مليون كم وتتكون من قارتي آسيا وأوربا

4. يتمثل الخطر المهدد للولايات المتحدة في إنشاء أي تحالفات سياسية عسكرية بين القوى العظمى في أوراسيا وبشكل خاص بين الاتحاد السوفيتي (روسيا) والصين حيث سوف يكون لهذا التحالف قدرة التفوق على الاقتصاد والجيش الأمريكي.

5. المصلحة الجيوسياسية العالمية الاستراتيجية للولايات المتحدة هي إحباط إنشاء هذا التحالف. من خلال الاستراتيجية الأمريكية والتي أشار إليها كيسنجر ترى الدراسة أن الهدف الاستراتيجي للسياسة الخارجية الأمريكية هو الحفاظ على الهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة حول العالم والتي تتطلب بطبيعة الحال قوات مسلحة تتمتع بقدرات كبيرة وقادرة على ردع أي تهديد للمصالح العليا الأمريكية وهذا بطبيعة الحال يعكس التركيبة السياسية الاقتصادية لصناع القرار الأمريكيين الرسميين والغير رسميين.

ثانياً: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية

تختلف الأهداف التي تسعى السياسة الخارجية الى تحقيقها وذلك انطلاقاً من التغيرات في البيئة الداخلية والتي تصنع السياسة الخارجية والتغيرات في البيئة الخارجية والتي تؤثر على السياسة الأمريكية من اهداف ووسائل، ولكن يُمكن إجمال الأهداف العامة للسياسة الخارجية الأمريكية بالاتي:¹

1. القيادة العالمية: تنظر الولايات المتحدة الى نفسها باعتبارها الدولة الأولى والأهم بالاهتمام بالقضايا العالمية واتخاذ إجراءات لمعالجة هذه القضايا وتقديم نفسها كنموذج يُتبع من قبل الدول الأخرى وقيادة وتنظيم الجهود الدولية لمعالجة القضايا العالمية باعتبارها رائدة النظام الليبرالي في العالم.
2. الدفاع عن النظام الليبرالي الدولي وتعزيزه: إن النظام الليبرالي يقوم على مجموعة من المبادئ منها احترام وحدة أراضي الدول وعدم تغييرها بالقوة وحل النزاعات بطرق سلمية ووفقاً للقانون

¹ Ronald O'Rourke, "U.S. Role in the World: Background and Issues for Congress", Congressional Research Service, January 2021, pp. 1-4

الدولي واحترام القانون الدولي والقيم العالمية وبناء مؤسسات دولية قوية تعزز من النظام الليبرالي وتعزيز المشاركة الاقتصادية المفتوحة بين الدول.

3. الدفاع عن الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وتعزيزها كقيم عالمية: تنظر الولايات المتحدة الى هذا الهدف بالاهتمام وذلك لأنه يتفق مع القيم السياسية الأساسية للولايات المتحدة ويتفق كذلك مع نظرية السلام الديمقراطي والتي تفترض ان الحكومات الديمقراطية أكثر استجابة لرغبات شعوبها وبالتالي فإن حكومات الدول الديمقراطية لا تميل الى استعمال القوة والحرب ضد بعضها البعض.

4. منع ظهور الهيمنة الإقليمية في أوراسيا: تعارض الولايات المتحدة ظهور قوة إقليمية مهيمنة في أوراسيا حيث يعكس هذا الهدف الاستراتيجية التي تبنتها الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية لذا تقوم الولايات المتحدة بدعم الدول الأوروبية من أجل منع قيام أي تحالف يمتد ليشمل أراضي أوراسيا.

مما سبق يتضح ان الأهداف العامة للسياسة الخارجية الأمريكية تعكس القدرات الشمولية التي تتمتع بها الولايات المتحدة كأحد أقطاب القوى في العالم وهذه الأهداف بحد ذاتها هي نتيجة للحروب التي خاضتها الولايات المتحدة وحققت نجاحات من خلالها أدت الى تغيير موازين القوى في العالم وخصوصا الحريين العالميتين مما جعلها ترى في نفسها كمنظم عام للشؤون الدولية تسعى لتحقيق مصالحها القومية عبر هيمنتها على القرار الدولي.

ثالثاً: السياسة الأمريكية الخارجية تجاه الشرق الأوسط

منذ صعود الولايات المتحدة لتصبح أحد قطبي العالم بعد الحرب العالمية الثانية برزت منطقة الشرق الأوسط كأحد مناطق الاهتمام لدى صناع القرار في واشنطن، وعلى الرغم من اختلاف السياسة الأمريكية وفقاً للمتغيرات الداخلية والدولية خلال فترة الحرب الباردة او الفترة التي تلت تفكك الاتحاد

السوفيتي وإنهيار النظام العالمي ثنائي القطبية وحتى وقوع أحداث أيلول/ سبتمبر 2001، إلا أنه يُمكن تحديد أهداف السياسة الخارجية للواشنطن اتجاه منطقة الشرق الأوسط بالآتي:¹

1. تأمين الامدادات الاستراتيجية للنفط من دول الخليج.
2. دعم سيادة إسرائيل وحمايتها.
3. الحفاظ على القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة.
4. الدفاع عن حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة.
5. مكافحة الحركات الإسلامية والجماعات الإرهابية.

تري الدراسة أن أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط تعكس رغباتها باعتبارها القوة الاقتصادية الأولى في العالم منذ الحرب العالمية الثانية، فالنفط يعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد وعلى الرغم من وفرته في الولايات المتحدة إلا ان نفط المنطقة العربية أرخص واجود، بالإضافة الى ذلك فإن الموقع الجغرافي الذي يحتله الشرق الأوسط يضمن اتصال الشرق بالغرب من خلال أقصر الطرق، أما الدعم الأمريكي اللامحدود لإسرائيل فيعبر عن تقاطع للفكر الاستعماري والهيمنة الاقتصادية والمعتقدات الدينية.

¹ Atallah S. Al Sarhan, "United States Foreign Policy and the Middle East", open journal of political science, September 2017, p.454

الفصل الثالث

السياسة الخارجية الأمريكية وأثرها على القضية الفلسطينية 1948-2016

3.1 تمهيد

منذ عام 1948 وحتى عام 2016 تولى رئاسة الولايات المتحدة اثنا عشر رئيساً منهم ستة رؤساء من الحزب الديمقراطي وستة آخرين من الحزب الجمهوري، حيث كان للسياسة الخارجية التي انتهجوها أثراً على القضية الفلسطينية وعناصرها الجوهرية¹.

شكلت المحددات والبيئة الداخلية والخارجية عاملاً مؤثراً للسياسة الخارجية التي تبناها الرؤساء الأمريكيين تجاه القضية الفلسطينية، حيث أثر انتقال المركز السياسي والمالي للحركة الصهيونية من أوروبا إلى واشنطن بعد الحرب العالمية الثانية وظهور المحافظين الجدد وتفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي وجملة من الحروب في منطقة الشرق الأوسط على السياسات الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية.

تعددت الأدوات السياسة التي مارستها الولايات المتحدة في سياستها الخارجية الموجهة إلى القضية الفلسطينية سواء عبر الأدوات الدبلوماسية أو عبر استعمال الضغوط الاقتصادية والسياسية.

يهدف هذا الفصل من الدراسة إلى دراسة وتحليل السياسة الخارجية الأمريكية والتي تبناها الرؤساء الأمريكيين خلال الأعوام 1945-2016 على القضية الفلسطينية.

¹ الجزيرة نت، حكام أمريكا من واشنطن إلى ترامب، الموقع الإلكتروني <https://tinyurl.com/2ucj9zev>

3.2 السياسة الخارجية الأمريكية 1945-1967

تولى رئاسة الولايات المتحدة خلال هذه الفترة الزمنية أربع رؤساء سابقين ثلاث منهم مثلوا الحزب الديمقراطي وواحد مثل الحزب الجمهوري، وامتازت هذه الفترة الزمنية ببداية ظهور الولايات المتحدة كقوة عظمى تمتلك تأثيراً كبيراً في السياسة الدولية ومن ضمنها منطقة الشرق الأوسط.

3.2.1 هاري ترومان

تولى الرئيس الأمريكي الأسبق هاري ترومان (1884-1972 Harry Truman) من الحزب الديمقراطي رئاسة الولايات المتحدة خلال الفترة الزمنية الممتدة من نيسان/ ابريل 1945-كانون ثاني/ يناير 1953 حيث شهدت فترته الرئاسية قيام دولة إسرائيل عام 1948 على أرض فلسطين وتحول غالبية الشعب الفلسطيني إلى مجموعة من اللاجئين فقدوا وطنهم وبما يحمله من أسس اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية.

تبنى ترومان مجموعة من السياسات والتي تركت أثراً سلبياً على القضية الفلسطينية، ومن أهمها:

1. تبنى المطالب اليهودية الخاصة بالهجرة الى فلسطين: طالب ترومان من رئيس الوزراء البريطاني

الأسبق ونستون تشرشل (1874-1965 Winston Churchill) بتاريخ 27 تموز/ يوليو 1945

بالغاء السلطات البريطانية* للقيود المفروضة على الهجرة اليهودية لفلسطين لأنها ووفقاً لترومان

أثارت غضباً كبيراً في للجالية اليهودية في الولايات المتحدة.¹

واصل ترومان ضغوطه السياسية على رئيس الوزراء اللاحق كليننت أتلي (Clemment Attlee)

(1883-1967) عبر ارسال رسالة بتاريخ 31 اب/ أغسطس 1945 مطالباً فيها بمنح اليهود الاوربيين

* بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وقعت فلسطين تحت الاحتلال البريطاني، حيث عملت بريطانيا على تنفيذ وعد بلفور الصادر عن وزير خارجيتها جيمس بلفور عام 1917 والهادف الى إقامة وطن قومي لليهود عبر تقديم الدعم المالي والسياسي والعسكري للعصابات اليهودية ومن ضمنها الهجرة اليهودية والتي اعتبرت عصب المشروع الصهيوني

¹ الياس صنبر، فلسطين التغيب، بيروت- المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1987، ص.ص 103-104

مئة ألف تأشيرة لدخول فلسطين حيث نصت الرسالة في جزء منها: "إن الحل الأساسي هو إجلاء أكبر عدد ممكن من اليهود من أوروبا من دون تأخير وهجرة من يريد منهم إلى فلسطين".¹

2. دعم إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين: جاءت جهود ترومان في دعم قرار تقسيم فلسطين رقم 181 والصادر من الأمم المتحدة بتاريخ 29 تشرين ثاني/ نوفمبر 1947 استكمالاً لجهود الكونغرس الأمريكي والتي بدأت بشكل رسمي بإصدار قرارا بتاريخ 30 حزيران/ يونيو 1922 يتعلق بدعم الانتداب البريطاني على فلسطين وإقامة وطن قومي لليهود: "مجلس الشيوخ والنواب للولايات المتحدة يقرران أن الولايات المتحدة تدعم إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين".²

تولت الولايات المتحدة في ظل ترومان الجهود السياسية الدولية والرامية الى إيجاد حل للقضية الفلسطينية عبر تبني توصيات لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين "اليونسكوب"* (United Nations Special Committee of Palestine-UNSCOP) والخاصة بتقسيم فلسطين بقرار من الأمم المتحدة الى دولتين عربية ويهودية وبقاء القدس تحت الوصاية الدولية.³

مارست الولايات المتحدة ضغوطا اقتصادية وسياسية على كثير من الدول لصالح إقرار قرار التقسيم بعد أن فشلت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 24 تشرين ثاني/ نوفمبر 1947 بالحصول على الأصوات المطلوبة للموافقة على القرار ليتم إعادة القرار للتصويت حيث مارست ضغوطا على هاييتي

¹ فاتن محمد الزعامرة، "السياسة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس 2011، ص 34

² مهند مصطفى، "الولايات المتحدة الأمريكية وقرار التقسيم: عندما نفذت أمريكا وعدي بلفور"، مجلة قضايا اسرايلية عدد 67، ص 43

* اليونسكوب: تم انشاء اللجنة من الأمم المتحدة وتكونت من أعضاء من يوغسلافيا والبيرو وإيران والهند وغواتيمالا والنمسا والسويد وأورغواي وتشيكوسلوفاكيا وهولندا عام 1947

³ الياس صنبر، مرجع سابق، ص 135

وغواتيمالا وليبيريا والفلبين لتغير موقفها من القرار ليتم بتاريخ 29 تشرين ثاني/ نوفمبر 1947 الموافقة على قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية.¹

3. الاعتراف بإسرائيل: بعد ان قررت السلطات البريطانية انها انتدابها على فلسطين رسمياً بتاريخ

14 أيار/ مايو 1948 أعلنت القيادات الإسرائيلية وعلى رأسها ديفيد بن غوريون (David Ben

Gurion 1886-1973) عن قيام دولة إسرائيل.²

قامت الإدارة الامريكية بالاعتراف بدولة إسرائيل الناشئة بنفس اليوم الذي أعلنت فيه القيادات الإسرائيلية عن قيام الدولة، وعلى الرغم من أن العصابات الصهيونية كانت قد احتلت مناطق جغرافية واسعة خارج حدود التقسيم إلا ان الولايات المتحدة لم تقم باتخاذ أي إجراءات لوقف هذا التقدم الصهيوني وإلزامه بالحدود التي أقرها قرار التقسيم.³

يتضح مما سبق أن السياسات التي تبناها الرئيس ترومان اتجاه القضية الفلسطينية ساهمت بشكل أساسي بفقدان الفلسطينيين لوطنهم وتحول غالبيتهم الى جموع من اللاجئين، في المقابل أضحى لجموع اليهود الصهاينة وطنٌ يجمعهم بعد أن تفاقمت مشكلتهم في أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية.

تبنى الرئيس ترومان سياسة دمج إسرائيل الوليدة عبر ترويجها لمشاريع سياسية رأت الولايات المتحدة أنها قادرة على إيجاد حلول للقضية الفلسطينية مثل مشروع ماك غي* (McGee Project) والذي روج له مساعد وزير الخارجية الأمريكي ماك غي (George C. McGhee 1912-2005) خلال شهر اذار/ مارس 1949 والذي رأى أن القضية الفلسطينية هي عبارة عن قضية إنسانية تتمثل

¹ إدوارد سيدهم، مشكلة اللاجئين العرب، القاهرة-مطبعة الوحدة 1961 ص 82-83

² الجزيرة نت، إعلان قيام إسرائيل، الموقع الالكتروني: <https://tinyurl.com/ye4fn96f>

³ مهند مصطفى، مرجع سابق، ص 52

* هدف المشروع الى إعادة مئة الف من اللاجئين الفلسطينيين الى مدنهم وقراهم في فلسطين وتوطين البقية منهم في الدول العربية عبر إنشاء وكالة تقوم واشنطن ولندن وباريس بتمويلها لانشاء مشاريع اقتصادية مخصصة للاجئين الفلسطينيين ومساعدات مالية مخصصة للدول العربية التي سوف تستقبلهم بشكل نهائي

بمجموعة من اللاجئين وليست قضية سياسية نتجت عن احتلال قائم على سياسة الاحتلال للأرض والإنسان الفلسطيني¹.

يستخلص مما تقدم أن السياسات التي انتهجها الرئيس ترومان كانت نتيجة لثلاثة عوامل رئيسية، فالعامل الأول يتمثل بالضغط التي مورست على الرئيس من قبل ممثلي الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة فالصهاينة في ولاية نيويورك يتمتعون بثقل سياسي كبير ولهم تأثير واضح في الرأي العام الأمريكي، أما العامل الثاني فيتمثل بالعامل الأيدلوجي، فنشأة دولة إسرائيل تشبه إلى حد كبير التاريخ الحديث للولايات الأمريكية عبر تأسيس المستوطنين القادمين من أوروبا لهذه الدولة، أما العامل الثالث فهو رغبة الإدارة الأمريكية باحتواء الدولة الإسرائيلية الوليدة وتوظيفها لتحقيق مصالحها في الحد من الانتشار الشيوعي في منطقة الشرق الأوسط وكقاعدة عسكرية لحماية مصالحها في المنطقة وجزء من استراتيجيتها في عدم قيام كيان قوي في أوراسيا.

3.2.2 دوايت ايزنهاور

تولى الرئيس الأمريكي الأسبق دوايت ايزنهاور (1890-1969 Dwight Eisenhower) رئاسة الولايات المتحدة عن الحزب الجمهوري وامتدت فترة رئاسته من كانون ثاني/يناير 1953 وحتى كانون ثاني/يناير 1961 حيث شهدت رئاسته العدوان الثلاثي الصهيوني البريطاني الفرنسي على مصر عام 1956.*

¹ اديب صالح اللهيبي، مرجع سابق، ص148

* شنت جيوش بريطانيا وفرنسا وإسرائيل حربا على مصر اثر اعلان الرئيس المصري الأسبق جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس واسفرت الحرب عن احتلال القوات الصهيونية لشبه جزيرة سيناء وانتهت بقرار من الجمعية العامة والذي نص على عودة القوات الى خطوط الهدنة عام 1949

قامت سياسة ايزنهاور اتجاه القضية الفلسطينية على مبدئين هما:

1. توظيف الكيان واعتباره جزء من الاستراتيجية الأمريكية في محاربة الشيوعية: قامت الإدارة الأمريكية في عهد ايزنهاور بالشروع بتنفيذ القرار الموحد لتدعيم السلام والاستقرار في الشرق الأوسط (قرار رقم 117 والموقع بتاريخ 9 اذار/ مارس 1957) والذي قام على توجيه المساعدات الاقتصادية والعسكرية للدول التي تتحالف مع الولايات المتحدة لوقف التمدد الشيوعي في الشرق الأوسط، حيث قامت الولايات المتحدة بتقديم مساعدات بقيمة 118 مليون دولار للدول التي وافقت على التعاون معها وكان من ضمن هذه الدول إسرائيل حيث كان هذا القرار جزءا من السياسات الأمريكية الهادفة إلى وقف التمدد والنفوذ الشيوعي في العالم.¹

2. إيجاد حلول سلمية للقضية الفلسطينية: استمرت إدارة ايزنهاور بتبني الاستراتيجية الأمريكية السابقة في حل الصراع حيث رأت أيضاً ان القضية الفلسطينية في جوهرها هي قضية لاجئين وليست قضية سياسية، لذا استمرت الإدارة الأمريكية في الترويج لمشاريع السلام والتي تقوم على سياسة التوطين وتبني المشاريع الاقتصادية مثل مشروع الإنماء الموحد للمصادر المائية في غور الأردن والذي روج له ممثل الرئيس ايزنهاور في منطقة الشرق الأوسط أريك جونستون (Eric Johnston 1896-1963) حيث عبرت الولايات المتحدة عن استعدادها لدفع 107 مليون دولار مقابل موافقة الأردن على توطين 200,000 ألف لاجئ فلسطيني والحصول على 63% من مياه نهر الأردن.²

استمر ايزنهاور في مساعيه السياسية لقبول إسرائيل في المنطقة عبر طرح وزير خارجيته جون فوستر دالاس (John Foster Dulles 1888-1959) لمشروع سياسي قام على تقسيم القضية الفلسطينية الى قضايا مجزئة منفصلة مثل قضية التنمية الإقليمية وقضية اللاجئين وقضية المياه والحدود حيث ستساهم

¹ تقرير الرئيس ايزنهاور الى الكونغرس عن نشاط المذهب الأمريكي للشرق الأوسط، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الموقع الإلكتروني: <https://tinyurl.com/mpsre87u>

² اديب صالح اللهيبي، مرجع سابق، ص 186

واشنطن بالحل عبر تقديم قروض ضخمة لإسرائيل لتعويض اللاجئين وإقامة مشاريع تنمية في المنطقة.¹

يتضح مما سبق ان السياسة الخارجية لايزنهاور من الحزب الجمهوري اتجاه القضية الفلسطينية تمثلت بالحفاظ على الوضع القائم والذي ورثه من سلفه ترومان، فالسياسة الأمريكية حينذاك تمثلت بالحفاظ على بقاء دولة إسرائيل واستمراريتها عبر إيجاد حلول سياسية للقضية الفلسطينية وذلك باستخدام أدوات إنسانية مثل توفير العمل والسكن والموطن الجديد للاجئ الفلسطيني، إلا أن الفارق الوحيد يتمثل بأن الولايات المتحدة في عهد ترومان لم ترغب بجر المنطقة الى حالة من سباق التسلح بهدف الوصول الى حل سياسي مقبول للقضية الفلسطينية وبرز هذا الفارق من خلال عدم استجابة واشنطن لطلبات السلاح الإسرائيلية والتي أرسل يطلبها رئيس الوزراء الصهيوني الأسبق ديفيد بن غوريون حيث قال في جزء من رسالته بتاريخ 14 شباط/ فبراير 1956: " أناشدك سيدي الرئيس، باسم حكومتي وشعبي ألا تترك إسرائيل دون القدرة الكافية للدفاع عن نفسها".²

يرى الباحث أن المقترحات التي قدمها ايزنهاور تصب في صالح تحقيق المصالح الاستراتيجية الأمريكية والمتمثلة باستمرارية إسرائيل كدولة وظيفية تقوم بدورها والمتمثل بالحد من السيطرة الشيوعية في المنطقة وبنفس الوقت يساهم الدعم السياسي الأمريكي للكيان الصهيوني على توطيد العلاقات للبيت الأبيض مع النفوذ الذي يمتلكه اليهود الصهاينة في واشنطن حيث برزت هذه العلاقات القوية من خلال التصريح الذي أدلاه دالاس الى الشعب الأمريكي بعد ان روج لمشروعه في الشرق الأوسط حيث قال: " إن الشعوب العربية تخشى من أن تقوم الولايات المتحدة بدعم دولة إسرائيل

¹ فاتن محمد زعامرة، مرجع سابق، ص 66

² Mordechai Gazit, "The Genesis of the US-Israeli Military-Strategic Relationship and the Dimona Issue", Journal of Contemporary History, Vol 35, p. 413

الجديدة...وهم يخشون أن تصبح الولايات المتحدة هي المؤيدة للتوسع الصهيوني...يتعين أن تصبح إسرائيل جزءاً من مجتمع الشرق الأدنى ويتوقف نظر الآخرين إليها كغريبة عن هذا المجتمع".¹

3.2.3 جون كينيدي

تولى الرئيس الأمريكي الأسبق جون كينيدي (1917-1963 John F Kennedy) رئاسة الولايات المتحدة عن الديمقراطيين وامتدت فترة رئاسته من كانون الثاني/يناير 1961 وحتى اغتياله بتاريخ 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1963.

شكل تولي كينيدي لمنصب الرئاسة في الولايات المتحدة تغييراً كبيراً في شكل ومضمون سياستها الخارجية اتجاه منطقة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، فالرئيس الشاب اتخذ عدداً من الخطوات السياسية تركت أثراً كبيراً على الصراع العربي الصهيوني، وفيما يلي أهمها:

1. طرح حلول سلمية للقضية الفلسطينية: استمرت الإدارة الأمريكية في عهد كينيدي بالنظر إلى القضية الفلسطينية على أنها قضية لاجئين بشكل أساسي لذا سعى كينيدي إلى إيجاد حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال جوزيف جونسون (Joseph Johnson) مدير مؤسسة كارنجي للسلام (Cranegie Endowment for International Peace) والذي قدم خطة لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين تقوم على الحق في الاختيار بين عودته إلى فلسطين النازحة تحت الاحتلال الصهيوني أو الاستمرار في العيش بالمكان الذي لجأ إليه مع إعطائه تعويضاً مالياً عن قيمة أملاكه في فلسطين مضافاً إليها الفوائد المترتبة عليها، لكن المشروع حمل بذور فشله عبر منحه إسرائيل الحق في قبول أو رفض المشروع.²

¹ فاتن محمد زعامرة، مرجع سابق، ص 65

² أيمن طلال يوسف، "اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة في السياسات الأمريكية: من مبادرات الحرب الباردة إلى مقترحات كلينتون، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، عدد رقم 1 عام 2009، ص 338-339

2. بناء علاقات قوية مع إسرائيل: تبنت الإدارة الأمريكية في عهد كنيدي سياسة مراقبة التسلح المتصاعدة في الشرق الأوسط والتي كانت نقطة تحول في تاريخ العلاقات الأمريكية/الإسرائيلية حيث قامت الولايات المتحدة ببناء علاقات عسكرية وأمنية مع الحكومة الإسرائيلية وذلك من أجل إيجاد حالة من التوازن العسكري بين مصر ودولة إسرائيل واتضحت بداية هذه العلاقة في بيان ادلت به الرئاسة الأمريكية بتاريخ 27 كانون اول/ ديسمبر 1962 والذي جاء في جزء منه: "تمتلك الولايات المتحدة علاقة خاصة مع إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط تشبه علاقتها مع بريطانيا وهذه العلاقة لا يمكن مقارنتها مع باقي العلاقات على مستوى العالم، إنه من الواضح أنه وفي حال حدوث أي اجتياح لإسرائيل فإن الولايات المتحدة سوف تقوم بتقديم الدعم لإسرائيل حيث ان لدينا هذه القدرة وهي في حالة نمو مستمر".¹

إن سياسة كنيدي تجاه إسرائيل كانت انعكاساً لطبيعة العلاقات التي ربطته مع الجالية الصهيونية اليهودية في الولايات المتحدة، حيث حصل كنيدي على ما يقرب من 80% من أصوات الجالية لصالحه خلال الانتخابات التي فاز بها، لذا عبر كنيدي عن هذه العلاقة أمام المؤتمر القومي للمنظمة الصهيونية الأمريكية في اب/ أغسطس 1960: "إن الصداقة لإسرائيل ليست أمراً حزبياً بل هي التزام قومي، فإسرائيل ليست قضية بين الجمهوريين والديمقراطيين إنما قضية ترتبط ارتباطاً وثيقاً باستراتيجية الولايات المتحدة".²

تطورت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية تطوراً لافتاً خلال عهد كنيدي وبرز هذا التطور من خلال حجم التعاون العسكري الذي تم تحقيقه بين إسرائيل وواشنطن من خلال تزويد إسرائيل بأنظمة دفاع جوي

¹ Mordechai Gazit, Ibid, P.P 414-415

² Ernest Barhaarash: **Zionist Organizations of America John F.Kennedy on Israel Zionism and Jewish issue**, Herzel Press, New York 1965, P.60.

حديثه ودبابات متطورة وتعاون استخباري مشترك اختص بحجم وقدرات التسليح للدول العربية وعلى وجه الخصوص جمهورية مصر العربية.¹

مما سبق يتضح ان التغييرات التي اجراها كنيدي على سياسة الولايات المتحدة اتجاه منطقة الشرق الأوسط ومن ضمنها سياسته الموجهة للقضية الفلسطينية كانت منطلقاً من مبدئين رئيسيين، فالمبدئ الأول هو تطور الوظيفي للكيان الصهيوني في الحد من الانتشار الشيوعي ليصبحا أكثر قوة على مواجهة التطور الكبير للقدرات العربية العسكرية المدعومة من الاتحاد السوفيتي في حينه مثل سوريا ومصر والعراق، اما المبدئ الثاني فهو استمرارية دور المجتمع الصهيوني اليهودي في الولايات بالتأثير على السياسات الرئاسية الأمريكية.

3.2.4 ليندون جونسون

تولى الرئيس الأمريكي الأسبق ليندون جونسون (1908-1973 Lyndon B. Johnson) رئاسة الولايات المتحدة عن الحزب الديمقراطي وامتدت فترته من 22 تشرين ثاني 1963 وحتى 20 كانون ثاني/يناير 1969.

شهدت فترة جونسون حرب حزيران/يونيو 1967 والتي أدت الى هزيمة ثلاث دول عربية هي مصر وسوريا والأردن خلال أيام معدودة وتركت هذه الحرب اثار وتحولات كبيرة على القضية الفلسطينية، خلال فترته الرئاسية تبنى جونسون مجموعة من السياسات اتجاه منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص كان من أبرزها:

1. تطوير العلاقات مع إسرائيل: استمر جونسون في تبني رؤية الرئيس كنيدي اتجاه العلاقة مع إسرائيل حيث قام جونسون باستقبال جولدا مائير (187-1898 Golda Meir) وزيرة الخارجية

¹ Michael Bocco, "UNINTENDED ALLIANCES: KENNEDY, ISRAEL, AND ARAB NATIONALISM", Florida Atlantic University 2008, P.P 114-117

الإسرائيلية خلال جنازة الرئيس كينيدي بتاريخ 25 تشرين ثاني/ نوفمبر 1963 حيث أكد لها: "أن

العلاقات الدافئة سوف تستمر بين الولايات المتحدة وإسرائيل ويمكن لإسرائيل الاعتماد علينا".¹

قام جونسون بتطوير العلاقات الثنائية على مستويات عديدة، فعلى المستوى العسكري استمر جونسون ببيع الأسلحة المتطورة من طائرات حديثة ودبابات متطورة الى إسرائيل والتي عملت على الاخلال بتوازن القوى بين إسرائيل والدول العربية وبهذا عبر جونسون عن علاقته القديمة مع إسرائيل والتي

امتدت من عام 1957 حين عارض فرض عقوبات على إسرائيل بعد حرب السويس عام 1956.²

أما على مستوى صنع السياسة الخارجية قام جونسون بتعيين أصدقاء لإسرائيل ضمن طاقمه الرئاسي مثل ارثر جولد بيرغ (Arthur Goldberg) ممثلاً للولايات المتحدة في الأمم المتحدة والاخوين روستو (Rostow brothers) حيث تم تعيين والت روستو (Walt Rostow) كمستشار خاص بالأمن القومي والمحامي ايجن روستو (Eugene Rostow) كوكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية.³

2. الترويج لحلول سياسية للقضية الفلسطينية: شكلت حرب عام 1967 تغيراً في الوضع العسكري والسياسي نتيجة احتلال إسرائيل لما تبقى من فلسطين ومن ضمنها الضفة الغربية والقدس الشرقية واحتلال مرتفعات الجولان السورية وصحراء سيناء المصرية مما أدى الى تغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية.

تبنى جونسون مجموعة من المبادئ السياسية بتاريخ 19 حزيران/ يونيو 1967 هدفت الى إحلال السلام وفقاً للرؤية الأمريكية، واستندت المبادئ الى:⁴

1. لكل دولة في المنطقة الحق في أن تعيش دون تهديد بالهجوم عليها أو القضاء عليها.

¹ Douglas Little, " The making of a special relationship: the United States and Israel 1957-1968", international journal of Middle East, Vol. 25 Vo 4 November 1993 P. 573

² المرجع السابق، ص 573

³ المرجع السابق، ص 573

⁴ ملف أوراق فلسطين: مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية، الجزء الثاني 1950-1969، القاهرة- وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات 1969، ص 1561

2. ينبغي توطين أكثر من مليوني لاجئ عربي مشرد بصورة عادلة قبل الوصول الى سلم دائم.
3. يجب احترام حقوق الملاحه ويجب تقرير حقوق المرور عبر الممرات المائية الدولية لجميع الشعوب.
4. يجب تخفيض ارسال شحنات الأسلحة الى المنطقة وان تحدد بالنسبة لجميع الأطراف وهكذا يخف التوتر ويمكن استغلال رؤوس الأموال في الإنماء الاقتصادي الحيوي.
5. يجب تقرير ضمان الحدود والاعتراف بها حتى يمكن الوصول الى احترام للوحدة السياسية ووحدة أراضي جميع الدول في المنطقة.

مما سبق يتضح أثر الهزيمة العربية العسكرية على القضية الفلسطينية والتي تركت أثراً على السياسة الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية، فعلى صعيد قضية اللاجئين الفلسطينيين انتقلت الولايات المتحدة من مشاريعها السياسية القائمة على التعويض والعودة والتوطين الى مشاريع سياسية قائمة على التوطين اما على صعيد الدولة الفلسطينية فإن جونسون ومن خلال مبادئه السابقة غيَّب فكرة إنشاء دولة فلسطينية وفقاً لقرار التقسيم والذي قامت الولايات المتحدة بدعمه عبر نفوذها في الأمم المتحدة.

يرى الباحث أن السياسة الخارجية الامريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة 1948-1967 يُمكن تلخيصها بالآتي:

1. دعم إنشاء واستمرارية إسرائيل كدولة تعكس مصالح الولايات المتحدة في الحد من الانتشار والنفوذ السوفيتي والحفاظ على مصالحها في المنطقة وبالتالي فإن هذا الدعم يحقق غرضين هما توظيف إسرائيل لصالح الاستراتيجية الأمريكية ودعم إسرائيل نتيجة للنفوذ الذي يتمتع به المجتمع الصهيوني اليهودي في صنع السياسات الأمريكية.
2. النظر الى القضية الفلسطينية باعتبارها قضية لاجئين تأخذ الطابع الإنساني وليس كقضية سياسية تعبر عن وطن محتل وشعب مهجر وهي بحاجة الى حلول سياسية وليس حلول إنسانية.

3. استعمال المشاريع التنموية والدعم الاقتصادي كأداة سياسية تُمهّد للوصول إلى حل سياسي وبهذا فإن الولايات المتحدة سعت إلى تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية وبناء مصالح مشتركة بين الطرفين كأهمية تفوق أهمية الحل السياسي.

4. تأثر السياسة الأمريكية الخارجية اتجاه القضية الفلسطينية بالمواقف السياسية الدولية والإقليمية، فالحرب الباردة والحرب العربية الإسرائيلية عام 1948 والعدوان الثلاثي على مصر عام 1956 والتقارب العربي السوفيتي خلال فترة الستينيات من القرن المنصرم (مصر، سوريا، العراق) وحرب حزيران عام 1967 تركت أثراً سلبياً على القضية الفلسطينية.

3.3 السياسة الخارجية الأمريكية 1967-1993

تولى رئاسة الولايات المتحدة خلال هذه الفترة الزمنية خمس رؤساء سابقين منهم أربعة مثّلوا الحزب الديمقراطي وواحد مثّل الحزب الجمهوري، وامتازت هذه الفترة الزمنية بتصاعد الصراع العربي الصهيوني وتنامي حركة المقاومة الفلسطينية وعقد أول معاهدة سلام عربية صهيونية.

3.3.1 ريتشارد نيكسون

تولى الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون (Richard Nixon 1913-1994) رئاسة الولايات المتحدة عن الحزب الجمهوري خلال الفترة الممتدة من 20 كانون ثاني/يناير 1969 وحتى 9 آب/أغسطس 1974.

شهدت ولاية نيكسون الرئاسة العديد من الأحداث السياسية والعسكرية والتي تركت أثراً على القضية الفلسطينية مثل تنامي حركة التحرر الوطنية الفلسطينية واتخاذ القوات المسلحة في مصر وسوريا زمام المبادرة في شن حرب ضد إسرائيل وعرفت بحرب تشرين/أكتوبر 1973، لذا تبني نيكسون مجموعة من السياسات كان من أبرزها:

1. الترويج لحلول سياسية للصراع العربي/ الإسرائيلي: منذ أن تولى الرئيس نيكسون منصب الرئاسة الأمريكية وضع ضمن سياسته الحد من الصراع المتفجر في منطقة الشرق الأوسط والذي نجم عن احتلال إسرائيل لأراضي عربية جديدة، حيث عبر عن تلك السياسة من خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده بتاريخ 27 كانون ثاني/يناير 1969 أي بعد أسبوع من توليه منصب الرئاسة وقال فيه: "أعتقد اننا بحاجة الى مبادرات جديدة وإلى زعامة جديدة في الولايات المتحدة وذلك لتهدئة الوضع في الشرق الأوسط وانا أعتبره برميل بارود متفجر للغاية وهو بحاجة إلى نزع فتيله".¹

ووفقاً لهذه السياسة المعلنة من قبل واشنطن قامت وزارة الخارجية الأمريكية بتقديم مشروع للجنة الرباعية الدولية* بهدف إيجاد حل للأزمة المتفجرة في الشرق الأوسط، وقام المشروع على مجموعة من النقاط كان من أهمها ان قرار مجلس الأمن رقم (242)** هو الأساس لأي تسوية مستقبلية وهذا لا يعني بالمطلق العودة الى حدود عام 1967 ويتم استبدالها بحدود امنة متفق عليها وإقامة مناطق منزوعة السلاح بين الأطراف المتصارعة وضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية وعودة نازحي عام 1967*** الى أماكن سكنهم السابقة اما اللاجئين فيمكن توطينهم بالدول العربية.²

تواصلت الجهود التي قامت بها إدارة نيكسون من أجل الوصول الى حل سلمي في منطقة الشرق الأوسط حيث قام وليام روجرز (William Rogers 1913-2001) وزير الخارجية الأمريكية بعرض مشروعه للسلام بتاريخ 9 كانون أول/ديسمبر 1969 واستند إلى عدة نقاط كان من أبرزها أن

¹ سمير حلمي سيسالم، "المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1947-1977"، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة الجامعة الإسلامية 2005، ص 128

* اللجنة الرباعية الدولية: عقب حرب عام 1967 تم تشكيل لجنة دولية مكونة من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا في شهر نيسان 1969 وذلك بهدف الوصول الى حل سلمي للصراع العربي الصهيوني.

** قرار رقم 242: صدر عن مجلس الأمن الدولي بتاريخ 22 تشرين ثاني 1967 ودعا الى الانسحاب من الأراضي -أراضي- تم احتلالها بالنزاع الأخير بالإضافة الى حق كل دولة أن تعيش بسلام والوصول الى حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين

*** نازحي عام 1967 على اثر حرب عام 1967 أضطر ما يقرب من 340 الف فلسطيني إلى مغادرة الضفة الغربية وقطاع غزة وفقا للأمم المتحدة

² وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، ملف وثائق فلسطين، القاهرة، الجزء الثاني، الوثيقة رقم 401، ورقة العمل الأمريكية، ص 16

الحدود بين إسرائيل ومصر هي الحدود التي اقترتها سلطات الانتداب البريطاني وليست حدود عام 1967 وأن قضية اللاجئين الفلسطينيين سوف تحل ضمن اتفاق أردني صهيوني يتم الاتفاق عليه لاحقاً، أما فيما يختص بالجانب الأردني فرأى روجرز ان حل الصراع يقوم اتفاق مشترك بين الطرفين ولكنه يستند على أن مدينة القدس يجب أن تبقى موحدة ويتقاسم البلدان الصلاحيات المدنية والاقتصادية اما قضية اللاجئين عام 1948 فإن حل قضيتهم يستند الى العودة أو التعويض.¹

على الرغم من رفض أطراف الصراع للمشروع السابق استمرت إدارة نيكسون بطرح مبادرات سياسية تهدف الى الوصول إلى حل سياسي يقوم على إجراء مفاوضات لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 حيث طرح روجر مبادرته بتاريخ 25 حزيران/ يونيو 1970 لوقف إطلاق النار بين كل من مصر والأردن وإسرائيل لمدة 90 يوماً والتي وافقت عليها مصر ومن ثم الأردن وأخيراً إسرائيل.

2. توطيد العلاقات مع إسرائيل: تطورت العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة إسرائيل خلال الفترة الرئاسية لنيكسون حيث ارتفعت المساعدة السنوية المقدمة من واشنطن الى إسرائيل الى ما يقرب من 102 مليون دولار سنوياً وزادت نسبة القروض الأمريكية لتطوير القدرات العسكرية الإسرائيلية الى 47% (من 1966 حتى 1970).²

خلال عام 1971 قدمت الولايات المتحدة قروضا لدولة إسرائيل بلغت قيمتها 545 مليون دولار بينما بلغت قبلها بعام 30 مليون دولار فقط، أما على صعيد المساعدة الاقتصادية فقد قام الكونغرس الأمريكي بإصدار تشريع بمنح مساعدات لإسرائيل تقوم على استبدال المساعدات الأمريكية القائمة على تقديم المساعدات للمشاريع الزراعية والتنمية الى تقديم منح مالية موجهة لشراء البضائع الأمريكية المصدرة الى إسرائيل.³

¹ سمير حلمي سيسالم، مرجع سابق، ص.ص 133-135

² Jeremy M. Sharp, "U.S. Foreign Aid to Israel", CRS report for Congress, April 25 2007, p.3

³ Ibid, p.3

بلغت المساعدة العسكرية الأمريكية أوجها خلال حرب عام 1973 حين طلبت إسرائيل مساعدات عسكرية عاجلة من أجل تعويض النقص في الذخائر والمعدات العسكرية نتيجة التفوق المصري السوري خلال المراحل الأولى من الحرب، لذا استجابت إدارة نيكسون للطلب الإسرائيلي وقامت بإرسال ما يزيد عن 22 ألف طن من الطائرات المقاتلة والدبابات والذخائر والمعدات العسكرية الى الجيش الإسرائيلي حيث ساهمت هذه المساعدات في تغيير مسار الحرب.¹

بالإضافة الى المساعدات العسكرية والاقتصادية قامت الولايات المتحدة ومنذ عام 1973 بتقديم قروض مخصصة لمساعدة المهاجرين الجدد القادمين الى إسرائيل تحت دواعي "المساعدات الإنسانية" والتي تتم من خلال المؤسسات اليهودية العاملة في الولايات المتحدة، وقامت الإدارة الأمريكية كذلك بتسهيل وضمان حصول شركات الإعمار في إسرائيل على الحصول على قروض عبر تسهيل الوصول الى مصادر الإقراض الأمريكية وبضمانات حكومية أمريكية وذلك لتعويض النقص في السكن المخصص للمهاجرين الجدد حيث بلغت قيمة هذه القروض 75 مليون دولار بين عامي 1972-1974.²

من خلال ما تقدم يتضح أن السياسة الخارجية لنيكسون قد تبنت وجهة النظر الإسرائيلية في شكل ومضمون الحل السياسي للقضية الفلسطينية وذلك لسببين رئيسيين هما الهزيمة العربية في حرب عام 1967 والتي أدت إلى إظهار إسرائيل كقوة إقليمية وكحليف يمكن الاعتماد عليه أمريكياً أما السبب الثاني فهو الدعم الذي تتلقاه إسرائيل من قبل مناصريه في واشنطن من مؤسسات وأفراد وهذا بدوره أثر على السياسة التي تبناها نيكسون اتجاه إسرائيل وهذا بدوره أدى الى تدعيم العلاقات الاقتصادية والعسكرية والسياسية بين الطرفين.

مما سبق يرى الباحث أن الموقف الأمريكي من تنامي حركة التحرر الوطني الفلسطيني بعد حرب عام 1967 هو انعكاس لطبيعة العلاقة الأمريكية الإسرائيلية، ف كلا الطرفين حاول جاهداً خلال تلك الفترة

¹ Arnon Gutfeld and Boaz Vanetik, "a situation that had to be manipulated: The American airlift to Israel during Yom Kippur war", Middle Eastern studies 2016, p.420

² Jeremy M. Sharp, Ibid, p.p 5-7

الزمنية تحييد القوى الثورية الفلسطينية من أي حل سياسي للقضية الفلسطينية والتعامل مع الدول العربية وخصوصاً مصر والأردن كبديل عن حركة التحرر الوطنية الفلسطينية وهذا يدل على الرغبة الأمريكية الإسرائيلية في استمرار تغييب وتجاهل الشعب الفلسطيني لتقرير مصيره والاستمرار بالتعامل مع القضية الفلسطينية على أنها قضية لاجئين ونازحين.

3.3.2 جيرالد فورد

تولى الرئيس الأمريكي الأسبق جيرالد فورد (1913-2006 Gerald Frord) رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية عن الحزب الجمهوري خلال الفترة التي امتدت من 10 اب/ أغسطس 1974 وحتى 20 كانون ثاني/ يناير 1977.

صعد فورد الى رئاسة الولايات المتحدة عقب استقالة الرئيس نيكسون إثر فضيحة سياسية عُرفت بفضيحة ووتر غيت حيث وجه القضاء الأمريكي تهم عديدة لنيكسون منها استغلال السلطات وعرقلة عمل القضاء وعدم الانصياع للسلطة القضائية.

تبنى جيرالد فورد عدد من السياسات التي تأثرت بالأحداث الإقليمية مثل نتائج حرب عام 1973 وتأثرت كذلك بتنامي القدرات العسكرية والسياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومن أبرز هذه السياسات:

1. تغير وجهة النظر الأمريكية من القضية الفلسطينية: امتازت حقبة نيكسون بالاهتمام بالصراع العربي/ الصهيوني ولكنه كان في نفس الوقت منحازاً للرؤية الإسرائيلية للصراع لذا لم يبدي نيكسون أي اهتمام يذكر بالقضية الفلسطينية على الرغم من الأحداث التي شهدها الإقليم مثل أحداث أيلول/ سبتمبر الدامي عام 1970 بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن.¹

¹ Kathleen Christison, Perceptions of Palestine: Their influence on U.S. Middle East policy, university of California press, edition 2019, P. 124

خلال الثلاث سنوات والتي أمضاها فورد بالبيت الأبيض أصبح الرئيس الأمريكي على قناعة بأن جوهر الصراع العربي/ الصهيوني هو القضية الفلسطينية لكنه أمضى رئاسته وهو يحاول تفويض القوة السياسية المتنامية للشعب الفلسطيني وتجاهل دورهم كعامل سياسي في أي مفاوضات للسلام.¹

طرح نائب وزير الخارجية الأمريكي هارولد ساوندرز (Harold Saunders 1930-2016) وثيقة للرؤية الأمريكية لحل الصراع بتاريخ 12 تشرين ثاني/ نوفمبر 1975 بحيث تكون قاعدة لأي حل سياسي وتضمنت أربع مبادئ رئيسية هي الدور الأمريكي في أي عملية سلام والاهتمام بالمصالح الفلسطينية خلال أي مفاوضات مستقبلية وأن قرار مجلس الأمن رقم (242) و(338)* هما أساس عملية التفاوض وأن جوهر الصراع العربي/ الصهيوني يكمن بالعامل الفلسطيني.²

تضمنت الوثيقة بالإشارة الى قرار رقم 242 اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية وهي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني بإسرائيل كدولة قائمة تحظى بالشرعية الدولية وفقا للقرار، وعلى الرغم من أن المبادرة أشارت الى المصالح الفلسطينية لكنها أسقطت حق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه واستعادته ووطنه المسلوب وهذا اتضح من خطاب ألقاه وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر (Henry Kissinger) والذي جاء في جزء منه: " لن يكون هنالك سلام الا إذا شمل ترتيبات تأخذ المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني في الاعتبار، إن الولايات المتحدة لن تقبل بالتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية حتى تقبل المنظمة بوجود إسرائيل كدولة شرعية، وإذا استمرت المنظمة بتبني مبادئ تدعو بشكل او باخر الى تدمير إسرائيل فإننا لا نرى الكثير من الفائدة بإجراء مفاوضات معها".¹

¹ Kathleen Christison, Ibid, p.124

* قرار رقم 338 هو قرار صادر من مجلس الأمن الدولي بتاريخ 22 تشرين أول 1973 على اثر حرب أكتوبر ودعا الى وقف اطلاق النار واجراء محادثات بين الأطراف المتحاربة للوصول الى حل سلمي للصراع العربي الصهيوني

² أيمن طلال يوسف، مرجع سابق، ص 341

¹ زياد أبو عمرو، "المقاربة الأمريكية حيال القضية الفلسطينية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد رقم 2 عدد رقم 8 خريف 1991،

2. الدفع باتجاه حلول سياسية منفردة للصراع العربي/ الإسرائيلي: شكل وقف إطلاق النار ما بين مصر وسوريا من جهة وإسرائيل من جهة أخرى فرصة قوية للسياسة الأمريكية للدفع باتجاه حل سياسي منفرد مع مصر وذلك نظراً لما أبداه الرئيس المصري الأسبق محمد أنور السادات من قبول الحلول السياسية حيث عبر عن ذلك بقاء جمعه مع وزير الخارجية الأمريكية الأسبق هنري كيسنجر بتاريخ 7 تشرين ثاني/ نوفمبر 1973 وقال: "إن حرب أكتوبر هي آخر الحروب... لا نسعى فقط لإعادة العلاقات مع الولايات المتحدة ولكن نسعى لبناء علاقات صداقة وثيقة معها".¹

شكلت اتفاقية فك الاشتباك بين مصر وإسرائيل بتاريخ 18 كانون ثاني/ يناير 1974 نقطة البدء في الوصول الى اتفاقية سلام مصرية/ صهيونية حيث توافقت الرؤية الأمريكية للحلول السلمية المنفردة مع الرؤية الإسرائيلية والتي تقوم على ان التعامل المنفرد مع كل دولة عربية وليس بمجموعها هو في صالح الاستراتيجية الإسرائيلية، لذا وفي سبيل دفع إسرائيل لإجراء محادثات مع مصر تبني فورد سياسة منح المساعدات الاقتصادية والعسكرية للكيان الصهيوني حيث اسفرت المحادثات عن فتح قناة السويس للملاحة العالمية مقابل تعهد مصر بمنع أي عمليات عسكرية مصرية او غير مصرية ضد إسرائيل وإنهاء حالة الحرب مع غسرائيل وهو ما يعني تنازل مصر عن حقها في استعمال القوة العسكرية لتحرير أرضها وهو ما أُعتبر نصراً استراتيجياً إسرائيلياً.²

حققت سياسة الحلول المنفردة مع الدول العربية العديد من الأهداف وكان من ضمنها إنهاء نفوذ الاتحاد السوفيتي في مصر والذي كان تواجهه يعمل في صالح إيجاد نوع من التوازن العسكري بين العرب وإسرائيل وذلك عقب الغاء الرئيس السادات لاتفاقية الصداقة السوفيتية المصرية بتاريخ 14 اذار/ مارس 1974 وحصلت الشركات الأمريكية على موافقة مصرية للعمل في السوق المصري وإعادة ثقة

¹ إسحق عزيز فرج، "الولايات المتحدة الأمريكية واتفاقينا كامب ديفيد في ضوء وثائق وكالة المخابرات المركزية الأمريكية"، مجلة المؤرخ المصري، عدد تموز 2020 الجزء الأول، ص 203

² المرجع السابق، ص ص 204-205.

الحكومات الأوروبية في غرب أوروبا بسياسات واشنطن عقب إلغاء قرار حظر النفط العربي 17 آذار/ مارس 1974.

3. رفع وتيرة الدعم الأمريكية للكيان الصهيوني: استمراراً للسياسة الأمريكية الثابتة بضمان أمن واستقرار إسرائيل أستمروا الرئيس فورد بتبني هذه السياسة وعبر عنها رسمياً عبر رسالة ضمانات بعث بها إلى رئيس الوزراء الصهيوني الأسبق إسحاق رابين (1922-1995 Yitzhak Rabin) في الأول من أيلول/سبتمبر 1975 وجاء في جزء منها: "أود أن أؤكد بأن الولايات المتحدة ستبذل كل جهد لتلبية حاجات إسرائيل من المعدات العسكرية والمعدات الأمنية الأخرى وأيضاً حاجتها من المساعدات الاقتصادية...إني مصمم على مواصلة الحفاظ على قوة إسرائيل الدفاعية عن طريق تزويدها بمعدات متطورة...".¹

عبرت هذه الرسالة عن قوة الجالية الإسرائيلية اليهودية في صناعة القرار السياسي الأمريكي، فخلال مفاوضات فك الاشتباك بين مصر وإسرائيل رفضت إسرائيل أي عملية انسحاب لقواته من أي جزء من أراضي جمهورية مصر العربية لذا قام فورد بفرض عقوبات على إسرائيل تتضمن إيقاف أي مساعدات عسكرية وعدم عقد أي اتفاقيات جديدة معها في سبيل الضغط على إسرائيل من أجل المضي قدماً في الحل السياسي لذا قامت الجالية اليهودية بالضغط على البيت الأبيض من خلال توقيع 76 عضواً من الكونغرس على إعادة المساعدات والصفقات العسكرية مع إسرائيل.¹

بلغت المساعدات العسكرية الأمريكية خلال عام 1976 ما يقرب من 1,5 مليار دولار فيما بلغ حجم المساعدات الأمريكية خلال الفترة التي امتدت منذ اندلاع حرب أكتوبر عام 1973 وحتى نهاية عام

¹ وثائق دولية، رسالة الرئيس الأمريكي فورد إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين، مجلة الدراسات الفلسطينية مجلد رقم 2 عدد رقم 8 خريف 1991، ص 288

¹ خالد عنبتاي، إسرائيل ويهود الولايات المتحدة والعالم، ص 28، بدون دار نشر، بدون سنة طباعة

1975 مبلغ 2,5 مليار دولار، أما المساعدات الاقتصادية خلال عام 1977 فقد بلغت ما يقرب من 2 مليون طن من المنتجات الزراعية مثل القمح والذرة وزيت الصويا.¹

يتضح مما سبق أن نهج الرئيس فورد الجمهوري كان استمراراً لنهج سلفه ريتشارد نيكسون في تبنيه سياسات منحازة لإسرائيل، فخلال الثلاث سنوات التي أمضاها فورد في الرئاسة حاول الرئيس الأمريكي فرض شرعية وجود إسرائيل عبر ثلاث وسائل تمثلت أولاً بتقديم الدعم العسكري والاقتصادي للكيان وفرض الاعتراف بإسرائيل كأحد شروط الوصول إلى حل سياسي والنجاح بإبعاد مصر عن أحد أقطاب القوة العالمية في حينه والمتمثلة بالاتحاد السوفيتي حيث ان السياسة التي تبنتها واشنطن اتجاه مصر نجحت في إضعاف الموقف العربي الجمعي في مواجهة إسرائيل والذي ظهر ذلك خلال حرب أكتوبر حيث قام العديد من الدول العربية بتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لكل من مصر وسوريا وتبني سياسات داعمة للقضية الفلسطينية.

إن الأدوات السياسية التي استعملتها واشنطن وتمثلت بتعزيز تحالفها الاستراتيجي المتمثل بإسرائيل وتصور واشنطن على أنها القوة السياسية الوحيدة القادرة على الوصول لحل سياسي للصراع العربي/ الصهيوني قد أدى إلى تحييد مصر عن أي مواجهة عسكرية قريبة وبالتالي أضعفت من قدرة العرب على الوصول إلى حل سياسي مقبول للقضية الفلسطينية.

3.3.3 جيمي كارتر

تولى الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر (James Carter) رئاسة الولايات المتحدة عن الحزب الديمقراطي خلال الفترة التي امتدت من 20 كانون ثاني/يناير 1977 وحتى 20 كانون ثاني/يناير 1981 وتم خلال عهده الوصول إلى أول اتفاقية سلام بين العرب وإسرائيل حيث عقدت مصر وإسرائيل اتفاقية كامب ديفيد للسلام بتاريخ 26 آذار/مارس 1979.

¹ Gerald R Ford presidential library and museum, pp.1-3, website: <https://tinyurl.com/4y5jfz8>

تبنى كارتر مجموعة من السياسات كان لها أثر كبير على القضية الفلسطينية وكان من أبرزها:

1. المساهمة بالوصول لأول اتفاق سلام منفرد بين مصر وإسرائيل: شكلت زيارة الرئيس المصري

الأسبق محمد السادات إلى إسرائيل بتاريخ 19 تشرين ثاني/ نوفمبر 1977 تغيراً جوهرياً في نمط

وطبيعة العلاقات العربية الإسرائيلية فعلى الرغم من عدم وجود اتفاقية سلام واعتراف متبادل بين

مصر إسرائيل قام الرئيس السادات بزيارة مقر البرلمان الإسرائيلي بمدينة القدس بتاريخ 20 تشرين

ثاني/ نوفمبر 1977 وألقى خطاباً شهيراً اظهر فيه الأسس المصرية لأي عملية

بين الأطراف المتحاربة والتي تقوم على انه لا يوجد حل منفرد بين مصر وإسرائيل وأن أساس

الصراع هو القضية الفلسطينية وإن السلام الدائم وليس الجزئي او المرحلي هو أساس أي عملية

سلمية.¹

عقب هذه الزيارة تم عقد مفاوضات بين الطرفين المصري والإسرائيلي إلا أن المفاوضات الثنائية

المباشرة لم تؤدي إلى أي نتيجة وذلك لتعنت الطرف الإسرائيلي بالاستجابة للمتطلبات المصرية رغم أن

السادات اعترف بإسرائيل وبضمان احتياجاته الأمنية وأنهى حالة الحرب بين الطرفين.²

قام الرئيس كارتر بدعوة الأطراف إلى الولايات المتحدة من أجل التدخل بشكل شخصي وعقد قمة

ثلاثية بين الرئيس الأمريكي والمصري ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بييجين (Menachem

Begin 1913-1992) وخلال اثنا عشر يوماً من المفاوضات بادر كارتر إلى استعمال أدوات

الدبلوماسية مثل تقديم الدعم المالي والمساعدات من أجل إنجاح المفاوضات والوصول إلى حل سلمي،

حيث أدت هذه المفاوضات إلى الوصول إلى اتفاقيتي إطار واحدة مخصصة لاتفاق السلام بين مصر

¹ نص خطاب الرئيس السادات في البرلمان الصهيوني بتاريخ 20 تشرين ثاني 1977

² Shahin Berenji, "Jimmy Carter's Role in Securing Middle East Peace", April 21 2016, P.2, website: <https://tinyurl.com/4d9rp4n2>

وإسرائيل والأخرى مخصصة للسلام في الشرق الأوسط بتاريخ 17 أيلول/سبتمبر 1978 لتقود هذه الاتفاقيات الى عقد اتفاقية سلام بين مصر وإسرائيل 26 اذار/ مارس 1979.¹

2. طرح المبادرات السياسية السلمية في الشرق الأوسط: تبنى كارتر سياسة الدعوة إلى السلام الشامل في الشرق الأوسط وتجاوز الحلول الجزئية لذا أعلن كارتر بتاريخ 18 اذار/ مارس 1977 عن رؤيته الخاصة بعملية السلام والتي استندت الى النقاط الآتية:²

أ. اعتراف الدول العربية بإسرائيل وحققها بالوجود والعيش بسلام وأن تفتح الحدود بين الدول العربية وإسرائيل بهدف السياحة والتجارة.

ب. إقامة حدود دائمة لإسرائيل من خلال التفاوض مع الدول العربية على ان تكون حدود عام 1967 هي الحدود المعتمدة مع اجراء بعض التعديلات.

ت. يجب تأمين وطن للشعب الفلسطيني والذي سيأخذ شكل كيان مستقل أو كعضو في اتحاد كونفيدرالي يضم الأردن وسوريا ومعالجة القضية الفلسطينية من قبل الدول العربية.

ث. ان نهاية الحرب سوف تصبح سارية عند توقيع اتفاقية سلام.

ج. إنشاء مناطق منزوعة السلاح بعرض 10 كم أو أكثر إذا يمكن لقوات دولية ان ترابط الى جانب قوات أخرى مع توفير أنظمة اذار مبكر.

عبر رئيس الوزراء الصهيوني الأسبق مناحيم بيغن عن رفضه لمشروع كارتر وذلك في خطاب ألقاه بالكنسيت بتاريخ 21 حزيران/ يونيو 1977 اعلن فيه عن رفضه الانسحاب من الضفة الغربية وتأييده للاستيطان في الأراضي المحتلة عام 1967 وقال في جزء من خطابه: "لا يحق للولايات المتحدة ان تقم نفسها في حل أزمة الشرق الأوسط بأكثر من ان تقوم بجمع الأطراف معاً على طاولة

¹ Shahin Berenji, Ibid, P.3

² عبد الستار جعيجر عبد، " سايروس فانس وسياسته الخارجية اتجاه الشرق الأوسط"، الجامعة العراقية- مجلة كلية الآداب، العدد 98 ص ص 41-42

المفاوضات"، لذلك أدى ضغط اللوبي الصهيوني الممارس على وأصدقاء إسرائيل في البيت الأبيض إلى تراجع كارت عن مشروعه بتاريخ 4 تشرين اول/ نوفمبر 1977".¹

3. استعمال المساعدات الأمريكية كأداة مساعدة لتعزيز الحلول السياسية: تبنت الولايات المتحدة سياسة تقديم رفع قيمة الدعم الاقتصادي والمساعدات العسكرية لكل من إسرائيل ومصر وذلك بهدف تعزيز اتفاقية السلام التي وقعها الطرفين.

قام الرئيس كارتر عقب معاهدة السلام بين الطرفين بالتعهد بتقديم التزامات مالية أمريكية لكلا الطرفين، لذا أرسل كارتر رسالة الى الحكومة الإسرائيلية يقول في جزء منها: " ستأخذ الولايات المتحدة بعين الاعتبار وستسعى للاستجابة لمتطلبات المساعدة العسكرية والاقتصادية لإسرائيل"، أما التعهد للطرف المصري فقد قام به وزير الدفاع الأمريكي الأسبق هارولد براون (Harold Brown 1927-2019) بإرسال رسالة للحكومة المصرية نصت في جزء منها: " إن الولايات المتحدة مستعدة للدخول في علاقات أمنية موسعة مع مصر في الجوانب التي تتعلق بمبيعات المعدات والخدمات العسكرية او تمويل جزء من المبيعات على الأقل".²

خلال عام 1979 قامت الولايات المتحدة بدفع ما يقرب من 7,3 مليار دولار لكلا الطرفين، لذلك وفي سبيل دفع الفريقين للالتزام ببنود الاتفاق قامت إدارة كارتر بتضمين المساعدات المقدمة لمصر وإسرائيل ضمن قانون المساعدة الأمنية الدولية الخاصة لعام 1979 حيث حددت قيمة المساعدة بنسبة 2 الى 3 حيث تتلقى مصر ثلثي قيمة المساعدة المقدمة إلى إسرائيل.¹

من خلال ما سبق يتضح أن الرئيس كارتر والممثل للحزب الديمقراطي استمر بتبني سياسة سلفه الجمهوري في التوصل الى اتفاقيات سلام بين الدول العربية وإسرائيل ولكن الفارق يتمثل بمحاولة

¹ عبد الستار جعيجر عيد، مرجع سابق، ص ص 42-46

² Jeremy Sharp, "Egypt: Background and U.S. Relations", CRS Report for Congress, Augusts 12 2008, P.

6

¹ Ibid, P.6

كارتر بالوصول الى اتفاق شامل بين جميع الأطراف المتحاربة بينما حاول فورد الوصول الى حلول سلمية منفردة.

اسفرت سياسة كارتر اتجاه منطقة الشرق الأوسط والصراع العربي الصهيوني عن تغييب القضية الفلسطينية وعناصرها الجوهرية وذلك بتبنيه مواقف عديدة منها تراجعته عن مشروعه الذي قدمه عام 1977 وتبنيه لاتفاق الإطار الخاص بالسلام الشامل الخاص بالشرق الأوسط والذي اختزل القضية الفلسطينية بإنشاء سلطة للحكم الذاتي وتخضع فيها عملية السلام إلى لمراحل من المفاوضات والمطالبات بالضمانات الأمنية وغيبت بذات الوقت حلولاً لقضيتي القدس واللاجئين.

اما على الصعيد العسكري فقد منحت سياسة كارتر والسياسات التي تبناها الرئيس المصري الأسبق محمد السادات ضمانات للكيان الصهيوني بإنهاء حالة الحرب حيث اعتبر السادات أن حرب أكتوبر عام 1973 هي اخر الحروب وهو الأمر الذي أدى الى تعزيز القوة العسكرية للكيان الصهيوني في مواجهة القوة العسكرية المتنامية لمنظمة التحرير الفلسطينية والمتمركزة في جنوب لبنان حينها.

3.3.4 رونالد ريغان

تولى الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان (1911-2004 Ronald Reagan) رئاسة الولايات المتحدة عن الحزب الجمهوري خلال الفترة التي امتدت من 20 كانون ثاني/يناير 1981 وحتى 20 كانون ثاني/يناير 1989.

شهدت فترتي ريغان الرئاسيتين العديد من الأحداث التي أثرت على القضية الفلسطينية مثل خروج قوات منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، لذلك استمرت إدارة ريغان بتبني مجموعة من السياسات كان لها أثر على القضية الفلسطينية من أهمها:

1. توطيد العلاقات الأمريكية الإسرائيلية: تطور نوع وحجم العلاقات بين الإدارة الأمريكية وإسرائيل في عهد ريغان حيث انتقلت العلاقات من سياسة التعاون والدعم والتنسيق الى سياسة التحالف

الاستراتيجي بين الطرفين حيث قام الطرفان بتوقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجي لمواجهة الاتحاد السوفيتي بتاريخ 30 تشرين ثاني/ نوفمبر 1981 حيث هدفت الاتفاقية الى " تمكين البلدين من العمل بشكل تعاوني لتقديم المساعدة العسكرية لبعضهما البعض وذلك لمواجهة التهديدات الأمنية والتي توجهها المنطقة والتي يسببها الاتحاد السوفيتي او القوات التي يسيطر عليها الاتحاد السوفيتي من خارج المنطقة".¹

أدى صعود ريغان للرئاسة في الولايات المتحدة الى ازدياد نفوذ "المحافظين الجدد" في البيت الأبيض حيث تبنى ريغان المفاهيم السياسية والأيدولوجية للفكر المحافظ مثل "شروع الشيوعية" و "إمبراطورية الشر" لذا استند ريغان في سياسته الخارجية الى تبنى مبدأ استراتيجية الدفاع عن الأحادية الأمريكية والتفوق العسكري الأمريكي حيث يرى المحافظون الجدد أن التفوق العسكري الأمريكي سيمكن الإدارة الأمريكية من فرض "السلام الأمريكي" الخاضع لحسابات المصالح الأمريكية في العالم كما يسمح لهم بفرض شروطها من موقع قوة في أي مفاوضات دولية".²

قام المحافظون الجدد في عهد ريغان بدعم إسرائيل ورفع وتيرة التعاون معه وهذا يرجع في أحد أسبابه الى الارتباط الفكري بين الصهيونية وحركة المحافظين الجدد، لذا عبر القس دونالد واغندر (Donald Wagner) عن الأسباب التي تدعو حركة المحافظين الجدد الى تقديم الدعم اللامتناهي للكيان الصهيوني إلى إيمان المحافظين الجدد بالوظيفة التي تؤديها إسرائيل على ارض فلسطين وذلك تمهيدا لعودة المسيح ودور الذي سوف يؤديه اليهود في معركة نهاية العالم (هرمجدون) لذا يرى أتباع المسيحية الصهيونية

¹ Bernard Gwertzman, " U.S and Israel sign strategic accord to counter Soviet", The New York Times, Dec 1, 1981, P. A14

* المحافظون الجدد: مجموعة سياسية وتيار فكري امريكي يميل الى اليمين المسيحي المتطرف ويهدف الى تجسيد الهيمنة الأمريكية في العالم ويعد الفيلسوف اليهودي ليو شتراوس الأب الروحي لهذه الحركة حيث كان صهيونيا ويؤمن بمبدأ الكذبة النبيلة والتي تعني إخفاء الانسان لحقيقة معتقده عن العامة والمعارضين له في الفكرة حتى لا يكون عرضة للخطر لذا فإن هذه الجماعة تقوم على مبدأ أن نخبة قليلة فقط هي المؤهلة فكريا لمعرفة الحقيقة وتحدث كثير من المفكرين عن الجذور الفكرية اليهودية لحركة المحافظين الجدد.

² محمد حسون، "دور تيار المحافظين الجدد في السياسة الخارجية الأمريكية (سوريا نموذجا)", مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد رقم 34 العدد الأول 2018، ص 322

(حركة المحافظين الجدد) أن "دولة إسرائيل" هي في الحقيقة تعبير صادق عن النبوءات التي تحدث عنها العهد القديم ممثلاً بالتوراة لذلك فهم يرون أن إسرائيل يستحق كل الدعم والتأييد السياسي والمادي لتنفيذ تلك النبوءات.¹

توسعت المساعدات الاقتصادية والعسكرية والتي قدمتها واشنطن للكيان الصهيوني في عهد الرئيس ريغان فعلى سبيل المثال قدمت واشنطن 900 مليون دولار لتطوير الطائرات المقاتلة الإسرائيلية وقامت الإدارة الأمريكية منذ عام 1984 بتسليم المساعدات المالية المخصصة للكيان الصهيوني دفعة واحدة بعكس أسلوب الأقساط الذي كان متبعاً وقدمت إدارة ريغان خلال نفس العام ما يقرب من 2 مليار و600 مليار دولار كمساعدات اقتصادية وعسكرية، لذا عبر ستيفن سيجال (Steven P. Segal) الأستاذ بجامعة كاليفورنيا عن طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل قائلاً: "يجب ان لا ينظر إلى المساعدات الأمريكية على إنها إحسان لإسرائيل، بل يجب أن ينظر إليها بصفقتها جزء من الامن والدفاع والمصالح الحيوية الأمريكية مثل حلف الناتو تمام، إن إسرائيل ليست مشكلة للولايات المتحدة بل رصيد وسند لها".²

2. الدفع باتجاه العملية السلمية: قدم الرئيس ريغان مبادرته الجديدة للسلام بتاريخ 1 أيلول/ سبتمبر 1982 وحملت عنوان "مبادرة سلام أمريكية لشعوب الشرق الأوسط" حيث افتتح مبادرته بتعبيره عن السعادة التي تغمره بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان حيث قال: "إن هذا اليوم يدعونا إلى الفخر لأنه سجل نهاية جلاء منظمة التحرير الفلسطينية عن بيروت بنجاح".¹

قامت مبادرة ريغان على سبعة مبادئ هي ان أمن إسرائيل مرتبط بسلام حقيقي وان التطلعات السياسية للشعب الفلسطيني مرتبطة بحق إسرائيل في مستقبل امن وإن إسرائيل هي حقيقة واقعة وراسخة داخل

¹ موفق صادق العطار، المحافظون الجدد والحلم الامبراطوري، دار وائل للنشر والتوزيع- دمشق 2007، ص 61

² الدعم الأمريكي لإسرائيل في المجال الاقتصادي (1948-1985)، الموقع الإلكتروني مقاتل من الصحراء: <https://tinyurl.com/mr47a4dp>

¹ الموسوعة الفلسطينية، مشروع ريغان 1982، الموقع الإلكتروني: <https://tinyurl.com/msdfym9y>

المجتمع الدولي وعلى الدول العربية ان تقبل هذه الحقيقة وأن السلام والعدل لا يمكن تحقيقهما إلا من خلال المفاوضات المباشرة والمنصفة والشاقة وإن لإسرائيل الحق في الوجود وراء حدود امنة يمكن الدفاع عنها وأنه لا عودة إلى حدود عام 1967 وإن القضية الفلسطينية أكثر من مجرد قضية لاجئين.¹

قدم ريغان إطاراً تنفيذياً لهذه المبادئ يقوم على ان الحكم الذاتي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة مؤقتة يتخلله تجميد إقامة المستوطنات لمدة خمس سنوات وأن إقامة دولة فلسطينية سوف يمنع تحقيق السلام إلا أن الحكومة الذاتية الفلسطينية سوف تكون مرتبطة بالأردن بهدف تعزيز السلام الدائم والثابت والعاقل وإن مبدأ الأرض مقابل السلام هو الهدف الذي يسعى قرار 242 إلى تحقيقه وإن مسألة الحدود بين الأردن وإسرائيل والمرتبطة بمساحة الأراضي التي سوف تتخلى عنها إسرائيل مرتبط بالترتيبات الأمنية وتطبيع العلاقات ونوع السلام الذي سوف يتم تحقيقه على الأرض وأن مدينة القدس يجب ان تبقى غير مقسمة ويتم تحديد مصيرها من خلال التفاوض وإن الولايات المتحدة سوف تعارض أي اقتراح من شأنه ان يهدد أمن إسرائيل فالتزام الولايات المتحدة بامن إسرائيل هو التزام راسخ.²

على الرغم من رفض إسرائيل لمشروع ريغان استمر الرئيس الأمريكي الأسبق في مساعيه من أجل إيجاد حل سياسي للقضية الفلسطينية مستنداً على التغييرات في الرؤية السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية اتجاه قراراي مجلس الأمن رقم 242 و338 حيث قام وزير الخارجية الأمريكية الأسبق جورج شولتز (George Shultz 1920-2021) بطرح الرؤية الأمريكية للسلام بتاريخ 4 اذار/ مارس 1988 والتي قامت على التزام المشاركين في المؤتمر الدولي للسلام على الموافقة على قراراي مجلس الامن رقم 242 و 338 وان الحل السياسي للقضية الفلسطينية يقوم على مرحلتين، فالمرحلة الاولى وتعرف بالمرحلة الانتقالية وتتضمن إقامة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة

¹ الموسوعة الفلسطينية، مشروع ريغان 1982، مرجع سابق

² المرجع السابق.

ويكون مرتبطاً بالأردن ضمن كونفدرالية، أما المرحلة النهائية فيتم خلالها التفاوض بين الأطراف على الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة حيث سوف يشترك ممثلو الشعب الفلسطيني ضمن وفد اردني/ فلسطيني مشترك، أما قضية القدس سوف يتم تأجيلها لمرحلة مستقبلية مع استمرار اسرائيل بالسيطرة عليها والتزام الادارة الأمريكية بمبدأ الحدود الامنة.¹

من خلال ما تقدم يتضح ان الظهور السياسي القوي للمحافظين الجدد على مسرح العلاقات الدولية قد أدى الى تغير نوع وطبيعة العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وإسرائيل حيث انتقلت العلاقة من نظام التعاون والتنسيق الى نظام الحلف الاستراتيجي وهذا بدوره أدى الى ازدياد الانحياز الأمريكي لوجهة النظر الإسرائيلية اتجاه حل القضية الفلسطينية من خلال تبني مفاهيم جديدة مثل الحدود الامنة والرفض التام لإقامة دولة فلسطينية واستبعاد قضية اللاجئين الفلسطينيين من أي حل مستقبلي وحسم قضية القدس من خلال بقائها غير مقسمة ورفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني إلا أن تقوم بقبول الشروط الأمريكية مثل القبول بقرار 242 و 338 وإدانة وإيقاف الإرهاب وفقاً للمفاهيم الأمريكية.

يرى الباحث أن التغيرات السياسية والعسكرية في المنطقة مثل خروج مصر من دائرة الصراع العربي/ الصهيوني وخروج قوات منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان على إثر الحرب التي شنتها إسرائيل ضدها صيف عام 1982 واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى نهاية عام 1987 قد انعكست في موقف إدارة الرئيس ريغان اتجاه القضية الفلسطينية وأدوات وطرق حلها السياسي، فخروج مصر من دائرة الصراع وابعاد منظمة التحرير عن اخر خط مواجهة عربية صهيونية قد أدى إلى تبني واشنطن للمطالب الإسرائيلية وتبنت على اثرها واشنطن المفاهيم السياسية الجديدة مثل الحدود الامنة والتي يمكن الدفاع عنها، لكن الانتفاضة الفلسطينية الأولى عملت على إعادة القضية الفلسطينية إلى مسرح الأحداث

¹ فراس علي القواسمي، "قراءة تحليلية في المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية: من دعم بلفور على صفقة القرن (1917-2020)، منتدى الشرق اذار 2020، ص 8

الدولية وبالتالي دفع واشنطن الى البحث عن حلول سياسية جديدة تتلاءم مع الوضع القائم في حينه في الضفة الغربية وقطاع غزة.

3.3.5 جورج بوش الأب

تولى الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش (George Bush 1924-2018) رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية عن الحزب الجمهوري خلال الفترة التي امتدت من 20 كانون ثاني/يناير 1989 وحتى 20 كانون ثاني/يناير 1993.

شهدت فترة رئاسة بوش أحداث عالمية وإقليمية تركت أثراً كبيراً على مسرح العلاقات الدولية مثل تفكك وانحيار الاتحاد السوفيتي نهاية عام 1991 وحرب الخليج الثانية في ذات العام حيث خلفت هذه الأحداث تأثيرات كبيرة على الصراع العربي الصهيوني بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص، لذا تبنت إدارة مجموعة من السياسات تركت أثراً على القضية الفلسطينية وهي:

1. عقد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991: نجحت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في عقد مؤتمر للسلام في مدينة مدريد الإسبانية خلال الفترة التي امتدت من 30 تشرين أول/أكتوبر - 1 تشرين ثاني/نوفمبر 1991، حيث شاركت كل من سوريا وإسرائيل و الأردن والذي شكل مع الفلسطينيين وفداً مشتركاً واستبعدت منظمة التحرير الفلسطينية بناء على معارضة إسرائيلية.

قامت إدارة بوش بدعوة إسرائيل الى المؤتمر ولكن الدعوة سبقها رسالة ضمانات أمريكية إلى إسرائيل بتاريخ 18 تشرين أول/أكتوبر 1991 وتضمنت الموافقة على مجموعة من المحددات السياسية الإسرائيلية وذلك من اجل المشاركة في المؤتمر منها الالتزام الأمريكي بأمن إسرائيل وتفوقها النوعي ضمن حدود امانة وقابلة للدفاع عنها وعدم تأييد واشنطن لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وقبول التفسيرات المختلفة لقرار مجلس الأمن رقم 242 وأن المؤتمر لا يتمتع بصلاحيه فرض حلول على الأطراف

المشاركة وإن هدف الولايات المتحدة من المؤتمر لا يتمثل بإشراك منظمة التحرير الفلسطينية وإنما سيقوم افراد من الضفة الغربية وقطاع غزة بتمثيل الفلسطينيين في المؤتمر.¹

قامت الرؤية الأمريكية اتجاه الحل السياسي للقضية الفلسطينية ان القضية سوف يتم التعامل معها على مرحلتين حيث يتم خلال المرحلة الأولى التفاوض على إقامة سلطة حكم ذاتي فلسطينية لمدة خمس سنوات خلال عام واحد من المفاوضات التي تلي المؤتمر ومن ثم يُصار الى البدء بالتفاوض المخصص للوضع النهائي وذلك بعد ثلاث سنوات من إقامة الحكومة الذاتية الفلسطينية.²

عكست السياسات الأمريكية خلال مؤتمر مدريد التطلعات السياسية الإسرائيلية اتجاه الحل السياسي للقضية الفلسطينية وابعاده عن مسرح القضايا ذات الاهتمام الدولي فالمؤتمر لم يخرج عن كونه مؤتمر لنقاش القضايا السياسية ولا تتمتع مخرجاته بأي صيغة إلزامية للأطراف وقبول الدول العربية بمفاوضات ثنائية مع إسرائيل وبالتالي استبعدت فكرة التفاوض العربي الإسرائيلي والقبول بتفاوض كل دولة عربية منفردة مع الكيان وان قرار 242 ووفقا للمؤتمر انتقل من صيغة تطبيق القرار الى صيغة التفاوض حول القرار.¹

استمرت الولايات المتحدة في دعم التطلعات الإسرائيلية خلال المؤتمر من خلال تأجيل قضايا القدس والاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة عام 1967* الى مفاوضات الوضع النهائي أما قضية

¹ رسالة الضمانات الأمريكية إلى إسرائيل 10/18/1991، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد رقم 2 العدد 8 خريف 1991 ص ص 289-288

² المرجع السابق

¹ أحمد خليفة، "مفاوضات السلام: الموقف الإسرائيلي عشية مؤتمر مدريد"، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 2 العدد 8 خريف 1991 ص ص 164-166

* طلبت الولايات المتحدة من إسرائيل تجميد الاستيطان قبل البدء بمؤتمر مدريد حيث رأت واشنطن خلال تلك الفترة ان المستوطنات عقبة في طريق السلام، لكن إسرائيل رفضت تجميد الاستيطان مما دفع واشنطن الى تأجيل ضمانات قروض بقيمة 10 مليار دولار خصصتها إسرائيل من أجل إسكان وإيواء المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفيتي.

اللاجئين الفلسطينيين فلم تحظى بالاهتمام الكافي حيث تم إدراجها ضمن القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك متعدد الأطراف وتم استبعادها من المفاوضات الأردنية-الفلسطينية/الإسرائيلية.¹

2. تعليق الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية: في نهاية عهد الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان قامت واشنطن بإجراء مباحثات مع ممثلين من منظمة التحرير الفلسطينية وذلك بعد ان قبّلت منظمة التحرير الفلسطينية بقرارات الأمم المتحدة ومن ضمنها قراري مجلس الأمن رقم 242 و338 وقيام الأردن بفك ارتباطها القانوني والإداري مع الضفة الغربية صيف عام 1988 واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987.

مارست إسرائيل كعادتها ضغوطاً على البيت الأبيض من أجل إيقاف المحادثات أو أي تقارب بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية وانبثقت هذه الضغوط مجموعة من الممارسات الأمريكية هدفت إلى إضعاف منظمة التحرير الفلسطينية وتأثيرها السياسي لذا عبر جيمس بيكر (James Baker) وزير الخارجية الأمريكية الأسبق أن السياسة الأمريكية اتجهت للصراع العربي الإسرائيلي تقوم على اتجاهين، فالأول وهو الفصل بين المفاوضات بين الدول العربية وإسرائيل وأما الثاني فهو عقد مفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين مع استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية.¹

وفي سبيل إضعاف ومحاصرة منظمة التحرير مالياً وسياسياً قامت الإدارة الأمريكية بممارسة ضغوط مالية وسياسية على اليونيسكو ومنظمة العمل الدولية واتحاد الاتصالات الدولية ومنظمة الزراعة والغذاء العالمية ومنظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة وذلك من أجل منع منظمة التحرير من الانضمام إلى تلك المنظمات أو رفع مستوى تمثيلها السياسي حيث حددت واشنطن بوقف تمويلها المالي للهيئات

¹ أحمد خليفة، مرجع سابق

¹ امنة إبراهيم معيد، "العلاقات الأمريكية الفلسطينية منذ بدء الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية وحتى إصدار خارطة الطريق"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت 2004، ص ص 43-44

التابعة للأمم المتحدة في حال قبول عضويتها لدولة فلسطين او رفع التمثيل السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.¹

أدت تلك السياسة الأمريكية الى تأزم العلاقات الأمريكية الفلسطينية ومن ثم تعليقها من قبل واشنطن بتاريخ 20 حزيران/ يونيو 1990 حينما امتنعت منظمة التحرير عن إدانة العملية التي قامت بها جبهة التحرير الفلسطينية بتاريخ 30 أيار/ مايو 1990 وعدم قبول المنظمة للمطالب الأمريكية والمتمثلة بطرد الأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية محمد عباس (أبو العباس) من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.²

3. اتخاذ خطوات سياسية اتجاه الاستيطان في الأراضي المحتلة عام 1967: نهاية عقد الثمانينات من القرن تدفق الاف المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفيتي الى إسرائيل مما أدى الى قيام إسرائيل بطلب ضمانات للقروض من قبل الحكومة الأمريكية بهدف إسكان وإيواء المهاجرين وذلك عبر قيامها بإنشاء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة مما قاد الى توتر في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية.

قام وزير خارجية الطرفين بالاجتماع في واشنطن بتاريخ 5 أيلول/ سبتمبر 1990 بهدف التوصل الى اتفاق مشترك حول ضمانات القروض وتنسيق الموقف بين الطرفين على إثر قيام الجيش العراقي باحتلال الكويت حيث صرح جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية عقب هذا الاجتماع: "بلغته أنني أريد تسوية تلك القضية وأريد ان احلها معكم" حيث رد ديفيد ليفي (David Levy) وزير الخارجية الصهيوني بالقول: "إن إسرائيل مستعدة لقدر من الاخطار المسبق بالنشاط الاستيطاني".¹

على الرغم من عدم التزام إسرائيل بإبلاغ واشنطن عن حجم النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية وقطاع وفق ما هو متفق عليه قام الكيان بطلب ضمانات قروض جديدة بمبلغ 10 مليار دولار حيث

¹ امنة إبراهيم معبد، مرجع سابق، ص ص 44-47

² المرجع السابق، ص ص 58-59

¹ المرجع السابق، ص ص 53-54

أدى هذا الطلب الى إصرار بوش على رفض التشريع الخاص من الكونغرس بتقديم ضمانات القروض لإسرائيل ما لم يتم تجميد الاستيطان وهو ما أدى الى إقرار الكونغرس لمشروع المساعدات الأجنبية في نيسان/ ابريل 1992 بدون ضمانات قروض لإسرائيل.

يتضح مما سبق أن الأحداث العالمية والإقليمية والمحلية والتي شهدتها فترة الرئيس الأسبق جورج بوش قد أدت إلى نجاح إدارة بوش بتحريك عملية السلام من خلال عقد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 وعلى الرغم من أن المؤتمر ومخرجاته قد فشلت في إحداث أي تقدم يذكر نتيجة للرفض والمماطلة الإسرائيلية إلا أنه أثبت أن واشنطن أصبحت الفاعل السياسي الأقوى على مستوى العلاقات الدولية وذلك في ظل انهيار الاتحاد السوفيتي وتواجد دائم للقوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي.

يرى الباحث انه وعلى الرغم من العلاقة الاستراتيجية والتي تربط بين الولايات المتحدة وإسرائيل إلا أن واشنطن وفي سبيل جهودها لإنهاء الصراع ودعم الحل السياسي للصراع العربي الصهيوني قامت بالضغط المالي على إسرائيل بهدف دفعها الى القبول بالحل السياسي والذي يعكس برمته الرؤية الإسرائيلية لإنهاء الصراع وهو ما يدل على قدرة إسرائيل على مقاومة الضغوط الامريكية وذلك نتيجة للتأييد التي يتمتع به داخل أروقة صنع السياسة الأمريكية والمتغيرات التي سادت منطقة الشرق عقب حرب الخليج الثانية والتي أدت الى ازدياد قوة الكيان عقب التفقت الذي أصاب العلاقات العربية/العربية وهزيمة الجيش العراقي في الحرب.

ترى الدراسة أن السياسة الخارجية الامريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة 1967-1993 يُمكن تخليصها بالآتي:

1. ارتفاع قيمة الدعم السياسي والمالي والعسكري للكيان الصهيوني من قبل الولايات المتحدة وانتقال العلاقة الثنائية من مستوى التعاون والتنسيق الى مستوى التحالف الاستراتيجي وذلك نتيجة حرب عام 1967 حيث حقق الجيش الاسرائيلي نصراً كبيراً على الجيوش العربية.

2. تغيير وجهة النظر من القضية الفلسطينية من قضية إنسانية الى قضية سياسية تتطلب حلاً سياسياً وذلك نتيجة ظهور متغيرات سياسية وعسكرية جديدة مثل تنامي قوة منظمة التحرير الفلسطينية واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى واندلاع حرب الخليج الثانية وانهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي.
3. الدفع باتجاه الحلول الفردية للصراع العربي الصهيوني بحيث يتم الوصول لحل سياسي منفرد مع كل دولة عربية.
4. صعود المحافظين الجدد الى الرئاسة الأمريكية والذين تبنوا الرؤية الإسرائيلية للصراع العربي الصهيوني وطرق حله.
5. الاعتماد الأمريكي لقراري مجلس الأمن رقم 242 و338 كأساس لأي مفاوضات تختص بالقضية الفلسطينية مع الموافقة على حق كل طرف من أطراف الصراع بحق التفسير لقرار رقم 242.
6. قبول منظمة التحرير الفلسطينية بالشروط الأمريكية والمتمثلة بقرار مجلس الأمن رقم 242 ونبذ الإرهاب وفقاً للمفهوم الأمريكي من أجل اجراء مناقشات تختص بالقضية الفلسطينية.

3.4 السياسة الخارجية الأمريكية 1993-2016

تولى رئاسة الولايات المتحدة خلال هذه الفترة ثلاث رؤساء أمريكيين سابقين منهم رئيسان مثلوا الحزب الديمقراطي ورئيس واحد مثل الحزب الجمهوري وامتازت هذه الفترة بأحداث إقليمية ومحلية أثرت على القضية الفلسطينية مثل اندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000 واحتلال العراق عام 2004.

3.4.1 بيل كلينتون

تولى الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون (Bill Clinton) رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية عن الحزب الديمقراطي خلال الفترة التي امتدت من 20 كانون ثاني/يناير 1993 وحتى 20 كانون ثاني/يناير 2001.

تبنى كلينتون عددا من السياسات والتي تركت أثراً على القضية الفلسطينية وكان من أهمها:

1. الانخراط بالتسوية السياسية الفلسطينية الإسرائيلية: شكل اعلان الوصول الى اتفاق اعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل بواشنطن بتاريخ 13 أيلول/ سبتمبر 1993 منعظفا كبيرا في تاريخ الصراع الفلسطيني/ الصهيوني حيث قامت منظمة التحرير الفلسطينية بالاعتراف بحق إسرائيل بالعيش في سلام وامن جديد وقبلت بقراري مجلس الأمن رقم 242 و338¹، بالمقابل قام رئيس وزراء الإسرائيلي بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني².

هدف اتفاق أوسلو الى الوصول الى اتفاق سياسي للصراع الفلسطيني على أساس قراري مجلس الأمن رقم 242 و338 ومن أجل ذلك تم الاتفاق على مرحلتين للمفاوضات المرحلة الأولى (المرحلة الانتقالية) ويتم فيها الاتفاق على انشاء سلطة حكم ذاتي فلسطيني لمدة خمس سنوات ومن ثم يتم عقد مفاوضات الوضع النهائي بموعد لا يتجاوز بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية حيث سوف يتم التفاوض على القضايا الجوهرية مثل القدس واللاجئين والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود³. بادرت الولايات المتحدة الى رعاية الاتفاق ومن ثم رعاية الاتفاقيات الملحقه مثل اتفاقية القاهرة بتاريخ 4 أيار/ مايو 1994 واتفاقية طابا بتاريخ 28 ايلول/ سبتمبر 1995 واتفاق الخليل بتاريخ 15 كانون ثاني/ يناير 1997 وتفاهات واي ريفير بتاريخ 1998 و1999.

على الرغم من عدم التزام الطرف الصهيوني بالاتفاقيات المبرمة مع الطرف الفلسطيني قام الرئيس كلينتون بدعوة الطرفين الى الولايات المتحدة بتاريخ 11 تموز/ يوليو 2000 من اجل الاتفاق على

¹ وثائق، جزء من رسالة ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الى إسحاق رابين رئيس الوزراء الصهيوني بتاريخ 9 أيلول 1993

² وثائق، جزء من رسالة إسحاق رابين رئيس الوزراء الصهيوني الى ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ 9 أيلول 1993

* عرف اتفاق اعلان المبادئ باتفاق أوسلو نظراً لقيام الطرفين الفلسطيني والصهيوني باجراء المفاوضات والاتفاق على الإعلان بالعاصمة النرويجية اوسلو

³ بنود اتفاق أوسلو، المادة رقم 5، الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم.

قضايا الوضع النهائي أو الأقل الخروج باتفاق إطار موسع يتضمن أفكاراً تعمل على تجزئة قضايا الوضع النهائي الى مراحل.¹

قام الرئيس الأمريكي بممارسة ضغوط شديدة على الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات مُطالباً إياه بتنازلات تتعلق بالأرض والقدس واللاجئين حيث كانت هذه المطالبات لعرفات تتطابق مع الرؤية الأمريكية الإسرائيلية للحل النهائي حيث طرح الرئيس كلينتون تقسيم القدس الشرقية الى ثلاثة قطاعات ومنح الفلسطينيين إدارة دينية للحرم القدسي أما فيما يختص بموضوع اللاجئين فقد عرض كلينتون تحميل الإسرائيلي المسؤولية المعنوية عن نكبة اللاجئين عرض عودة البعض منهم من ضمن منظور انساني تحت إطار لم شمل العائلات.²

2. تقديم الدعم المالي للطرفين الفلسطيني والصهيوني لدعم سبل التسوية السياسية: قامت الولايات المتحدة وفي سبيل دفع عملية السلام الى تقديم المساعدات والاقتصادية الى الفلسطينيين حيث يمكن اعتبار فترة كلينتون من أهم الفترات التاريخية والتي تم خلالها تقديم مبالغ مالية كبيرة لدعم الحكومة الفلسطينية والمؤسسات غير الحكومية حيث قدمت واشنطن للحكومة الفلسطينية خلال عامي 1993-1997 ما يقارب من 210 مليون دولار على شكل مشاريع وبنى تحتية وقدمت ما يقرب من من 51 مليون دولار للمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار، اما وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فقد قدمت واشنطن ما يقر من 660 مليون دولار لدعم اللاجئين الفلسطينيين.³

¹ ممدوح نوفل، "عملية السلام بعد قمة كامب ديفيد الثانية: مقدمات القمة وأوضاع عقدها"، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 11 العدد 43 صيف 2000، ص ص 85-87

² المرجع السابق

³ عطا الله عبد المجيد مطاوع، "السياسة الخارجية الأمريكية والنزاع الفلسطيني-الإسرائيلي تحت إدارة الرئيس بيل كلينتون: المفاوضات والدعم المالي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس 2011، ص ص 38-42

على الرغم من الدعم التقليدي الأمريكي الموجه الى إسرائيل سواء على مستوى المساعدات العسكرية والاقتصادية إلا ان فترة كلينتون شهدت ارتفاعاً في تلك المساعدات حيث وصل اجمالي المساعدات المقدمة الى إسرائيل خلال عهد كلينتون الى ما يقرب من 27 مليار دولار حيث شهد عام 2000 لوحده وصول قيمة الدعم الى ما يزيد عن 4 مليار دولار¹.

مما سبق يتضح ان سياسة الرئيس كلينتون اتجه القضية الفلسطينية هي امتداد للرؤية المشتركة الامريكية الإسرائيلية والتي ترى أن نظام الحكم الذاتي والذي تم الوصول اليه خلال مراحل طويلة من المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية يعتبر بمثابة الحل النهائي للقضية الفلسطينية، لذا ترى الدراسة ان الإدارة الامريكية والحكومة الإسرائيلية خلال عهد كلينتون عملت على استخدام الاتفاقيات المؤقتة كجسر تعبر به الى الدول العربية لتعظيم مشروعيتها ومصالحها وذلك في ظل استحالة الوصول الى حل سياسي بين طرفي الصراع نظراً لفقدان توازن القوى بينهما.

3.4.2 جورج جورج بوش

تولى الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش (George W. Bush) رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية عن الحزب الجمهوري خلال الفترة التي امتدت من 20 كانون ثاني/يناير 2001 وحتى 20 كانون ثاني/يناير 2009. امتازت حقبة بوش الابن بالعديد من الأحداث السياسية والعسكرية على الصعيد الدولي والإقليمي والمحلي مثل هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001* واحتلال العراق ربيع عام 2003 والانتفاضة الفلسطينية الثانية والتي اندلعت بتاريخ 28 أيلول/سبتمبر 2000 حيث أدت هذه الاحداث الى اتخاذ واشنطن للعديد من السياسات والتي أثرت بالقضية الفلسطينية ومنها:

¹ عطا الله عبد المجيد مطاوع، مرجع سابق، ص 46

* قام مجموعة من منتسبي تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب بقيادة أسامة بن لادن بمهاجمة مباني حكومية وتجارية أمريكية عبر استخدام طائرات ركاب مدنية اصطدمت في تلك المباني وهو الامر الذي خلف ما يقرب من 3000 قتيل و 6000 جريح حيث قامت بعدها بإعلان الحرب على الإرهاب وفق مفهومها فقامت باحتلال أفغانستان والعراق.

1. تغيير الموقف السياسي الأمريكي من القيادة الفلسطينية: شكل صعود بوش الى سدة الرئاسة في واشنطن عودة للمحافظين الجدد الى البيت الأبيض لذا تبني بوش مبدأ " الحروب الاستباقية" ومبدأ "الحرب على الإرهاب" وذلك لإعادة فرض الهيمنة الأمريكية على العالم بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001.¹

وفقا للمبادئ التي يعتنقها المحافظون الجدد والتي ترى أن استمرار وقوة إسرائيل هو رؤية تورنتية واستمراراً للتحالف الاستراتيجي الأمريكي الصهيوني قامت إدارة بوش بدعم الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية تجاه الانتفاضة الفلسطينية الثانية وذلك عبر مطالبتها باستبدال القيادة الفلسطينية في وقته برئاسة الرئيس ياسر عرفات بقيادة جديدة، حيث عبر بوش عن هذه الرؤية الأمريكية من خلال خطاب قدم فيه مبادرته للسلام بتاريخ 24 حزيران/ يونيو 2002 والتي قال في جزء منها: " السلام يتطلب قيادة فلسطينية جديدة ومختلفة، حتى يمكن أن تولد دولة فلسطينية إنني ادعو الشعب الفلسطيني الى انتخاب زعماء جدد لا يتسمون الارهاب".²

2. الدفع باتجاه حل سياسي جديد للقضية الفلسطينية: أدى انهيار مفاوضات كامب ديفيد الثانية عام 2000 وزيارة ارييل شارون (Ariel Sharon 1928-2014) زعيم المعارضة الإسرائيلية في حينها للمسجد الأقصى بتاريخ 28 أيلول/ سبتمبر 2000 الى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية وذلك لشعور الشعب والقيادة الفلسطينية بفقدان الأمل اتجاه أي حل سياسي للقضية الفلسطينية.

قام بوش عقب تصاعد الانتفاضة الفلسطينية ودخول القوات الإسرائيلية الى المدن الفلسطينية ومحاصرة الرئيس عرفات في مقر إقامته بمدينة رام الله بطرح مبادرة للحل السياسي تقوم على مبدأ الدولتين

¹ علاء فواز القضاة، السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة المحافظين الجدد، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا-برلين 2021، ص 69-70

² وثيقة- خطاب بوش حول طلب إزاحة ياسر عرفات وحل الدولتين بتاريخ 24-6-2002، موقع أمد للإعلام الإلكتروني، الموقع الإلكتروني: <https://tinyurl.com/2p8vtasx>

ومكافحة الإرهاب من كل الأطراف عبر انتخاب قيادة فلسطينية جديدة تتولى بناء مؤسسات فلسطينية جديدة تقوم بإجراء الترتيبات الأمنية لحفظ الأمن بين الطرفين الفلسطيني والصهيوني.¹

رأت الولايات المتحدة ان قيام الدولة الفلسطينية المستقبلية مرتبط بقيام القيادة الفلسطينية بشن حرب متواصلة ضد ما وصفتهم واشنطن بالإرهاب* لكن هذه الدولة سوف تكون حدودها مؤقتة ومرتبطة بحل سياسي عبر المفاوضات قائم على قراري مجلس الأمن رقم 242 و 338 وانسحاب إسرائيل الى حدود امنة ومعترف بها وإيقاف النشاط الاستيطاني بالضفة الغربية وقطاع غزة، أما فيما يختص بقضيتي القدس واللجئين فإن بوش رأى أن المفاوضات هي الطرق الأمثل لحل تلك القضايا.²

قامت الإدارة الأمريكية بترجمة رؤية بوش للحل السياسي للصراع الفلسطيني الصهيوني عبر الاشتراك بصياغة وثيقة سياسة تقدم إطاراً للحل السياسي مرتبط بجدول زمني للتنفيذ عُرفت باسم "خارطة الطريق" افترضت أنها سوف تؤدي الى قيام الدولة الفلسطينية عام 2005 وذلك عبر تنفيذ ثلاث مراحل زمنية مرتبطة بإجراءات على الأرض لتوفير بيئة مناسبة للمفاوضات ومن ثم الشروع بالمفاوضات بين الطرفين بهدف قيام دولة فلسطينية قادرة على البقاء ومن ثم إنهاء الاحتلال الذي قام عام 1967 من خلال الاستناد الى مبدأ الأرض مقابل السلام ومرجعية مؤتمر مدريد عام 1991 وقراري مجلس الأمن رقم 242 و 338 وينتهي تنفيذ هذه الخطة بتطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية واعتبار الكيان جزءاً طبيعياً من المنطقة.³

على الرغم من قيام بوش بالاهتمام بالوصول الى حل سياسي للقضية الفلسطينية إلا انه قدم ضمانات للكيان تعكس هذه الرغبة وذلك من خلال رسالة أرسلها الى رئيس وزراء إسرائيل ارييل شارون بتاريخ

¹ وثيقة- خطاب بوش حول طلب إزاحة ياسر عرفات وحل الدولتين بتاريخ 24-6-200، مرجع سابق

² المرجع السابق

³ النص الحرفي لخطة خريطة الطريق 2002، الجزيرة نت، الموقع الالكتروني: <https://tinyurl.com/2946c39a>

14 نيسان/أبريل 2004 عبر فيها عن الالتزام الأمريكي بإنشاء حدود امنية ويمكن الدفاع عنها والالتزام وامن مصالح الدولة الإسرائيلية وأن خطوط الهدنة لعام 1949 أصبحت غير واقعية.¹

مما سبق يتضح أن عودة المحافظين الجدد الى البيت الأبيض قد أثر تأثيراً سلبياً على القضية الفلسطينية حيث ظهرت مفاهيم جديدة تؤثر تأثيراً جوهرياً على مستقبل الحل السياسي للصراع الفلسطيني الصهيوني مثل الدولة اليهودية والدولة المؤقتة واختيار قيادة فلسطينية جديدة وأن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة المختصة بالصراع الصهيوني الفلسطيني وهي الوحيدة القادرة على حله وذلك نظراً لمعتقدات المحافظين الجدد بأن الولايات المتحدة هي القوة المهيمنة في العالم.

3.4.3 باراك أوباما

تولى الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما (Barak Obama) رئاسة الولايات المتحدة خلال الفترة التي امتدت من 20 كانون ثاني/يناير 2009 وحتى 20 كانون ثاني 2017.

تبنى الرئيس الأمريكي عدداً من السياسات والتي كان لها أثر على القضية الفلسطينية وكان من أهمها:

1. استمرار الجهود الأمريكية الخاصة بالتسوية السلمية: بادر أوباما الى الاهتمام بالقضية الفلسطينية

ومحاولة إيجاد حلول لها لذا قام الرئيس الأمريكي الأسبق بتعيين جورج ميتشل (George

Mitchell) خلال شهر كانون ثاني/يناير 2009 مبعوثاً رئاسياً للشرق الأوسط وذلك بهدف

الوصول الى حل سياسي للصراع الصهيوني/ الفلسطيني قائم على ثلاثة أسس هي الالتزام بأمن

إسرائيل وإنشاء دولتين وتطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية.²

استمرت إدارة بوش بطرح المشاريع والرؤى السياسة الخاصة بالوصول الى حل سياسي للقضية

الفلسطينية وذلك عبر إعلان جون كيري (John Kerry) بتاريخ 28 كانون أول/ديسمبر 2016 عن

¹ رسالة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن الى رئيس الوزراء الصهيوني ارييل شارون بتاريخ 14 نيسان 2004، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد رقم 15 ربيع 2004 ص 170

² صلاح مصلح أبو ختلة، "سياسة الرئيس أوباما تجاه القضية الفلسطينية"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 36 حزيران 2015، ص 242

المبادئ الأساسية التي يجب ان تنظم الحالة التفاوضية بين وإسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتقوم هذه المبادئ على إقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967 مع تبادل متساوي للأراضي وذلك لتنفيذ قرار (181) التقسيم الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام والذي ينص على إقامة دولتين واحدة يهودية وأخرى عربية وإيجاد حل مقبول وواقعي لقضية اللاجئين الفلسطينيين يقوم على التعويض والتوطين وعودة محدودة لأعداد من اللاجئين لا تؤثر على الوضع الديمغرافي للكيان الصهيوني والوصول إلى حل مقبول لقضية القدس كعاصمة للدولتين مع ضمان حرية الوصول الى المواقع الدينية، ومن المبادئ الأخرى هي تلبية احتياجات الكيان الأمنية بحيث يكون الكيان قادر على الدفاع عن نفسه بفعالية وبذات الوقت تكون الدولة الفلسطينية دولة منزوعة السلاح.¹

2. اتخاذ مواقف أمريكية جديدة اتجاه الاستيطان: استهل أوباما فترته الرئاسية الأولى بزيارة الى العاصمة المصرية بتاريخ 4 حزيران/ يونيو 2009 والقى خطاباً موجهاً للعالمين الإسلامي والعربي عبر فيه عن رؤيته للسياسة الأمريكية الجديدة، وسلط الضوء على القضية الفلسطينية وأشار إلى أن الاستيطان عقبة في طريق السلام بقوله: "...إننا لا نقبل مشروعية استمرار المستوطنات الإسرائيلية، إن عمليات البناء هذه تنتهك الاتفاقات السابقة وتقوض من الجهود المبذولة لتحقيق السلام...لقد ان الأوان لتتوقف هذه المستوطنات".²

تبنى أوباما في نهاية فترته الرئاسية الثانية موقفاً أمريكياً جديداً اتجاه الاستيطان وذلك عبر احجام الولايات المتحدة عن استخدام حق النقض (الفيتو) واكتفت بالامتناع عن التصويت اتجاه قرار مجلس الأمن رقم (2334) والصادر بتاريخ 23 كانون اول/ ديسمبر 2016 والذي رفض الاستيطان الصهيوني في الأراضي المحتلة عام 1967 حيث جاء في جزء من القرار: "إن بناء إسرائيل

¹ النقاط الست في خطة كيري للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، موقع France 24، الموقع الالكتروني:

<https://tinyurl.com/3sv8bscu>

² نص خطاب باراك أوباما في القاهرة، الجزيرة نت، الموقع الالكتروني: <https://tinyurl.com/2x7wthdc>

المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية يمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وعقبة رئيسية أمام قيام دولتين تعيشان جنب إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود معترف بها دولياً¹.

من خلال ما سبق يتضح أن أوباما استمر بتبني الرؤية الأمريكية التقليدية لعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية والقائمة على قراراي مجلس الامن رقم 242 و 338 والوصول الى حل لقضيتي القدس واللاجئين عبر المفاوضات وان حدود عام 1967 لم تعد تصلح كحدود رسمية بين دولة فلسطين المستقبلية ودولة إسرائيل ويجب تبني مفهوم تبادل الأراضي بين الطرفين وذلك مع الالتزام الأمريكي بضمان أمن إسرائيل من خلال حدود امنة ويمكن الدفاع عنها.

يرى الباحث أن السياسة الخارجية الامريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة 1993-2016 يُمكن تلخيصها بالآتي:

1. إن قيام دولة فلسطينية عبر المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية أصبحت مطلباً امريكياً ولكن هذه الدولة لا تقع حدودها على خطوط الهدنة لعام 1949 لأن هذه الحدود أصبحت غير واقعية.
2. إن قضية القدس تحل عبر المفاوضات الثنائية ولكن يجب ان تبقى القدس موحدة مع ضمان حرية الوصول الى الأماكن المقدسة للديانات السماوية الثلاث.
3. إن قضية الاستيطان الإسرائيلي في أراضي عام 1967 تحل عبر تبادل الأراضي بين الطرفين.
4. إن قضية اللاجئين تُحل عبر التعويض والتوطين وعودة اعداد محدودة الى فلسطين ضمن البعد الإنساني وليس السياسي.
5. الالتزام بأمن إسرائيل ضمن حدود امنة يُمكن الدفاع عنها.
6. دولة فلسطين المستقبلية دولة منزوعة السلاح ولا تمتلك السيطرة على اجوائها.
7. دولة إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي.

¹ وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "تصعيد أوباما مع إسرائيل: الدوافع والافاق"، تقدير موقف، كانون الثاني 2017، ص ص 1-2

الفصل الرابع

السياسة الخارجية للرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب (Donald Trump)

2017-2021 وأثرها على القضية الفلسطينية

4.1 تمهيد

أدى انتخاب الرئيس دونالد ترامب الى تغيير كبير في السياسات الخارجية الأمريكية بشكل عام واتجاه القضية الفلسطينية بشكل خاص، فعلى الرغم من أن موقف واشنطن انتقل من طرح الحلول والمبادرات الإنسانية للقضية الفلسطينية الى طرح حلول سياسية قائمة على قراري مجلس الامن رقم 242 و338 والالتزام بأمن إسرائيل والدفاع عنها إلا أنها لم تقم بفرض حلول سياسية على الطرفين إنما كان موقفها الدائم هو أن الحل السياسي للقضية الفلسطينية يتم الوصول اليه عبر المفاوضات.

تبنّت واشنطن وخلال سنوات طويلة مبادئ عامة اتجه الحل السياسي للقضية الفلسطينية وعناصرها الجوهرية، فقضايا القدس والمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة عام 1967 والحدود ووفقاً للسياسة الأميركية في مرحلة ما قبل ترامب قامت على أن هذه القضايا يتم حلها من خلال أسس تتمثل بتبادل الأراضي وبقاء مدينة القدس مفتوحة لاتباع الديانات الثلاث، أما قضية اللاجئين الفلسطينيين فإن التعويض والتوطين والعودة الجزئية هي مفتاح الوصول الى حل سياسي يتعلق بتلك القضايا.

قام ترامب باتخاذ خطوات سياسية واقتصادية اتجه القضية الفلسطينية أدت الى هدم الأسس الأمريكية والدولية المنظمة لعملية السلام بين طرفي الصراع وأدت إلى فرض حقائق جديدة تتعلق بقضايا الصراع الجوهرية مثل القدس والمستوطنات ومستقبل الدولة الفلسطينية المنشودة وتم استبدالها برواية أمريكية جديدة لأدوات وطرق حل القضية الفلسطينية بعيدة كل البعد عن قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.

4.2 صناعة السياسة الخارجية في عهد ترامب

تولى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية عن الحزب الجمهوري خلال الفترة التي امتدت من 20 كانون ثاني/ يناير 2017 وحتى 20 كانون ثاني/ يناير 2021 وقد تميزت فترته الرئاسية بتبني سياسات خارجية مغايرة تماماً للسياسات الأمريكية التي سبقته وبرزت من خلال اتخاذ قرارات ومحاولة فرض رؤى سياسية جديدة تهدف إلى إيجاد حل نهائي للقضية الفلسطينية يقوم على الحلول الاقتصادية الإقليمية.

4.2.1 شخصيته وخلفيته الأكاديمية والعملية

ولد دونالد ترامب في ولاية نيويورك بتاريخ 14 حزيران/ يونيو 1946 حيث كان والده يعمل كمطور عقاري ناجح، تلقى ترامب تعليمه في أكاديمية نيويورك العسكرية ودرس التجارة في جامعة بنسلفانيا، تولى ترامب إدارة أعمال والده ووسعها لتضم مشاريع فنادق ومنتجعات سياحية ونوادي ليلية ومشاريع سكنية وألف العديد من الكتب كان من أشهرها كتاب فن الصفقة والذي قام بنشره عام 1987م.¹

على الرغم من أن ترامب لم يمارس العمل السياسي سابقاً إلا أنه استطاع هزيمة اثنا عشر منافساً من الحزب الجمهوري الساعين إلى كسب ترشيح الحزب كمرشح لانتخابات الرئاسة الأمريكية عام 2016 حيث كان شعار حملته الانتخابية "لنجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى".²

استخدم الرئيس الأمريكي أدوات اتصال غير تقليدية وذلك لإيصال رؤيته ورسائله السياسية إلى الجمهور وذلك عبر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وخصوصاً منصة تويتر (Twitter) واستخدام شخصيات سياسية ومؤسسات وهيئات صحفية.³

¹ The White house, Donald Trump the 45th president of the United States, White House website: <https://tinyurl.com/ysjzh85y>

² Ibid

³ Ibid

4.2.2 إدارة السياسة الخارجية في عهد ترامب

اتضح معالم السياسة الخارجية للرئيس الأمريكي السابق خلال حملته الانتخابية والتي رأى فيها الحاجة الى إقامة علاقات جديدة مع روسيا ورغبة واشنطن بالعمل مع قادة الدول على اختلاف انظمتهم السياسية بهدف مكافحة الإرهاب، اما عن العلاقات الاقتصادية الدولية فرأى ترامب خلال هذه الحملة أن الصين تمثل تهديداً كبيراً للقوة الاقتصادية الأمريكية ويجب العمل على مواجهتها وان الاتفاقيات الاقتصادية متعددة الأطراف بحاجة إما الى تعديل او الغاء، أما عن سياسته تجاه الشرق الأوسط فقد أبدى الرئيس التزام إدارته الكامل بدعم إسرائيل وإيجاد حلول لأزمة الشرق الأوسط والسعي اتجاه الغاء الاتفاق النووي الإيراني متعدد الاطراف ومحاولة إيجاد حل الازمة السورية.¹

أولاً: مستشار الأمن القومي

قام ترامب بتعيين الجنرال مايكل فليين (Michael Flynn) كمستشار للأمن رثالقومي الأمريكي حيث امتاز فليين بعدائه للحركات الإسلامية وابدائه التعاون مع الرئيس بشار الأسد لهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية²، إلا أن الرئيس ترامب قام بإقالته بعد اقل من شهر من توليه المنصب وذلك بعد ان قامت وكالة المخابرات الأمريكية بتعقب اتصالاته مع السفارة الروسية في واشنطن طالبا منها الامتناع عن تصعيد الموقف وذلك بعد ان قامت واشنطن بفرض عقوبات على روسيا وذلك لتدخلها في سير الانتخابات الأمريكية عام 2016.³

¹ تقدير موقف، لغز ترامب: ملامح السياسة الأمريكية الجديدة، مركز الجزيرة للدراسات 2016، ص 3

² المرجع السابق، ص 5

³ The University of Texas at Austin, Michael Flynn: Under Investigation, website: <https://tinyurl.com/yh7ue3zm>

عقب هذه الاستقالة توالى الجنرال المتقاعد إتش آر ماكماستر (H. R. McMaster) منصب مستشار الأمن القومي الأمريكي إلا ان ترامب أقاله من منصبه بتاريخ 18 اذار/ مارس 2018 وذلك لاختلاف أساليب وطرق الرجلين في إدارة الملفات¹.

استمر ترامب بتبني سياسة الإقالة حين قام بتعيين جون بولتون (John Bolton) كخليفة للجنرال ماكماستر إلا أن ماكماستر لم يستمر في منصبه، حيث قام ترامب بإقالته بتاريخ 10 أيلول/ سبتمبر 2019 وذلك نظراً لمعارضته زيارة وفد من طالبان لواشنطن واختلاف الرجلين على الكثير من الملفات منها ملف كوريا الشمالية حيث دعا بولتون الى توجيه ضربة عسكرية استباقية الى كوريا الشمالية ويران وانتقد التقارب الأمريكي الروسي في عهد ترامب².

قام الرئيس السابق بتعيين روبرت أوبراين (Robert O'Brien) مستشاراً للامن القومي الأمريكي بتاريخ 18 أيلول/ سبتمبر 2019 من الحزب الجمهوري والذي استمر في منصبه حتى نهاية فترة ترامب الرئاسية.

ثانياً: وكالة الاستخبارات الأمريكية

تولى مايك بومبيو (Michael Pompeo) رئاسة الوكالة عقب انتخاب ترامب وبقي بهذا المنصب حتى تاريخ 26 نيسان/ ابريل 2018 حين تولى منصب وزير الخارجية الامريكية، ينتمي بومبيو الى الحزب الجمهوري والى الجناح المحافظ المتشدد من الحزب وقد صرح بالعديد من المرات لمعاداته للحركات الإسلامية واتفاق ايران النووي وعلى إثر تسلمه لوزارة الخارجية قام الرئيس السابق بتعيين جينا هاسبيل (Gina Haspel) كرئيس لوكالة الاستخبارات الأمريكية³.

¹ Mikael Blomdahi, 'The short stint of a coordinator: National Security Adviser H.R. McMaster in the Trump Administration, European journal of American studies, summer 2021, P.13

² موقع NNC العربي، جون بولتون: الصقر الذي يريد قصف كوريا الشمالية وإيران، الموقع الالكتروني: <https://tinyurl.com/36jwvsw>

³ تقدير موقف، لغز ترامب، مرجع سابق، ص 5

ثالثاً: وزارة الدفاع

استهل ترامب فترته الرئاسية بتعيين الجنرال المتقاعد جيمس ماتيس (James Mattis) كوزير للدفاع إلا أنه تقدم باستقالته بتاريخ 20 كانون أول/ ديسمبر 2018 والتي أعرب فيها عن حق الرئيس لاختيار مساعدين له يحملون نفس الأفكار، لذا أبدى ماتيس معارضته لسياسة ترامب مع الحلفاء الاوربيين وانسحاب القوات الأمريكية من سوريا وان تراجع الدور الأمريكي على مستوى العالم أدى الى ازدياد نفوذ روسيا والصين.¹

قام ترامب بتعيين باتريك شانهان (Patrick Shanhan) وزيراً للدفاع بالإنابة في الأول من كانون ثاني/ يناير 2019 كخليفة لجيمس ماتيس، وعلى الرغم من انعدام الخبرة العسكرية والاستراتيجية لشانهان إلا أن خبرته الطويلة والتي امتدت لثلاثين عاما في قطاع التوريد والعمليات التابع لشركة بوينغ وخصوصا في مجالات التصنيع العسكري جعلته مرشح ترامب الأول لهذا المنصب²، إلا أن شانهان لم يستمر في عمله كوزير للدفاع حيث قام بتقديم استقالته بتاريخ 18 حزيران/ يونيو 2019 وذلك نظراً لأسباب عائلية حيث صرح ترامب معلقاً على هذه الاستقالة في موقع تويتر الالكتروني: " قرر وزير الدفاع بالوكالة والذي قام بعمل يُشهد له بعدم المضي قدما في عمله وذلك حتى يتمكن من تكريس المزيد من وقته لعائلته".³

تم تعيين ريتشارد سبنسر (Richard V. Spencer) رجل الأعمال والعسكري السابق كوزير للدفاع لفترة قصيرة خلال شهر تموز/ يوليو 2019⁴ ليتم بعدها تعيين مارك إسبر (Mark Esper) وزير جديد للدفاع إلى أن قام ترامب بإقالته بتاريخ 9 كانون اول/ نوفمبر 2020 وذلك لاختلافه مع ترامب

¹ الجزيرة مباشر، "القصة الكاملة لتحيي وزير الدفاع الأمريكي إقالة أم استقالة"، الموقع الالكتروني: <https://tinyurl.com/2fxzrtcy>

² وثائق البيت الأبيض، باتريك شانهان، الموقع الالكتروني: <https://tinyurl.com/yc6pccc3>

³ Adam Edelman & others, "Acting defense secretary Patrick Shanahan steps down, withdraws from cabinet consideration", NBC website: <https://tinyurl.com/bdmsxdw>

⁴ U.S Department of defense, Richard Spencer, Biographies, website: <https://tinyurl.com/45nse2n9>

على كثير من القضايا وكذلك معارضته استخدام الجيش الأمريكي لقمع المظاهرات التي أعقبت مقتل المواطن الأمريكي من أصل افريقي جورج فلويد (George Floyd) على يد الشرطة الأمريكية¹، ليتولى كريستوفر ميلر (Cristopher Miller) مدير المركز الوطني لمكافحة الإرهاب منصب وزير الدفاع حتى انتهاء عهدة ترامب.

رابعاً: مبعوث الرئيس الى الشرق الأوسط

ابتدأ ترامب عهده مع عملية السلام في الشرق الأوسط والصراع الصهيوني الفلسطيني بتعيين جيسون غرينبلات (Jason Greenblatt) كمبعوث رئاسي للشرق الأوسط ومسؤول عن المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والصهيوني.

ولد غرينبلات بتاريخ 30 اذار/ مارس 1967 لأسرة يهودية أرثوذكسية من أصول هنغارية استقرا بالولايات المتحدة عقب الثورة الهنغارية عام 1956 وهو حاصل على دراسات عليا في القانون وعمل في منظمة ترامب منذ عام 1997 كمستشار قانوني ومستشار خاص بإسرائيل لدى الرئيس ترامب، يؤمن جرينبلات بحل الدولتين والذي تتوصل اليه الأطراف عبر المفاوضات بحيث لا يتم فرضه من الخارج مثل الأمم المتحدة ويرى كذلك أن المستوطنات الإسرائيلية ليست عقبة في طريق السلام²، إلا ان غرينبلات قدم استقالته من منصبه بعد ما يقرب من ثلاث سنوات حيث علق ترامب على هذه الاستقالة بقوله: "بعد نحو ثلاثة أعوام سيغادر غرينبلات...لن ننسى إخلاصه إلى إسرائيل وسعيه الى السلام بين إسرائيل والفلسطينيين"³.

¹ موقع DW الإلكتروني، "هل بدأ الانتقام: ترامب يقبل وزير الدفاع مارك إسبر"، الموقع الإلكتروني: <https://tinyurl.com/5n85a5z7>

² Jewish Virtual Library, "Jews in Trump Administration", Jason Greenblatt, website: <https://tinyurl.com/znesn5r3>

³ ملاك حمود، "استقالة غرينبلات وصعود صبي كوشنر: إسرائيل، العائلة والأصدقاء"، موقع الاخبار الإلكتروني: <https://tinyurl.com/34c7ns2r>

تولى ابراهام فيركوفيتش (Abraham Berkovitz) اليهودي الأرثوذكسي والمولود عام 1988 مهمة غرينبلات كمبعوث رئاسي وهو خريج مدرستين دينيتين يهوديتين في القدس وولاية ميرلاند الأمريكية وعضو في الائتلاف اليهودي الجمهوري.¹

خامساً: وزارة الخارجية

قام ترامب وعقب توليه الرئاسة الأمريكية بتعيين ريكس تيلرسون (Rex Tillerson) رجل الأعمال في مجال النفط والطاقة وزيراً للخارجية الأمريكية إلا انه لم يستمر في موقعه لأكثر من أربعة عشر شهراً حيث قام الرئيس الأسبق بإقالته من منصبه بتاريخ 13 اذار/مارس 2018 وتم استبداله بمدير وكالة الاستخبارات الأمريكية مايك بومبيو وذلك نظراً لاختلاف الرجلين على كثير من القضايا.²

على الرغم من ان تيلرسون قادم من خلفية المال والصناعة وانعدام خبرته في المجال السياسي إلا ان علاقته مع ترامب قد شابها الكثير من الخلافات فيما بينهما إذ تبني تيلرسون المزاعم البريطانية بشأن قيام عملاء للاستخبارات الروسية بتسميم جاسوس روسي سابق وابنته حيث تردد ترامب في انتقاد هذا الفعل والذي تزامن بمؤشرات عن تعاون ترامب مع الروس في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2016 حيث تشير العديد من الدلائل الى تدخل روسيا في سير الانتخابات الأمريكية.³

سادساً: سفارة الولايات المتحدة في إسرائيل

دعم ترامب تعيين اليهودي ديفيد فريدمان (David Friedman) سفيراً لدى إسرائيل حيث كان فريدمان جزءاً من حملة ترامب الانتخابية ومحامي إفلاس وتربطه علاقات عمل قوية مع ترامب، وقامت شخصيات أمريكية وصهيونية محافظة بدعمه ليصبح سفيراً لواشنطن، وعمل خلال حملة ترامب

¹ Jewish Virtual Library, "Jews in Trump Administration", Avraham Berkovitz, website: <https://tinyurl.com/2p92nv2j>

² Abby Livingston, "U.S secretary of state Rex Tillerson, a Texan, leaving Trump's cabinet, The Texas Tribune, website: <https://tinyurl.com/2959eree>

³ Ibid

الانتخابية كمستشار للقضايا اليهودية والإسرائيلية وقام بالتبرع بمبلغ 50 ألف دولار أمريكي لدعم الحملة الانتخابية.¹

ظهرت السياسة التي سوف يتبناها فريدمان والتي تعكس رؤية ترامب للقضية الفلسطينية قبل موعد الانتخابات الأمريكية بأربعة أيام حيث أصدر فريدمان وغرينبلات بياناً مشتركاً يعد بنقل السفارة الأمريكية من مدينة تل ابيب الى مدينة القدس حيث سيكون النقل وفقاً لقانون نقل السفارة الأمريكية الى القدس والذي أقره الكونغرس الأمريكي عام 1995 وسوف يقبل ترامب ضم أجزاء من الضفة الغربية إلى إسرائيل، أضف إلى ذلك بأن فريدمان من داعمي الاستيطان الصهيوني في الأراضي المحتلة عام 1967 حيث قام بالتبرع بمبالغ مالية الى مستوطنة بيت ايل قرب رام الله والتي أُقيمت على أراضي فلسطينية ذات ملكية خاصة.²

سابقاً: كبير مستشاري الرئيس الأمريكي

قام الرئيس الأمريكي السابق بتعيين زوج أبنته اليهودي الأرثوذكسي جاريد كوشنر (Jared Kushner) في منصب كبير مستشارين الرئيس حيث عمل كوشنر كمستشار سياسي لترامب خلال حملته الانتخابية وارتبط كوشنر بعلاقة صداقة عائلية قديمة مع بنيامين نتينياهو (Binyamin Netanyahu) رئيس الوزراء الصهيوني، وتعتبر عائلة كوشنر من الداعمين للكيان الصهيوني ولمشاريعه الاستيطانية حيث تبرعت العائلة بين عامي 2011-2013 بمبلغ 60 ألف دولار أمريكي.³

مما سبق يتضح أن إدارة ترامب تتكون بغالبيتها من ثلاث فئات رئيسية هي المحافظين الجدد ورجال الأعمال وخصوصاً من المجمع الصناعي واليهود الأرثوذكس والذين يدعمون الاستيطان في فلسطين

¹ Jewish Virtual Library, "Jews in Trump Administration", David Friedman, website: <https://tinyurl.com/54x7pz8p>

² Ibid

³ Jewish Virtual Library, "Jews in Trump Administration", Jared Kushner, website: <https://tinyurl.com/4yxevb96>

بشكل عام والأراضي المحتلة عام 1967 بشكل خاص حيث انهم يرون أن فلسطين هي أرض إسرائيل التاريخية التي وهبها الله لليهود منذ الاف السنين.

ترى الدراسة أن ترامب حاول تجاوز انعدام خبرته في العمل في المجال السياسي من خلال تعيين شخصيات مرتبطة به بشكل شخصي مثل كوشنر أو غرينبلات والذين كانوا جزء من منظمته وحملته الانتخابية والذين تركوا تأثيراً كبيراً عليه وخصوصاً اتجاه القضية الفلسطينية أو عبر الاستعانة برجل أعمال مثل ريكس تيلرسون وباتريك شانهان والذين رأى ترامب انهم يتشاركون بنفس العقليّة نظراً لتشابه أعمالهم وطبيعة تفكيرهم التجاري.

امتازت فترة ترامب بسمتين أولهما توغل الأمريكيين اليهود في صنع القرار السياسي وخصوصاً فيما يتعلق بالسياسة الخارجية حيث تم تعيين ثلاث عشر يهودياً في إدارة ترمب منهم إليوت ابرامز (Elliot Abrams) في منصب المبعوث الرئاسي الأمريكي لفرنزويلا ومن ثم إيران وستيفين منوشين (Steven Munuchin) وزير الخزانة الأمريكية وتعيين ايلان كار (Elan Carr) مسؤول ملف رصد ومكافحة معاداة السامية في وزارة الخارجية الأمريكية، اما السمة الثانية فهي كثرة الاستقالات والاقالات للموظفين السياسيين والذين وظفهم ترامب وهذا يرجع كما ترى الدراسة نتيجة غياب إدارة تنظيمية لصنع القرار السياسي وذلك لانعدام خبرة ترامب السابقة بالعمل السياسي.

4.3 ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في عهد دونالد ترامب

اتخذ ترامب من شعار (أمريكا أولاً) كمبدأ مرشد لسياسته الخارجية حيث تأثر ترامب بالعديد من السياسيين المنتمين الى تيار المحافظين الجدد بالحزب الجمهوري والذين يعتقدون بثبات مصالح واولويات واشنطن اتجاه منطقة الشرق الأوسط ولكن المتغير هو الأسلوب والأدوات الاستراتيجية الساعية لتحقيق تلك المصالح.¹

¹ علاء فواز القضاة، مرجع سابق، ص 76

4.3.1 السياسة الاقتصادية

انتهج ترامب سياسة حماية الاقتصاد الأمريكي وظهرت هذه السياسة منذ بدأ تسلمه للرئاسة في البيت الأبيض حيث صرح: "لحماية حدود بلادنا من التخريب الاقتصادي الذي تمارسه الدول الأخرى والتي تشترك بصناعة بضائعنا وتسرق مؤسساتنا الصناعية وتقضي على الوظائف لمواطني الولايات المتحدة لذا فان سياسة الحماية الاقتصادية سوف تؤدي الى رخاء وقوة كبيرة لأمريكا".¹

قام ترامب باتخاذ عدة خطوات سياسية تتعلق بالعلاقات الاقتصادية للواشنطن حيث انسحب من اتفاقية باريس حول المناخ بتاريخ 1 حزيران/ يونيو 2017 حيث رأى الكثير من الخبراء أن الدافع الأساسي لهذا القرار هو قناعة ترامب بأن القيود التي وضعت على المؤسسات والمصانع الأمريكية سوف تسهم بالحد من قدرة الصناعة الأمريكية على المنافسة في الأسواق العالمية.²

استمر ترامب في قيادة أمريكا اتجاه مرحلة جديدة من الانعزالية عبر رفض التوقيع على البيان النهائي المشترك للدول السبع الصناعية الكبرى بتاريخ 10 حزيران/ يونيو 2018 حيث رأى ترامب أن كندا تلزم الشركات والمؤسسات والعمال والمزارعين الأميركيين بتعرفة جمركية عالية³ فيما قامت الإدارة الأمريكية بتاريخ 1 حزيران/ يونيو من ذات العام برفع التعريفات الجمركية بنسبة 10% على واردات الألمنيوم و 25% على واردات الصلب من المكسيك والاتحاد الأوروبي وكندا.⁴

رأى ترامب ان الاختلال التجاري بين واشنطن والصين هو السبب الرئيسي في العجز التجاري الأمريكي إذ بلغ حجم العجز التجاري مع الصين ما يزيد عن 347 مليار دولار وذلك حتى عام 2016 لذا صرح ترامب خلال حملته الانتخابية عن نيته خوض حرب تجارية مع الصين اذ صرح: " لا يمكننا

¹ Robert D.Blackwill, " **Trump foreign policies are better than foreign relations**", Council of foreign relations, New York, council special report No 84 April 2019, P.59

² جمانة فرحات، "انسحاب واشنطن من اتفاق باريس للمناخ: انعزالية دونالد ترامب تهدد الكوكب"، موقع العربي الجديد، الموقع الإلكتروني: <https://tinyurl.com/2pms2j4n>

³ Robert D.Blackwill, " **Trump foreign policies are better than foreign relations**", ibid, P.59

⁴ موقع BBC الاخباري، "فرنسا تنتقد نوبات غضب ترامب في ختام قمة مجموعة الدول السبع في كندا، الموقع الإلكتروني: <https://tinyurl.com/2p9xddsw>

الاستمرار بالسماح للصين بلدنا بممارساتها التجارية"، إلا أن ممارسات واشنطن عكست هذا المبدأ عبر التوصل الى اتفاق مع بكين بتاريخ 5 نيسان/ ابريل 2017 حيث سمحت الصين بموجب هذا الاتفاق لواشنطن بتسهيل وصولها للأسواق الصينية عبر قطاعين هما القطاع المصرفي وصادرات لحوم البقر الأمريكية.¹

اعتقد ترامب أن العجز التجاري لواشنطن مع الدول الأخرى يرجع سببه إلى أن هذه الدول تعظم فوائدها المالية من خلال العلاقات التجارية والاقتصادية مع الولايات المتحدة والتي لا تحقق أرباحا تقارن مع أرباح هذه الدول، لذا فالرئيس الأمريكي رفض السبب الحقيقي لهذا العجز والمتمثل بأن العجز التجاري الذي تعاني منه واشنطن يرجع أساسا الى اختلال نظام المدفوعات الأمريكي.²

يتضح مما سبق أن ترامب رأى بسياسة الحماية الاقتصادية والتي تمثلت برفع التعرفة الجمركية والضرائب على الواردات الأجنبية والتي انعكست على السياسة الخارجية الاقتصادية الأمريكية من خلال توتر علاقاتها الاقتصادية مع الدول الكبرى على انها قادرة على تحقيق المبدأ الذي اتبعه والمتمثل بأمريكا أولا، وبهذه السياسات الاقتصادية التي انتهجها فقد عمل ترامب على قيادة الولايات المتحدة نحو العزلة الدولية في علاقاتها الخارجية وعمل على تغيير اتجاه سياستها الخارجية منذ عام 1945 والقائمة على توسيع الاقتصاد الليبرالي العالمي من خلال فتح المزيد من الأسواق العالمية وتوسيع العلاقات الاقتصادية متعددة الأطراف.

¹ كرار أنور البديري، "التعايش المعقد العلاقات الأمريكية الصينية في عهد الرئيس دونالد ترامب"، مجلة أبحاث استراتيجية، العدد 17 اب 2017 ص ص 84-88

² Robert D.Blackwill, Ibid, P.59

4.3.2 السياسة الأمنية

صنف ترامب بأن السياسة الخارجية الامريكية المتعلقة بالعلاقات الأمنية والعسكرية لواشنطن هي امتداد للعلاقات الأمنية خلال فترة الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي سابقا وأن هذه السياسة لا فائدة ترجى منها لأمريكا وللمواطن الأمريكي وأنها تضر بالاقتصاد الأمريكي وذلك في ظل تجاوز الدين العام للناتج القومي الإجمالي حيث رأى ترامب ووفقاً لهذه الرؤية السياسية الجديدة أن حلف الناتو لم يعد قادراً على تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها وأن استمرار الدعم الأمريكي للحلف يكلف واشنطن أكثر من قدرتها.¹

على الرغم من أن ترامب قد صرح مرات عديدة عن نيته بمغادرة حلف الناتو إلا أنه لم يرقم باتخاذ أي خطوات اتجاه تحقيق هذا الهدف حيث يمكن تفسير هذا السلوك وذلك بالاستناد الى ثلاث عوامل هي الاستراتيجية الرئيسية للولايات المتحدة والتي استمرت منذ سبعين عاماً والتي ترى أن حلف الناتو هو جزء من الأمن القومي الأمريكي، اما ثاني هذه العوامل فهو الرأي العام الأمريكي والذي لم يتوافق مع رؤية ترامب بأن الناتو قد عفا عليه الزمن، اما العامل الثالث فهو الجهود التي قامت بها وزارة الدفاع والخارجية والكونغرس الأمريكي في إيقاف أي إجراء قد يقوم به ترامب تجاه الانسحاب من الناتو.²

أسفرت سياسة الضغوط المالية التي مارسها ترامب تجاه الناتو عن تعديل قيمة المدفوعات لصالح الولايات المتحدة حيث اتفق قادة الدول الأعضاء في الحلف على أن ترفع ألمانيا مساهمتها المالية السنوية الى 16% من الموازنة السنوية وبذلك تصبح برلين وواشنطن أكبر داعمين للموازنة السنوية بنسبة 16% سنويا بعد ان كانت الولايات المتحدة ولمدة سبعين عاماً تتصدر قائمة المساهمين.³

¹ مروان قبلا، "أطروحات إدارة ترامب ونظام ما بعد الحرب العالمية الثانية: "انقلاب" في السياسة الخارجية ام نسخة باهتة من الجاكسونية"، مجلة سياسات عربية، عدد رقم 24 كانون ثاني 2017 ص 100

² Gorm Rye Oslen, world order transition and the Atlantic area: Donald Trump and NATO: limitations on the power of an unpredictable president, spring charm January 2021, P.125

³ David Welna, "under Trump, NATO nations get more U.S. troops and military spending, NPR organization website: <https://tinyurl.com/bdem7eay>

أما فيما يتعلق بصفقات الأسلحة فقد قرر ترامب توسيع العلاقات العسكرية مع دول الخليج العربي وخصوصاً مع المملكة العربية السعودية إذ قام ترامب وولي العهد السعودي محمد بن سلمان بالاتفاق على صفقات أسلحة أمريكية بلغت قيمتها خلال شهر أيار/ مايو 2017 ما قيمته 110 مليار دولار، وعلى الرغم من محاولة الكونغرس الأمريكي عام 2018 فرض قيود على صادرات واشنطن العسكرية للرياض إلا أن الرئيس ترامب هدد بفرض حالة الطوارئ والتي تمنح للرئيس صلاحيات بتجاوز قرارات الكونغرس وذلك في سبيل الاستمرار ببيع الأسلحة الأمريكية للرياض.¹

استمر ترامب في فرض رؤيته للسياسة الخارجية الجديدة وذلك عبر انسحاب واشنطن من الاتفاق المختص بالبرنامج النووي الإيراني وذلك بتاريخ 8 أيار/ مايو 2018 إذ صرح مايك بومبيو وزير الخارجية الأمريكي الأسبق وفي خطاب له بتاريخ 21 أيار/ مايو 2018 قال بومبيو: "يجب على طهران إيقاف البرنامج النووي والصاروخي لإيران ووقف دعمها للإرهاب وزعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط ووقف عدوانها على إسرائيل وحلفاء الولايات المتحدة".²

يتضح مما سبق أن الإدارة الأمريكية في عهد ترامب تبنت سياسات اقتصادية وأمنية مغايرة تماماً لمبادئ السياسة الخارجية الأمريكية المتعارف عليها منذ سنوات طويلة سواء على مستوى الحزب الديمقراطي أو الجمهوري، فالرئيس ترامب انتهج سياسات تستند إلى مبدأ (أمريكا أولاً) واتخذ خطوات باتجاه عودة واشنطن إلى مرحلة العزلة وأغفل مبدأ القيادة العالمية للولايات المتحدة للقضايا الدولية، أما فيما يخص بالمبدأ الأمريكي والذي يختص بقيادة النظام الليبرالي العالمي فإن ترامب وعبر اتباع سياسة المقايضة والابتزاز اتجاه الحلفاء عمل على تقويض هذا المبدأ ودفع باتجاه تعزيز الرؤية الترامبية لسياق العلاقات الدولية والقائمة على تعزيز المصالح الأمريكية والتي أدت لاحقاً إلى اهتزاز الثقة بالقيادة الأمريكية للنظام الليبرالي الدولي.

¹ Jodi Vittori, A mutual extortion racket: The military industrial complex and U.S foreign policy- The case of Saudi Arabia & UAE, Transparency International defense & security program 2019, P.P 45-46

² Foundation for defense of democracies, "Midterm assessment: The Trump administration's foreign and national security policies", January 2019, P.11

4.4 سياسة ترامب اتجاه القضية الفلسطينية

وسط توغل المناصرين والداعمين للكيان الصهيوني مثل ديفيد فريدمان وجيرالد كوشنر و ابراهام فيركوفيتش بدأت سياسة الرئيس اتجاه القضية الفلسطينية تتشكل خلال حملته الانتخابية عام 2016 واستمرت خلال توليه لمهامه الرئاسية عبر ممارسة ضغوط سياسية ومالية على الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية بهدف دفعها الى الموافقة على رؤيته للسلام في الشرق الأوسط والتي عرفت بصفقة القرن.

4.4.1 القضية الفلسطينية خلال الحملة الانتخابية

شكل الصراع الفلسطيني الصهيوني جزءا من مكونات الحملة الانتخابية لترامب خلال عام 2016 حيث

عبر الرئيس السابق عن رؤيته للسلام عبر الاستناد الى المبادئ التالية:¹

1. لن تبادر الولايات المتحدة الى دعم إنشاء دولة فلسطينية تدعم الإرهاب.
2. سوف تستمر واشنطن بتقديم كافة أشكال الدعم إلى إسرائيل.
3. إن حل الدولتين قد تضاعف في منظور الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.
4. سوف تقوم الولايات المتحدة بنقل سفارتها من تل ابيب الى القدس عاصمة دولة إسرائيل.
5. تجريم كل من يدعو الى مقاطعة البضائع والصناعات الإسرائيلية وسحب رؤوس الأموال من إسرائيل.
6. تشريع الاستيطان في الأراضي المحتلة عام 1967 وتقديم الدعم السياسي له.

رأى ترامب أن دور واشنطن اتجاه العملية السلمية بين طرفي الصراع الفلسطيني والصهيوني يتمثل في مهمة "مسير المفاوضات" بحيث تكون المفاوضات بين الطرفين دون تدخل لأي طرف خارجي مثل الأمم المتحدة أو الدول الكبرى المؤثرة في العالم وذلك للوصول الى اتفاق نهائي لقضايا اللاجئين

¹ محمود جرابعة، ليهي بن شطريت، "الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في منظور ترامب"، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، كانون الأول 2016، ص 4

والقدس والمستوطنات والحدود، لذا عبر ترامب عن استراتيجيته للتفاوض بين الطرفين من خلال مقابلة صحفية أجراها خلال حملته الانتخابية وقال بجزء منها: " إن الحل يجب أن يكون عبر المفاوضات بين الأطراف وانه سوف يستخدم حق النقض "الفيتو" اتجاه أي حل يتبناه مجلس الأمن الدولي".¹

مما سبق ترى الدراسة أن ترامب قد حسم النتيجة النهائية للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في حال إجرائها لصالح إسرائيل ورؤيته لحل الصراع، فمن خلال مبادئه والتي أعلن عنها سابقاً فإنه قد عزز من الموقف الاستراتيجي الصهيوني الراض لتقديم أي تنازلات للوصول إلى حل سلمي وذلك في ظل اختلال القوى الكبير بين طرفي الصراع والذي يصب في مصلحة إسرائيل وإلغاء أي قرار أو جهد دولي متعلق بأسس حل الصراع مثل قرار 242 والذي استندت إليه الإدارات الأمريكية السابقة كأساس لأي حل سياسي للقضية الفلسطينية وبالتالي فإن على الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية القبول بما تقدمه إسرائيل لإنهاء الصراع والوصول إلى حل.

4.4.2 الخطوات الأمريكية تجاه بيئة سياسية جديدة

سعى الرئيس الأمريكي السابق الى تصميم وإنشاء بيئة سياسية جديدة صالحة لتنفيذ رؤيته للسلام عبر اتخاذ العديد من المواقف السياسية والمالية المعارضة للقضية الفلسطينية واستهدفت مرتكزات القضية الفلسطينية مثل مدينة القدس واللاجئين الفلسطينيين وذلك بهدف ممارسة الضغوط على منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني من اجل الموافقة على رؤيته للسلام.

أولاً: الاعتراف بمدينة القدس عاصمة لدولة إسرائيل

تمثل الموقف السابق للرؤساء الأمريكيين اتجاه مدينة القدس خلال خطاب للرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب وذلك بعد أقل من عام من توليه لمنصب الرئيس بتاريخ 6 كانون أول/ ديسمبر 2017 عبر خطاب تلفزيوني جاء بجزء منه: " منذ ما يزيد عن عشرين عاماً أصدر الكونغرس الأمريكي

¹ وليد عبد الحي، "مسارات القضية الفلسطينية في برامج مرشحي الانتخابات الرئاسية الأمريكية"، تقدير استراتيجي رقم 90، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تموز 2016 ص 3

قانوناً يعترف به بأن القدس هي عاصمة إسرائيل وطالب الحكومة الأمريكية بنقل السفارة الأمريكية من مدينة تل أبيب إلى القدس إلا أن جميع الرؤساء رأوا أهمية تأخير هذا الاعتراف ونقل السفارة لاعتقادهم بأن هذا الموقف سوف يعزز من فرص السلام".¹

وفق ما قدمته الدراسة في الفصل الثالث فإنه يُمكن وصف موقف واشنطن الرسمي اتجاه مدينة القدس ووضعها النهائي بأنه يتسم بالضبابية وتضارب بين القول والفعل السياسي، فعلى صعيد الموقف السياسي قامت الولايات المتحدة بالموافقة على قرار رقم (181) والخاص بتقسيم فلسطين ومنح القدس وضع خاص تحت الوصاية الدولية إلا أن الولايات المتحدة لم تحرك ساكناً اتجاه توسيع إسرائيل لمناطق سيطرتها اتجاه القدس خلال حرب عام 1948، وكذلك قامت واشنطن كذلك بالموافقة على قرار رقم (242) والقاضي بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت في حرب عام 1967 إلا أنها وافقت على حق إسرائيل بتفسير القرار، لذا فإن واشنطن تبنت وبشكل عام القرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية عموماً ومدينة القدس بشكل خاص إلا أنها وعلى الصعيد العملي فإن موقفها من مدينة القدس يتشابه في كثير من جوانبه مع الموقف الإسرائيلي منها.

اتخذ الرئيس ترامب قراراً اعترفت بموجبه واشنطن بأن القدس هي عاصمة إسرائيل وطلب من وزارة الخارجية نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس وذلك خلال الخطاب المتلفز والذي القاه بتاريخ 6 كانون ثاني/ ديسمبر 2017 وجاء بجزء منه: "نعترف اليوم بما هو واضح وهو أن القدس عاصمة لإسرائيل وهذا ليس أقل أو أكثر من الاعتراف بالواقع بل هو الشيء الصحيح الذي يجب القيام به، لهذا السبب وتماشياً مع قانون السفارة أطلب وزارة الخارجية بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس".²

عبر هذا الاعتراف عن تطابق رؤية ترامب للصراع الفلسطيني الإسرائيلي مع الرؤية الإسرائيلية منه اتجاه الوضع النهائي لمدينة القدس والذي اتضح من خلال قرار البرلمان الصهيوني (الكنيست) رقم

¹ عبد الجبار أبو راس، وثيقة، " نص اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل"، موقع وكالة الأناضول:

<https://tinyurl.com/27mde2ah>

² المرجع السابق

2064 بتاريخ 27 حزيران/ يونيو 1967 والذي أقر فيه الكنيست إلحاق القدس الشرقية بإسرائيل سياسياً وإدارياً وكذلك إصدار الكنيست الصهيوني (قانون الأساس) بتاريخ 30 تموز/ يوليو 1980 والذي اعتبر القدس بقسميها الشرقي والغربي عاصمة لإسرائيل.

نظم القانون الدولي الوضع القانوني لمدينة القدس وذلك من خلال المعاهدات الدولية والقرارات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة حيث أقرت هذا القرارات بأن القدس هي جزء من الأراضي المحتلة عام 1967 مثل قرار رقم 242 وقرار رقم 252 بتاريخ 21 أيار/ مايو 1968 والذي جاء بجزء منه: " جميع التدابير التشريعية والإدارية والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل بما في ذلك مصادرة الأراضي والممتلكات والتي تميل الى تغيير الوضع النهائي بالقدس باطلّة ولا يمكن أن تغير ذلك الوضع¹، ومن مجمل القرارات كذلك قرار رقم 289 بتاريخ 25 كانون ثاني/ يناير 1971 والذي أكد أيضاً على عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة واعتبار جميع الإجراءات السياسية والإدارية الإسرائيلية غير قانونية²، اما اخر قرار فصدر من مجلس الأمن الدولي وحمل الرقم 2334 بتاريخ 23 كانون اول/ ديسمبر 2016 ودعا إسرائيل الى وقف بناء المستوطنات في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية³.

يرى الباحث انه وعلى الرغم من انعدام المشروعية الدولية لقرار الرئيس الأمريكي اتجاه مدينة إلا ان هذا القرار عبر عن الانحياز الأمريكي التام للموقف الصهيوني من القدس وعمل بذات الوقت على إنهاء أي حل سياسي سوف يتم برعاية أمريكية كراعي وحيد لعملية السلام لأن واشنطن ووفقاً لهذا الإعلان قد حسمت قضية القدس من قضايا الوضع النهائي وذلك نظراً لحالة الضعف التي يعاني منها الطرف الفلسطيني لأسباب داخلية تتمثل بحالة الانقسام السياسي أو لأسباب متعلقة بمستويات الدعم السياسي والمالي العربي المحدود خلال السنوات الأخيرة، لذا فإن الباحث يرى استبعاد عودة الولايات

¹ وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، الموقع الالكتروني <https://tinyurl.com/2ejr73p2>

² الذكرى الخامسة والخمسين لاحتلال القدس، موقع دنيا الوطن الاخباري، الموقع الالكتروني <https://tinyurl.com/ywxykmp5>

³ المرجع السابق

المتحدة عن قرارها وذلك لأسباب داخلية سياسية وقانونية، فأما الأسباب الداخلية فهي القوة السياسية والمالية والتي تتمتع بها القوى المناصرة للكيان الصهيوني داخل أروقة صنع القرار الأمريكي واما الأسباب القانونية فتعود إلا ان عودة واشنطن عن القرار مرتبط جزئيا بقانون يصدر من الكونغرس الأمريكي يلغي فيه الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني.

ثانياً: إقرار مجموعة قوانين وقرارات معارضة للقضية الفلسطينية

وافق ترامب على مجموعة من القوانين والتي أقرها الكونغرس الأمريكي والتي تهدف في معظمها الى تضيق الخناق المالي والسياسي على منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية كونها حدث وبشكل كبير من المساعدات المالية الأمريكية المقدمة الى المؤسسات الفلسطينية سواء كانت حكومية أو غير حكومية.

من مجمل القوانين التي وافق عليها الرئيس الأمريكي قانون تايلر فورس (Taylor Force Act) حيث قام الرئيس السابق بإقراره بتاريخ 25 اذار/ مارس 2018 ونص في جزء منه: " إن أية مبالغ من المساعدات الأمريكية تدفع للسلطة الفلسطينية او منظمة التحرير سوف تكون مرتبطة بثقة واشنطن من أن السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير تتخذ إجراءات فعالة لإيقاف أعمال العنف ضد المواطنين الأمريكيين والإسرائيليين...وإن على السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير أن تقوما بوقف جميع الإجراءات والقوانين والتي تسمح بدفع مبالغ مالية للفلسطينيين المتهمين بالإرهاب وأن تعلن عن إدانتها لأعمال العنف وتتعهدا بالتحقيق في هذه الأعمال وتتعاون على تقديم المتهمين للعدالة".¹

وفقا لهذا القانون قامت الحكومة الأمريكية بإيقاف منح السلطة الفلسطينية ما يقرب من 300 مليون دولار عام 2018 كانت مخصصة لدعم السلطة الفلسطينية في ذلك العام وذلك اذا

¹ نعمان كنفاني، "توقف المساعدات الأمريكية للفلسطينيين: المسار والاثار"، مجلة المراقب الاقتصادي الربيعي، عدد رقم 56 عام

استمرت السلطة الفلسطينية بدفع مخصصات مالية لذوي الشهداء والأسرى الفلسطينيين في معتقلات إسرائيل.¹

استمرت إدارة الرئيس السابق بتبني القرارات السياسية الهادفة إلى اضعاف السلطة الفلسطينية وذلك بهدف توفير بيئة سياسية ضاغطة على الشعب الفلسطيني من اجل الموافقة على الرؤية الأمريكية الجديدة لعملية السلام، لذا أعلن المتحدث السابق باسم وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ 28 اب/ أغسطس 2018 عن وقف المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية وذلك عبر مؤتمر صحفي نص بجزء منه: "أوصى الرئيس ترامب بإجراء مراجعة شاملة للمساعدات المقدمة إلى السلطة الفلسطينية... إن هذا المال في الوقت الحالي لا يصب في المصلحة الوطنية للولايات المتحدة ولا يزود دافع الضرائب الأمريكي بأي قيمة".²

أدى هذا القرار الى وقف ما يقرب من 232 مليون دولار أمريكي كانت مخصصة من اجل مساعدة السلطة الفلسطينية في مشاريع البنية التحتية وكان من ضمنها مبالغ مالية مخصصة لبرامج الحماية الاجتماعية ودعم المستشفيات الفلسطينية في مدينة القدس وكذلك إيقاف مشاركة الفلسطينيين ببرامج إدارة الصراع والحد من خطورته والذ كان يحصل فيه الطرفين الفلسطيني والصهيوني على ما يقرب من 10 مليون دولار كانت وكالة التنمية الدولية الأمريكية تقوم بتمويلها.³

استمرت الإدارة الأمريكية في ممارسة الضغوط المالية والسياسية على الشعب الفلسطيني حيث الرئيس السابق بالموافقة على قانون يهدف إلى الحد من المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية وذلك عبر ربط المساعدات بموافقة السلطة الفلسطينية على مثول مسؤوليها أمام المحاكم الأمريكية وذلك في حال ارتكاب أعمال عنف ترتكب ضد المدنيين الأمريكيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية وعُرف باسم

¹ شبكة رايعة الإعلامية، "ترامب يوقع على قرار يحظر تمويل السلطة الفلسطينية"، الموقع الإلكتروني: <https://tinyurl.com/3chd4n43>

² Congressional Research Service, "U.S. Foreign Aid to the Palestinians", December 12, 2018, P.2

³ Ibid, P.1

قانون تفسير محاربة الإرهاب (Anti-Terrorism Clarification Act) وقام الكونغرس الأمريكي بإقراره بتاريخ 3 تشرين أول/ أكتوبر 2018¹.

هدف هذا القانون إلى محاكمة شخصيات رسمية فلسطينية أمام مؤسسات القضاء الأمريكية وذلك في حال قبول السلطة الفلسطينية أي مساعدات أمريكية وتم في ذات الوقت تعرض مواطن أو مجموعة مواطنين أمريكيين إلى اعتداء أثناء إقامتهم في أراضي السلطة الفلسطينية وهو ما يقود إلى أن تدفع السلطة الفلسطينية تعويضات مالية كبيرة مما دفع رئيس الوزراء الفلسطيني السابق رامي الحمد الله إلى الامتناع عن تلقي أي مساعدات أمريكية موجهة للحكومة الفلسطينية.²

يرى الباحث بأن هذه القوانين والإجراءات جاءت ضمن رؤية أمريكية للحد وإيقاف المساعدات المالية من أجل إضعاف قدرة السلطة الفلسطينية على الاستمرار بوظائفها السياسية عبر ممارسة الضغوط الأمريكية عليها وذلك للانخراط في المساعي الأمريكية الجديدة ذات المعايير والأسس الجديدة والتي جاءت متزامنة مع القانون الذي أقره الكنيست بتاريخ 2 تموز/ يوليو 2018 والقاضي باستقطاع قيمة المبالغ المالية والتي تدفعها السلطة الفلسطينية للأسرى وذوي الشهداء من قيمة المبالغ الضريبية والتي تجمعها إسرائيل لصالح السلطة الفلسطينية وفقاً لاتفاق باريس الاقتصادي عام 1995 والذي نظم العلاقة الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

مما سبق يتضح أن قرارات ترامب المتعلقة بوقف المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية وللمؤسسات الفلسطينية قد سعت إلى تحقيق هدفين رئيسيين، فأولهما يتمثل بمحاولة ترامب الحد من الإنفاق المالي الخارجي لواشنطن تنفيذاً لمبدئه الذي استند إليه وهو (أمريكا أولاً)، وأما ثانيهما هو استئصال المال الأمريكي كأداة ضغط سياسية على الشعب والنظام السياسي الفلسطيني من أجل توفير بيئة سياسية

¹ Jim Zanotti, "Anti-Terrorism Clarification Act of 2018 and U.S aid for the Palestinians", congressional research service, February 5 2019, P.1

² Jim Zanotti, Ibid, P.1

جديدة وفقاً للرؤية ترامب للسلام والتي جاءت متطابقة مع الرؤية الإسرائيلية للوصول إلى حل للقضية الفلسطينية.

ثالثاً: وقف تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (UNRWA)

شكل قرار اعتراف واشنطن بمدينة القدس عاصمة للكيان الصهيوني إلى دفع رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس إلى وقف كافة أشكال الاتصالات السياسية والدبلوماسية مع الإدارة الأمريكية وذلك اعتراضاً على القرار الأمريكي حيث قال في إشارة إلى هذا القرار: "...إن الولايات المتحدة لم تعد وسيطاً نزيهاً في عملية السلام ولن تقبل منها أي خطوة بسبب انحيازها وخرقها للقانون الدولي".¹

عبرت نيكى هيلي (Niki Haley) سفيرة واشنطن السابق لدى الأمم المتحدة عن رؤية ترامب السياسية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية والتي تقوم على المساواة بين المساعدات المالية الأمريكية للأونروا وبين موافقة منظمة التحرير على العودة للمفاوضات المتعلقة بالتسوية السياسية وفقاً للرؤية السياسية الجديدة للإدارة الأمريكية حيث عبرت هيلي عن هذه المساواة بمؤتمر صحفي بتاريخ 2 كانون ثاني/يناير 2018: "إن إدارة الرئيس ترامب لا تتوي الاستمرار في دعم الأونروا حتى يوافق الفلسطينيون على العودة إلى طاولة المفاوضات".²

أدى قرار نقل السفارة إلى وقف العلاقات الثنائية الأمريكية الفلسطينية والذي قاد بدوره إلى اتخاذ ترامب قراراً بخفض التمويل الأمريكي المقدم إلى وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى UNRWA-- إلى ما يقرب من 65 مليون دولار للعام 2018 في الوقت

¹ مؤتمر صحفي مشترك للرئيس محمود عباس مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون 22 كانون أول 2017، مجلة الدراسات الفلسطينية المجلد رقم 29 عدد رقم 114 ربيع 2018، ص 233

² نادية سعد الدين، "أزمة الأونروا: الخلفيات والمستقبل"، مجلة دراسات شرق أوسطية، مجلد رقم 22 عدد رقم 85 خريف 2018،

الذي بلغ فيه حجم الدعم الأمريكي للاونروا عام 2017 الى 360 مليون دولار وذلك بتاريخ 16 كانون ثاني/ يناير 2018.¹

استمرت إدارة ترامب بتبني أدوات الضغط السياسي والمالي على الشعب الفلسطيني وذلك من اجل القبول برؤيته لطرق وأدوات حل الصراع الفلسطيني الصهيوني عبر اتخاذه قراراً بوقف جميع المبالغ المالية المخصصة لدعم وكالة الأونروا وذلك عبر مؤتمر صحفي للناطق باسم الخارجية الأمريكية بتاريخ 31 اب/ أغسطس 2018 حيث قال: "...إن الولايات المتحدة لم مستعدة لتحمل العبء المالي الغير متكافئ لتكاليف الأونروا...أبدت عدة دول مثل الامارات العربية المتحدة وقطر والأردن ومصر والسويد القدرة على معالجة هذا الشأن لكن الاستجابة الدولية لم تكن كافية".²

قدمت الإدارة مسوغات وتبريرات لوقف دعمها المالي والذي اعتبر الأكبر منذ إنشاء الأونروا والذي وصل الى ما يزيد عن 6 مليار دولار وذلك حتى نهاية عهد باراك اوباما³، حيث عبرت الخارجية الامريكية عن هذه المبررات بالقول بان المجتمع الدولي يتقاعس عن دعم الاونروا وأن الدعم المالي الذي تقدمه واشنطن لا يتكافا مع ما تقدمه باقي دول العالم وأن بقاء الأونروا كجهة تعمل لصالح اللاجئين الفلسطينيين يعتبر من العوامل الجوهرية التي تسهم في استمرار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ويشكل تناقضا صريحاً مع يهودية دولة إسرائيل ويسهم ببقاء حق العودة للاجئين وهو ما يشكل اضعافاً لجهود السلام.⁴

مما سبق يتضح أن إدارة ترامب سعت إلى الغاء وجود وكالة الاونروا وذلك عبر إيقاف دعمها المالي المقدم للوكالة منذ عام 1950 وأعتبر الأكبر حتى حينه وذلك بحجة أن الأونروا تشكل جسماً دولياً حافظ على قضية اللاجئين الفلسطينيين وبعدها الدولي، فواشنطن كانت ترى وخلال سبعين عاما من عمر

¹ Congressional Research Service, "U.S. Foreign Aid to the Palestinians", P.1

² Ibid, P.4

³ Ibid, P.6

⁴ وحدة تحليل السياسات، "أسباب وقف إدارة ترامب تمويل الأونروا وخلفياته"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أيلول

قضية اللاجئين أن الأونروا وعبر خدماتها ومشاريعها الموجهة لجموع اللاجئين في خمس أقاليم رئيسية قد شكلت عاملاً من عوامل الاستقرار السياسي لملايين اللاجئين الفلسطينيين وذلك عبر توفيرها لمتطلبات الحياة الرئيسية من غذاء وتعليم لذا بادرت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على تقديم الدعم المالي وتحفيز دول العالم على الالتزام بالمساهمات المالية للأونروا وذلك في سبيل الحفاظ على هذا الاستقرار .

استهدف قرار وقف تمويل الأونروا قد قضية اللاجئين الفلسطينيين بشكل مباشر محاولاً شطب صفة اللجوء عن الملايين منهم حيث رأت إدارة ترامب بأن استمرار توريث صفة اللجوء قد رفع عدد اللاجئين الى خمسة ملايين لاجئ وهذا يشكل ووفقاً لرؤية ترامب تضاعفاً لفرص السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.¹

إن موقف الرئيس الأمريكي ترامب قد تجاوز وبشكل صريح القانون الدولي والموقف الأمريكي والذي عمل على تأسيس الأونروا واستمرار عملها، فقرار رقم 302 والصادر عن الجمعية العامة بتاريخ 8 كانون الأول/ ديسمبر 1949 والذي تم بموجبه إنشاء الأونروا قد ربط إنهاء أعمال وكالة الغوث بتنفيذ قرار رقم 194 والخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين.

ترى الدراسة بأن موقف ترامب من الأونروا باعتبارها جسماً دولياً يُمثل معاناة ونكبة اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 قد تطابق بشكل تام مع الموقف الصهيوني والذي يرى بأنه غير مسؤول عن هذه المعاناة وإن أي عودة للاجئين هي عودة للأشخاص الذين تركوا فلسطين وليس لذريتهم وتتم وفق حالات إنسانية لا سياسية، وترى الدراسة كذلك بأن موقف ترامب يعبر عن التغييرات التي تبنتها واشنطن اتجاه الانفاق الخارجي والذي لا يصب في مصلحة أمريكا والمواطن الأمريكي.

¹ وحدة تحليل السياسات، "أسباب وقف إدارة ترامب تمويل الأونروا وخلفياته"، مرجع سابق، ص 4

رابعاً: إغلاق الممثلة الفلسطينية في واشنطن

شكل إعلان وزارة الخارجية الأمريكية بإغلاق مكتب التمثيل الخاص بمنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن جزءاً من حزمة الضغوط والعقوبات والتي مارستها إدارة ترامب اتجاه الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ 10 أيلول/ سبتمبر 2018 عن إغلاق المكتب وإنهاء التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني لدى الولايات المتحدة الأمريكية.

عبرت وزارة الخارجية عن الأسباب التي دعتها إلى إغلاق الممثلة عبر بيان صحفي قدمته وزارة الخارجية الأمريكية وادعت فيه أن مكتب منظمة التحرير أصبح عقبة في طريق السلام: "قررت الإدارة الأمريكية أن مكتب منظمة التحرير الفلسطينية بواشنطن يجب ان يغلق...لم تتخذ منظمة التحرير أي خطوات لتعزيز التقدم وعقد مفاوضات مع إسرائيل...قامت المنظمة بإدانة الخطة الأمريكية والتي لم يطلعوا عليها للان ورفضوا التعامل مع الحكومة الأمريكية لتحقيق السلام".¹

ارتبط وجود وفاعلية ومستوى التمثيل الذي يتمتع به بمكتب التمثيل الفلسطيني بمستوى العلاقات الأمريكية الفلسطينية، ففي المرحلة التي سبقت توقيع اعلان المبادئ 1993 لم يكن لدى منظمة التحرير مكتب تمثيل دبلوماسي في واشنطن إنما استحدث هذا المكتب عقب الإعلان عن اتفاق أوسلو وحمل صفة الممثلة* حيث مرت العلاقات الفلسطينية الأمريكية بمرحلة جيدة خلال عهد كلينتون.²

مع تولي جورج بوش الابن وصعود المحافظين الجدد مرة أخرى الى الرئاسة الأمريكية مرت العلاقة الفلسطينية الأمريكية بمرحلة سيئة ولكنها لم تصل إلى مستوى القطيعة حيث قام الرئيس بوش حينها

¹ Jim Zanotti, Ibid, P.1

* صفة الممثلة: لم يتمتع مكتب منظمة التحرير بأي صفة دبلوماسية عقب افتتاحه عام 1994، أي أن موظفيه لا يتمتعون بأي حصانة او امتيازات دبلوماسية ولم يسمح لهم برفع العلم الفلسطيني على المبنى الخاص بالممثلة

² كريم سرحان، " القصة الكاملة لمكتب منظمة التحرير في واشنطن"، موقع الهدف الإلكتروني: <https://tinyurl.com/4yyz5uxz>

بخفض مستوى التمثيل الذي يتمتع به المكتب، ومع تولي الديمقراطي باراك أوباما منصب الرئاسة الأمريكي قام برفع نوع التمثيل الى مفوضية حيث سُمح برفع العلم الفلسطيني.¹

مما سبق يتضح أن قرار ترامب والتمثل بإغلاق ممثلية منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن هو إجراء سياسي خاص وجاء ضمن مجموعة من الإجراءات السياسية والمالية الأمريكية هدفها الضغط على صانعي القرار السياسي الفلسطيني وذلك من أجل القبول بالرؤية الأمريكية الجديدة للسلام.

4.4.3 رؤية ترامب للسلام

قام الرئيس الأمريكي السابق بالإعلان عن رؤيته للسلام وذلك بعد ان قام باتخاذ العديد من الخطوات السياسية والمالية للضغط على الشعب الفلسطيني وقيادة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية والتي استهدفت إيجاد بيئة سياسية ملائمة لرؤيته السياسية، وأسهمت أيضا التغيرات التي أصابت العلاقات الإقليمية بدفع ترامب للإعلان عن خطته للسلام معتقداً انها سوف تقدم بيئة سياسية مناسبة لتنفيذ تلك الرؤية.

أولاً: البيئة السياسية الفلسطينية والعربية

1. الموقف الفلسطيني الداخلي

أدى الانقسام الفلسطيني/ الفلسطيني منذ عام 2007 الى ترك اثار سياسية واجتماعية واقتصادية كبيرة على النظام السياسي الفلسطيني وعلى المواطن الفلسطيني وقاد الى مجموعة من التأثيرات على المستويين الإقليمي والدولي.

قاد الانقسام الفلسطيني الى تقنت النظام السياسي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وظهور نظاميين سياسيين مختلفين قدم كل منهما استراتيجيات مختلفة لإدارة الصراع مع إسرائيل سعياً وراء

¹ كريم سرحان، مرجع سابق

إقامة دولة فلسطينية والذي تزامن مع ازدياد التدخلات الخارجية في صنع القرار السياسي الفلسطيني المستقل وأضعف من قدرة المفاوض الفلسطيني على إدارة الصراع مع إسرائيل نظراً لازدواجية التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني وهو الأمر الذي صب في صالح الاستراتيجية الإسرائيلية الساعية إلى مزيد من الانقسام والتفتت السياسي والاقتصادي والاجتماعي سواء على مستوى النظام السياسي الفلسطيني أو على مستوى فئات الشعب الفلسطيني.¹

في ظل الانقسام تبنى كل نظام سياسي استراتيجية للتحرر والاستقلال، فالنظام السياسي الفلسطيني في الضفة الغربية والممثل بمنظمة التحرير الفلسطينية يرى أن الحل السلمي السياسي هي الطريق الوحيد للسلام وإنشاء الدولة الفلسطينية، فيما يرى النظام السياسي الفلسطيني في قطاع غزة والممثل بحركة المقاومة الإسلامية حماس يرى أن المقاومة المسلحة هي الوسيلة القادرة على إنهاء الاحتلال وهذا ما أدى ضعف التمثيل والمشروع الوطني الفلسطيني.²

يتضح من خلال ما تقدم ان الانقسام السياسي الفلسطيني ساهم بشكل غير مباشر بتهيئة الظروف السياسية المواتية للرئيس ترامب من أجل الشروع بالإعلان عن خطته للسلام وذلك في ظل استمرار سيطرة اليمين المتطرف في إسرائيل على مقاليد الحكم وتساعد النفوذ اليهودي الصهيوني ومناصري إسرائيل في إدارة ترامب.

2. الموقف الإقليمي

ساهمت العديد من المتغيرات الأمنية والسياسية في إحداث تغييرات عميقة في العلاقات بين بعض دول الخليج العربي وإسرائيل وذلك لتأثر بعض الأنظمة السياسية الخليجية بمخرجات ونتائج هذه المتغيرات

¹ طه خالد القصاص، "الأداء السياسي للسلطة الفلسطينية في ظل الانقسام 2007-2016"، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة- جامعة الأزهر 2017، ص ص 146-147

² المرجع السابق، ص 146

مثل ثورات الربيع العربي* وازدياد قوة النفوذ الإيراني في المنطقة والانقسام الفلسطيني الداخلي حيث أدت هذه المتغيرات والنتائج إلى ازدياد نوع وحجم العلاقات الخليجية الإسرائيلية.¹

على الرغم من أن مسار تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية وخصوصاً من دول الخليج العربي قد سبقت تولي دونالد ترامب منصب الرئاسة الأمريكية، إلا أن ترامب عمل على زيادة سرعة عجلة التطبيع بين الفريقين، حيث ازدادت أعداد الزيارات واللقاءات الرسمية بين مسؤولين في الحكومة الإسرائيلية وبعض حكومات الخليج العربي حيث صدر العديد من التصريحات الإعلامية لهؤلاء المسؤولين رأوا فيها مستقبل جديد للعلاقات الثنائية.²

ومن الأمثلة التي تدل على تسارع عجلة التطبيع خلال عهد ترامب قيام رئيس الوزراء الإسرائيلي بزيارة رسمية إلى سلطنة عُمان بتاريخ 26 تشرين أول/ أكتوبر 2018 حيث تتمتع مسقط بعلاقات واسعة مع كل من إيران والولايات المتحدة لذا رأى نتنياهو الزيارة بأنها "خطوة هامة نحو توثيق العلاقات مع دول المنطقة"، وعلى الرغم من أنه لا توجد علاقات رسمية بين سلطنة عُمان وإسرائيل إلا أن الإعلام الرسمي العماني افاد بأن هذه الزيارة "هدفت إلى مناقشة السبل الكفيلة بدفع عملية السلام بالشرق الأوسط ومناقشة بعض القضايا التي تحظى بالاهتمام المشترك وبما يخدم الأمن والاستقرار في المنطقة".³

عبرت المملكة العربية السعودية عن استعدادها عن بناء علاقات جديدة مع إسرائيل وذلك خلال قيام مجلة "The Atlantic" الأمريكية بإجراء حوار صحفي مع الأمير محمد بن سلمان ولي العهد السعودي بتاريخ 3 نيسان/ أبريل 2018 حيث عبر ولي العهد السعودي عن رؤية جديدة للعلاقات الثنائية بالقول: "بانه يعترف بحق إسرائيل في الوجود وعلى حق الشعب اليهودي بدولة خاصة به...إن لإسرائيل

¹ Ian Black, "Just Below The Surface: Israel, The Arab Gulf States And The Limits Of Cooperation", Middle East Centre, Report, March 2019, P.35

² محمود جرابعة، "صفحة القرن: السلام بلا فلسطينيين وبشروط إسرائيلية"، مركز الجزيرة للدراسات، تقرير، أيار 2019، ص 6

³ موقع عرب 48، "نتنياهو في زيارة رسمية لسلطنة عمان بحثاً عن دورها الإقليمي، الموقع الإلكتروني: <https://tinyurl.com/ywstums8>

اقتصاداً كبيراً ويملك نسب نمو كبيرة إذا ما قورن بحجم إسرائيل...هناك الكثير من المنافع التي يمكن أن نتقاسمها مع إسرائيل، وإذا كان هناك سلام سيكون هناك العديد من المنافع المشترك بين مجلس التعاون الخليجي وإسرائيل ودول أخرى مثل الأردن ومصر".¹

ارتفعت وتيرة العلاقات الإماراتية الإسرائيلية خلال عهد الرئيس ترامب وقادت الى تطبيع العلاقات بين الطرفين بشكل رسمي عام 2020 بعد سنوات من العلاقات الثنائية الخجولة والغير مُعلنة في معظمها، إذ انتقلت العلاقات من مشاركة القوى الجوية لكلا الطرفين في مناورات عسكرية مشتركة مع أطراف أخرى الى السماح للرياضيين الصهاينة بالاشتراك في بطولات رياضية أقيمت في أبو ظبي وصولاً الى صفقات تجارية بقيمة 3 مليار دولار دفعتها الامارات مقابل حصولها على تقنيات حديثة خاصة بالتجسس شملت طائرات بدون طيار.²

مما سبق يتضح أن الموقف الإقليمي السائد وفر فرصة كبيرة للرئيس ترامب كي يسعى الى قبول العديد من الدول العربية وخصوصا الخليجية منها لرؤيته للسلام، حيث رأى كل من الامارات والسعودية والبحرين وإسرائيل أن قوة النفوذ الإيراني وامتداده في سوريا والعراق واليمن ولبنان يعتبر بمثابة تهديد استراتيجي للأمن القومي لدول الخليج العربي وإسرائيل ولا بد من إيجاد طرق للتقارب السياسي من أجل الوقوف بوجه هذا التهديد لهذا فإن الموقع الذي تحتله القضية الفلسطينية في الأولويات السياسية لبعض دول الخليج قد طغى عليه التهديد الإيراني ودفع بهذه الدول الى تبني سياسات متقاطعة مع السياسات الإسرائيلية اتجاه ايران والقضية الفلسطينية، لذا شكلت المصالح المشتركة ومن ضمنها المصالح الاقتصادية المشتركة الدافع الأكبر باتجاه بناء نوع جديد من العلاقات الثنائية.

¹ Jeffery Goldberg, "Saudi Crown Prince: Iran's Supreme Leader Make Hitler Look Good", The Atlantic Magazine, website: <https://tinyurl.com/4yr7rs5j>

² الجزيرة نت، " من الخفاء الى العلن.. تسلسل تاريخي لمسار التطبيع بين الامارات وإسرائيل"، الموقع الالكتروني: <https://tinyurl.com/535eh439>

ثانياً: جذور خطة السلام

ظهرت مقترحات خطة السلام التي تبناها الرئيس ترامب في عام 2008 حين قام الجنرال الصهيوني المتقاعد ومستشار الأمن القومي الأسبق جيورا ايلاند (Giora Eiland) بإعداد دراسة أثبتت فيها استحالة الوصول الى حل سياسي للصراع الفلسطيني الصهيوني بناءً على تصورات الرئيس كلينتون للسلام 2000-2001، لذا رأى ايلاند أن الحل الأمثل هو برؤية جديدة تقوم على خيارين، أولهما يتمثل بالخيار الأردني وثانيهما يتمثل بالخيار متعدد الأطراف وقام بنشر تلك الدراسة عبر معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى عام 2008 تحت عنوان إعادة التفكير بحل الدولتين.¹

قامت فكرة الخيار الأردني لدى جيورا بانه بدلاً من إنشاء دولة عربية أخرى يمكن لأطراف الصراع أن تقوم بإعادة معظم أراضي الضفة الغربية الى الأردن، وعلى الرغم من أن الفكرة كانت مرفوضة من الجميع الى وقت قريب وخصوصاً الأردنيين، إلا ان العديد من الإسرائيليين والاردنيين والفلسطينيين يرون ان هذا الحل هو الحل المناسب وذلك يعود ووفقاً لجيورا الى سيطرة حماس على قطاع غزة، لكن جيورا رأى بأن إسرائيل تستطيع السيطرة على حماس وكبح جماحها إذا استمرت بسيطرتها على الضفة الغربية، ولكن إذا أقيمت دولة فلسطينية في الضفة الغربية فإن هنالك مخاوف من سيطرة حماس عليها، لهذا فإن هذا الخيار بعيد المنال في الوقت الراهن.²

أما الخيار الثاني الذي ذهب اليه جيورا فهو الحل متعدد الأطراف والذي قام على فريضة مفادها بأن على إسرائيل والفلسطينيين أن يتقاسموا قطعة أرض صغيرة لكليهما وبالتالي فلا يمكن لأي أحد منهما ان يقدم تنازلات جوهرية وهو ما يؤدي الى لعبة محصلتها تساوي صفر وتؤدي الى طريق مسدود حقيقي، لذا فإن المساهمة الوحيدة التي يمكن ان تقدمها الدول العربية هي المزيد من الأراضي وهو ما يحتاجه الفلسطينيون والإسرائيليون وبالتالي فإن هذا الحل يتضمن مقايضة متعددة الأطراف من شأنها

¹ Giora Eiland, "Rethinking the Two-State Solution", The Washington institute for Near East Policy, September 2008, P.P 11-13

² Ibid, P.12

أن تحقق مكاسب لجميع الأطراف وخصوصاً قطاع غزة والذي سوف تضاعف مساحته ثلاث مرات وهذا الحل هو الحل الكفيل بخسارة حماس للرأي والدعم العام وهو الكفيل بإيجاد أمل حقيقي.¹

قامت خطة جيورا في إشراك الدول العربية الإقليمية في مسار العملية السلمية بهدف تحمل التكلفة المالية بصفة ضامن وشريك وإعفاء إسرائيل من مسؤولياتها اتجاه حل الصراع عبر تغيير مسار المفاوضات من مفاوضات ثنائية الى مفاوضات متعددة الأطراف يقوم أساسها على العامل الاقتصادي وليس العامل السياسي.²

رأى جيورا ان فكرة إنشاء الاتحاد الأوربي يُمكن أن تشكل نموذج يُتبع من أجل الوصول الى حل نهائي للقضية الفلسطينية، فالعالم ومنذ سنوات طويلة يتبنى تقديم حلول للقضايا العالمية وفقاً للشراكة متعددة الأطراف والتي قامت على العامل الاقتصادي مثل الاتحاد الأوربي والذي استبدل مبدأ حل القضايا الكبرى بطريقة ثنائية قائم على أساس سياسي/ استراتيجي الى حلول إقليمية ذات شراكة واسعة، لذا رأى جيورا بأن هذا الأسلوب سوف يقدم حلولاً للفلسطينيين يمكن ان يحولهم الى سنغافورة الشرق الأوسط.³

يتضح من خلال ما تقدم أن جيورا افترض ان صعود حركة حماس في الأراضي الفلسطينية قد شكل عائقاً كبيراً أمام الوصول الى حل سياسي قائم على تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 وبالتالي إقامة دولة فلسطينية، إلا ان الحقائق والوقائع أثبتت عدم صحة تلك الفرضية فمنظمة التحرير الفلسطينية ومنذ عام 1994 قد تبنت مسار الحل السلمي وقامت بتنفيذ كل الالتزامات الواقعة عليها وفقاً لإعلان المبادئ وملحقاته إلا انه وعلى الرغم من ذلك لم تقم الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بالالتزام بالاتفاقيات

¹ Giora Eiland, Ibid, P.12

² عامر عبد المنعم، "الرابحون والخاسرون في صفقة القرن"، مجلة دراسات سياسية، القاهرة- المعهد المصري للدراسات، نيسان 2018، ص ص 2-6

³ Ian Black, Ibid, P.35

الموقعة وهذا يعود كما ترى الدراسة الى ان الحل النهائي للقضية الفلسطينية يتمثل بنظام حكم ذاتي فلسطيني في قطاع غزة والتجمعات السكانية الكبرى في الضفة الغربية.

ثالثاً: الشق الاقتصادي لخطة السلام

قامت الإدارة الأمريكية بتبني مبدئين رئيسيين من أجل دفع الاطراف العربية لقبول لرؤية ترامب للسلام وتمثلت بممارسة الضغوط والتحفيز، فعلى الصعيد الفلسطيني مارست إدارة ترامب مختلف الضغوط المالية والسياسية من أجل دفع منظمة التحرير للمشاركة وقبول خطة ترامب، أما على الصعيد العربي فرأى ترامب أن مشاركة بعض الأطراف العربية في دعم وتنفيذ خطة ترامب سيعود عليها بالمنافع الاقتصادية والسياسية.

أعلنت واشنطن والمنامة وعبر بيان مشترك بتاريخ 19 أيار/ مايو 2019 أن العاصمة البحرينية سوف تستضيف ورشة عمل اقتصادية بعنوان " من السلام الى الازدهار" يومي 25-26 حزيران/ يونيو 2019 وهدفت الى "...سيجتمع فيها قادة الحكومات والمجتمع المدني ورجال الأعمال لمشاركة الأفكار والاستراتيجيات وتوفير الدعم للاستثمارات والمبادرات الاقتصادية المحتملة التي يمكن أن يوفرها التوصل الى اتفاق سلام".¹

رأت واشنطن أن ورشة المنامة الاقتصادية سوف تسهم بدفع وإطلاق مقومات الاقتصاد الفلسطيني عبر "تمكين الشعب الفلسطيني من بناء مجتمع فلسطيني مزدهر ومفعم بالحيوية وذلك عبر دعم الركائز المتميزة للشعب الفلسطيني وهي الاقتصاد والشعب والحكومة عبر تبني ثلاث أسس جوهرية وهي":²

¹ ماجدة إبراهيم، "العدو البديل، إمطة إسرائيل وفزاعة إيران والقضية الفلسطينية: قراءة في نماذج لمؤتمرات عربية ودولية"، مجلة قضايا ونظرات، العدد رقم 14 تموز 2019 ص 45

² أرشيف ترامب في البيت الأبيض، الإطار الاقتصادي، الموقع الالكتروني: <https://tinyurl.com/2eveckuy>

1. تطوير الاقتصاد الفلسطيني: رأى ترامب ان تطوير الاقتصاد الفلسطيني مرتبط بفتح أسواق الضفة الغربية وقطاع غزة وتوفير البنى التحتية الأساسية وتعزيز نمو القطاع الخاص والشراكة والتكامل الإقليمي.

رأى ترامب أن تقليل القيود المفروضة على الأسواق الفلسطينية سوف يدفع باتجاه زيادة نمو الاقتصاد الفلسطيني وذلك عبر فتح الأسواق الفلسطينية أمام الأسواق الخارجية وتسهيل مرور البضائع وهذا سوف يكون نتاج استثمارات بمليارات الدولارات سوف تساهم بتطوير البنى التحتية الأساسية وتبني إجراءات وسياسات اقتصادية فعالة لتعزيز قدرة القطاع الفلسطيني الخاص على توليد الوظائف وزيادة القدرة الإنتاجية وهو ما سوف يساهم بزيادة قدرة البضائع الفلسطينية على المنافسة في الأسواق الإقليمية والدولية مما يؤدي بدوره الى تعزيز وربط اقتصادات كل من الفلسطينيين والأردن ومصر ولبنان وإسرائيل.

2. تمكين الشعب الفلسطيني: تقوم هذه المبادرة على ان تطوير وتحسين نظام التعليم وتبني برامج لتنمية القوى العاملة الفلسطينية ودعم وتحديث قطاع الرعاية الصحية وتحسين نوعية الحياة للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة سوف يؤدي الى تحقيق الشعب الفلسطيني لطموحاته في حياة مستقرة وذات معنى.

إن تطوير وتوسيع التعليم كماً ونوعاً سوف يؤدي الى تحويل الضفة الغربية وقطاع غزة الى مركز للتميز العلمي، رأت إدارة الرئيس الأمريكي أن تطوير التعليم وخصوصاً التعليم الصناعي سوف يؤدي الى خفض معدلات البطالة بين الشباب الفلسطيني وهذا بدوره سوف يساهم على تعزيز قدرة الاقتصاد الفلسطيني على المنافسة في الاقتصاد العالمي.

اهتمت خطة الإدارة الأمريكية بالقطاع الصحي الفلسطيني ورأت ان تطويره سوف يساهم بتطوير الاقتصاد الفلسطيني وذلك عبر زيادة القدرة الاستيعابية للمستشفيات الفلسطينية من خلال قيام مجموعة من الصناديق الاستثمارية بالاستثمار في هذا القطاع وتوظيف الكوادر الطبية الفلسطينية.

شكل البعد الثقافي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة جزءا من الرؤية الاقتصادية للرئيس الأمريكي حيث رأت الخطة أن تحسين نوعية الحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة مرتبط بطرح استثمارات في مؤسسات ثقافية جديدة وتطوير الخدمات التي تقدمها البلديات الفلسطينية مما يساهم في تحويل الأراضي الفلسطينية الى مركز ثقافي وترفيهي.

3. تطوير نظام الحكم الفلسطيني: إن تطوير هذا النظام مرتبط بتطوير بيئة أعمال مناسبة للقطاع الخاص وبناء مؤسسات الحكم الرشيد وتحسين العمليات الحكومية الفلسطينية.

رأت واشنطن أن تبني استراتيجية فلسطينية لإصلاح القطاع العام الفلسطيني سوف يساهم بتطوير الاقتصاد الفلسطيني وذلك يتم عبر اتخاذ إجراءات حكومية تتضمن حماية الحقوق الملكية الفردية وتحارب الفساد وتسهل قدرة رجال الأعمال للوصول الى أسواق المال والائتمان.

سوف يساهم بناء المؤسسات الفلسطينية بتحفيز قدرة الاقتصاد الفلسطيني على النمو من خلال استقلالية القضاء الفلسطيني وتنمية منظمات المجتمع المدني، حيث رأت واشنطن أن تبني مثل تلك الإجراءات سوف يضمن ويحمي حقوق وممتلكات المواطنين وتعزيز الثقة مع الحكومة الفلسطينية.

إن قدرة القطاع الحكومي الفلسطيني على تحسين خدماته المقدمة للشعب الفلسطيني مرتبط بقدرة القطاع الحكومي على أن يكون مستقر ومستقل ماديا ويهتم بموظفيه وذلك حتى يكون قادرا على التماشي مع نموذج القطاع الخاص.

شارك كل من الأردن ومصر والبحرين والإمارات والسعودية وقطر والمغرب في ورشة المناظرة إلى جانب كل من إسرائيل وهيئة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، فيما تغيب عن الورشة كل من فلسطين وسلطنة عُمان ولبنان والعراق والكويت وتونس، أما على المستوى الدولي فقد تغيب كل الصين وروسيا.

دعت الخطة الأمريكية والتي قادها جيرالد كوشنير الى إنشاء صندوق إستثمار عالمي بقيمة 50 مليار دولار أمريكي وذلك للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني ودعم اقتصاديات كل من مصر والأردن ولبنان عبر إنشاء ما يقرب من 179 مشروعا في البنية التحتية وقطاع الأعمال، فعلى المستوى الفلسطيني تضمنت الخطة إنشاء ممر يربط الضفة الغربية بقطاع غزة ويمر بإسرائيل ويتكون من طريق سريعة وسكة حديد بتكلفة قد تصل الى 5 مليار دولار وتتضمن الخطة كذلك رفع كفاءة المنافذ الحدودية لقطاع غزة

وإنشاء محطات كهرباء جديدة في جنين والخليل وتطوير محطة الكهرباء الوحيدة في قطاع غزة.¹

اشتملت الخطة الأمريكية كذلك على تطوير قطاع المياه عبر ضخ استثمارات كبيرة في مشاريع تحلية المياه لقطاع غزة وتضمنت أيضا تطوير قطاع الغاز البحري من خلال الاستثمار بحقل مارين البحري والذي يبعد 30 كم عن سواحل مدينة غزة في البحر الأبيض المتوسط.²

رأى كوشنير أن المبلغ المخصص لهذه الخطة الاستثمارية سوف يبلغ 50 مليار دولار سوف يتم جمعها من خلال المنح التي سوف تقدمها الحكومات والقروض البنكية والاستثمارات التي سوف يقوم بها القطاع الخاص بحيث تبلغ قيمة الاستثمارات في الأراضي الفلسطينية ما يزيد عن 27 مليار دولار فيما قيمة الاستثمارات في مصر 9 مليار دولار، بينما بلغت قيمة الاستثمارات في كل من الأردن ولبنان ما يقرب من 7 مليار و6 مليار على التوالي.³

استهدفت الخطة الى رفع قيمة الناتج القومي الفلسطيني الى الضعف والحد من نسبة البطالة إلى أقل من 10% وخفض مستوى الفقر بمقدار النصف وتوفير ما يزيد عن مليون فرصة عمل للعمالة الفلسطينية

¹ الجزيرة مباشر، " خطط أمريكا الاقتصادية للفلسطينيين محتوى قديم في شكل جديد"، الموقع الالكتروني: <https://tinyurl.com/65mhnpnw>

² المرجع السابق

³ النجاح الاخباري، " تفاصيل خطة كوشنير في ورشة البحرين الاقتصادية بالأرقام"، الموقع الالكتروني: <https://tinyurl.com/yn4z7daw>

وذلك من خلال الحد من القيود التي تمارسها إسرائيل من خلال المعابر والحواجز ونقاط التفتيش على حركة البضائع ورؤوس الأموال والعمالة الفلسطينية.¹

توضح الجداول الآتية قيمة المشاريع والدول المستفيدة ومصادر التمويل لصندوق الاستثمار في خطة الرئيس الأمريكي السابق الاقتصادية:²

جدول (1)

توزيع المشاريع في الضفة الغربية وقطاع غزة وفقا للقطاع الاقتصادي

النسبة المئوية	المبلغ بالمليون \$	القطاع الاقتصادي
24	6562	النقل
9	2539	الطاقة
10	2625	الخدمات الرقمية
8	2322	المياه
12	3330	الحوكمة والإصلاح
7	1895	التعليم
5	1450	السياحة
5	1450	الموارد الطبيعية
5	1320	الخدمات الصحية
4	1000	ملكية البيوت
3	910	الزراعة
3	875	الصناعة
2	630	جودة الحياة
2	560	تطوير قطاع الأعمال
1	345	تطوير القوى العاملة
%100	27813	المجموع

¹ موقع النجاح الاخباري، مرجع سابق

² المرجع السابق

جدول (2)

توزيع المشاريع إقليمياً

الدولة	المبلغ بالمليون \$
الأردن	7365
مصر	9167
لبنان	6325
الضفة وغزة	27813
	50670

جدول (3)

مصادر الأموال وفقاً للسنين

المتغير	المجموع	سنة 1-2	سنة 3-4	سنة 5-6	سنة 7-8	سنة 9-10
المنح	13,380	3,282	3,882	3,280	1,966	971
القروض المدعومة	25,689	2,070	7,055	7,355	6,120	3,089
القطاع الخاص	11,600	857	3,369	3,210	2,562	1,602
المجموع	50,669	6,209	14,306	13,845	10,648	5662

جدول (4)

الانعكاسات الاقتصادية المتوقعة لخطة العشر سنوات

خلق فرص عمل جديدة	1,326,111 فرصة عمل جديدة
معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي	%126.70
النمو الاقتصادي التراكمي	%8.90
نسبة البطالة	%12.40

مما سبق يتضح أن الخطة الاقتصادية والتي شكلت جزءاً جوهرياً من رؤية تزامب للسلام قد قامت بشكل أساسي على أفكار قديمة تبنتها الولايات المتحدة خلال خمسينيات وستينيات القرن المنصرم وأثبتت فشلها، حيث قامت الخطط الأمريكية السابقة على المفاوضات متعددة الأطراف وتم دعمها بخطط للتنمية الاقتصادية إلا أن حرب عام 1967 قد أثرت في السياسة الخارجية الأمريكية ورؤيتها لطرق حل الصراع.

قامت واشنطن بين عامي 1994-2000 بدعم العديد من المشاريع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية مثل برنامج دعم السلام والذي قامت به الأونروا لتحسين حياة اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات الفلسطينية وحاز هذا المشروع على تمويل أمريكي ودولي كبير، ومن المشاريع التي أنشئت من أجل دعم جهود السلام مشروع مطار غزة الدولي والذي دمرته الطائرات الإسرائيلية خلال الانتفاضة الثانية ومشروع الممر الامن بين الضفة الغربية وقطاع غزة والذي اغلقته سلطات الاحتلال عام 2000 عقب الانتفاضة الثانية وحقل تطوير غاز غزة البحري والذي تم إيقاف العمل به منذ سنوات نظرا لرفض سلطات الاحتلال تشغيله، لهذا ترى الدراسة أن خطة ترامب الاقتصادية لم تبنى على تحليل منطقي ومنهجي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي وإنما قدمت رؤية أثبتت التجارب الواقعية فشلها.

يرى الباحث أن الشق الاقتصادي لخطة ترامب للسلام في الشرق الأوسط تتشابه مع خطة رئيس الوزراء الصهيوني الأسبق شمعون بيريز (1923-2016 Shimon Peres) والتي قامت على السلام الاقتصادي الإقليمي والذي رأى فيها بيريز أن إسرائيل سوف تقوم بدور مركزي قيادي إقليمي من خلال إقصاء المتطرفين ومحاربة الصعود الإيراني وبالتالي تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية، لهذا فإن هذا المشروع سيكتب له النجاح بغرض إقامة شراكة إقليمية من خلال قيام دول الخليج العربي بتمويل المشروع ا ماليا في حين تمارس واشنطن دورها السياسي في خلق بيئة داعمة لهذه الشراكة من خلال الوصول إلى حل سياسي للقضية الفلسطينية والذي يقوم بمجمله على تقديم التسهيلات الاقتصادية والمعونات المالية للشعب الفلسطيني.

استمرت العديد من القيادات الإسرائيلية في تبني السلام الاقتصادي كمفتاح أو بديل عن الحل السياسي حيث رأى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو (Benyamin Netanyahu) أن السلام الاقتصادي هو الخطوة الاستراتيجية الأهم تجاه الحل السياسي للقضية الفلسطينية، لهذا أعلن نتنياهو عام 2009 عن خطته للسلام الاقتصادي والتي اعتقد فيها أن المشاريع الإقليمية المشتركة الخاصة بالمياه

والطاقة والنقل هي مشاريع مهمة وحيوية للإقليم لذا دعا رجال الأعمال العرب وخصوصا الخليجيين منهم الى الاستثمار في إسرائيل والأراضي الفلسطينية¹.

يتضح مما سبق أن العامل الاقتصادي باعتباره مفتاح الوصول إلى حل سياسي للقضية الفلسطينية يشكل جزء من الاستراتيجية الإسرائيلية اتجاه الشعب الفلسطيني وذلك عبر احتواءه اقتصاديا وربط نشاطاته الاقتصادية بالاقتصاد الصهيوني وبذلك تساهم هذه السيطرة الاقتصادية الإسرائيلية باستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ولكن عبر منظومة اقتصادية أمنية جديدة تقوم على استمرار نظام الحكم الذاتي الفلسطيني والمرتبط اقتصاديا بإسرائيل.

رابعاً: الشق السياسي لخطة السلام

استمر ترامب بطرح رؤيته للسلام وذلك عبر الإعلان عن الشق السياسي من خطته بتاريخ 28 كانون ثاني/يناير 2020 وتكونت خطة ترامب للسلام من جزئين تضمنتهما 181 صفحة قدمت حلولاً ووقفاً لرؤية ترامب للقضية الفلسطينية وعناصرها الجوهرية مثل الحدود والسيادة واللجئين والأمن والقدس وصولاً لشكل الاقتصاد الفلسطيني.

أ. مبادئ قيام الدولة الفلسطينية

تضمن الشق السياسي لخطة ترامب المبادئ التي يجب أن تقوم عليها الدولة الفلسطينية وتتلخص بالآتي:²

1. تقدم خطة السلام من اجل الازدهار إطار زمني مدته أربع سنوات لقيام الدولة الفلسطينية.
2. دولة فلسطينية منزوعة السلاح وبلا حدود شريطة قيام الفلسطينيين بعدم إخلاء أي مستوطن من مستوطنات الضفة الغربية ونزع سلاح حركة حماس في قطاع غزة والاعتراف بدولة إسرائيل

¹ وزارة الخارجية الصهيونية، جامعة بارايان، جزء من خطاب نتتياهو أمام، الموقع الالكتروني <https://tinyurl.com/4wc89ayf>

² Wissal Werfelli, "Trump's Peace Plan", RUDN Journal of World History, Vol 14 2022, P.P 226-228

دولة يهودية واسقاط حق العودة والعمل على مكافحة الإرهاب وبقاء الحدود الشرقية للدولة الفلسطينية مع الأردن ضمن سيطرة إسرائيل وبقاء القدس عاصمة موحدة لإسرائيل مع ضمان حرية الوصول إلى الأماكن الدينية.

3. ستتكون أراضي الدولة الفلسطينية من أجزاء من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة وشريطيين من الأراضي يمتدان في صحراء النقب.

4. ستتولى إسرائيل الأمن الخارجي للفلسطينيين بشكل كامل.

5. تحتفظ إسرائيل بحق دخول أراضي الدولة الفلسطينية لدواعي أمنية.

6. تسيطر إسرائيل على المجال الجوي والكهرومغناطيسي للدولة الفلسطينية.

7. تشكل الأغوار الفلسطينية 30% من مساحة الضفة الغربية ويتم الحاقها بالسيادة الإسرائيلية.

مما سبق يتضح ان المبادئ الرئيسية للدولة الفلسطينية الموعودة وفق رؤية ترامب تعبر وبامتياز عن الرؤية الإسرائيلية لمصالحها السياسية والأمنية في استمرار سيطرتها الكاملة على الضفة الغربية، فهذه المبادئ تلبي الاحتياج الصهيوني باستمرار سيطرة الفلسطينيين على شؤونهم المدنية وتمنح إسرائيل حق السيطرة على الثروات الطبيعية وتسقط الحق الفلسطيني بالسيطرة على مدينة القدس باعتبارها جزء من الأراضي التي احتلت عام 1967 وتلغي قضية اللاجئين الفلسطينيين وعودتهم من مسار المفاوضات وذلك باعتبارهم مهدد للمكون الديمغرافي للكيان الصهيوني.

ب. حدود الدولة الفلسطينية

قامت خطة ترامب على مبدأ إعادة رسم حدود عام 1967 وفقاً لمبدأ تبادل الأراضي بين الدولة الفلسطينية وإسرائيل بحيث تكون مساحة أراضي دولة فلسطين مساوية لمساحة أراضي الضفة الغربية بحيث لن تقوم إسرائيل بإخلاء أو هدم أي مستوطنة وسيتم ضم المستوطنات وغور الأردن والذي يشكل

ما يقرب من 30% من مساحة الضفة الغربية الى إسرائيل وسيتم منح الدولة الفلسطينية أراضي متساوية في المساحة وغير متساوية في القيمة من أراضي صحراء النقب.¹

سوف تضم الدولة الفلسطينية 97% من تعداد السكان الفلسطينيين بينما سوف يعيش 97% من المستوطنين بالأراضي التي سوف تضمها إسرائيل، بينما بقية المستوطنين سوف يعيشون "بجيوب" داخل أراضي الدولة الفلسطينية.

ترغب الإدارة الأمريكية بضم مناطق من إسرائيل حالياً الى الدولة الفلسطينية وتعرف باسم منطقة المثلث والتي تقطنها أغلبية عربية وسوف يتم تعديل مسار الجدار الفاصل ليتلاءم مع وضع الحدود الجديد، لذا سوف تقوم الخطة بتوفير الأموال اللازمة من أجل إنشاء الطرق والجسور والتي سوف تربط أراضي الدولة الفلسطينية مع بعضها.²

ج. سيادة الدولة الفلسطينية

تضمن خطة ترامب النواحي السيادية والشروط الأمريكية التي يجب أن تلتزم بها دولة فلسطين من اجل أن تتال اعترافاً دولياً ومنها أن الدولة الفلسطينية المستقبلية لا تتمتع بالسيادة على الأمن الخارجي والمياه الإقليمية والمجال الجوي بحيث تمنح السيطرة عليها لإسرائيل، ورأت الخطة أن دولة فلسطين لا يحق لها أن تنشأ مطاراً جوياً أو ميناءً بحرياً.³

ارتأت الخطة ان دولة فلسطين يجب أن تلتزم بمجموعة من الشروط وذلك حتى تمنحها إسرائيل الموافقة على إنشاء الدولة من خلال إنشاء لجنة المراجعة الإقليمية الأمنية والتي تقرر مقدار التعاون

¹ وكالة وفا الإخبارية، " أبرز واهم بنود صفقة ترامب"، الموقع الإلكتروني: <https://tinyurl.com/2p8m2zd8>

² المرجع السابق

³ Summary of Deal of the Century, website: <https://tinyurl.com/y9pjrc2v>

الأمني من قبل الدولة الفلسطينية، لذا فإن على الدولة الفلسطينية الموعودة أن تعمل على مكافحة التهديد الإيراني وتنظيم الدولة الإسلامية وحركة حماس.¹

يجب أن تلتزم الدولة الفلسطينية ووفقاً للخطة بمجموعة من الشروط من أجل الحصول على الدولة مثل عدم الانضمام إلى أي مؤسسة دولية إلا بموافقة إسرائيل ويجب عليها وقف جميع أشكال العمل السياسي والقانوني الموجه إلى إسرائيل مثل رفع الدعاوى في المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية.²

مما سبق يتضح أن الخطة الأمريكية تسعى إلى تحويل الدولة الفلسطينية إلى وكيل أمني يعمل لصالح الأهداف الأمريكية الإسرائيلية وذلك مقابل شكل جديد من أشكال الدول والتي لا تمتلك أي نوع من أنواع السيادة على مياهها الإقليمية أو مجالها الجوي أو حتى منافذها الحدودية ومواردها الطبيعية ومرتبطة بشكل مباشر بموافقة إسرائيل على منحها صفة الدولة وهو ما يتنافى مع التعريف البسيط للدولة ولا يصل حتى إلى نظام حكم ذاتي كامل.

د. القدس في الدولة الفلسطينية

قام ترامب ووفقاً لخطته بتقديم بعض الذرائع من أجل إضفاء الصفة الشرعية للاحتلال الإسرائيلي لمدينة القدس وخصوصاً للقسم الشرقي منها حيث يقع الحرم القدسي الشريف، حيث رأت خطته أن "كانت دولة إسرائيل راعية جيدة للقدس وخلال فترة حكم إسرائيل أبقت القدس مفتوحة وامنّة"، وأضاف ترامب وذلك ضمن الذرائع التي قدمها لاستمرار سيطرة إسرائيل على المدينة المقدسة "على عكس العديد من السلطات السابقة التي حكمت القدس ودمرت الأماكن المقدسة لديانات أخرى فإن دولة إسرائيل تستحق الثناء للحفاظ على المواقع الدينية للجميع والحفاظ على الوضع الديني الراهن".³

¹ Summary of Deal of the Century, Ibid

² Ibid

³ زيد إبراهيم، القدس في خطة ترامب، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، الموقع الإلكتروني <https://tinyurl.com/4hdsu4bm>

استمر ترامب بتقديم الذرائع والتي تعكس الرواية الإسرائيلية لمدينة القدس، وعلى الرغم من أن ترامب أشار الى الأهمية الدينية لمدينة القدس للديانات الثلاث وهي الإسلام والمسيحية واليهودية وفق تعبيره إلا أنه تبنى الرواية التوراتية التاريخية لمدينة القدس حيث وصفها " أصبحت القدس المركز السياسي للشعب اليهودي عندما قام الملك داوود بتوحيد القبائل الإثنا عشر في إسرائيل جاعلا من مدينة القدس العاصمة والمركز الروحي للشعب اليهودي التي بقيت منذ ثلاثة الاف عام.¹

قدمت خطة ترامب وصفاً للوضع النهائي لمدينة القدس، فالقدس بشقيها الشرقي والغربي سوف تبقى عاصمة موحدة لإسرائيل، اما القدس عاصمة الدولة الفلسطينية فستكون في الأحياء العربية شرق مدينة القدس مثل أحياء كفر عقب وشعفاط وأبو ديس.²

وضحت الخطة الوضع القانوني للسكان العرب في القدس الشرقية حيث أن لهم الحق باختيار الهوية السياسية التي يرغبون بالانضمام إليها او اختيار وضع منفصل، وتتضمن الخطة كذلك إقامة هيئة للسياحة المشتركة وتطوير للسياحة الدينية الإسلامية في منطقة شمال غرب القدس، لذا رأت الخطة أن الشق السياسي الخاص بمدينة القدس سوف يتم بدعمه من خلال توفير الأموال اللازمة لتنشيط السياحة في المدينة المقدسة، أما رعاية الشؤون الدينية للحرم القدسي فإنها سوف تناط برعاية الأردن والتي تعرف باسم الرعاية الهاشمية.³

نصت خطة ترامب على الإجراءات التي سيتم الاتفاق عليها بين الفلسطينيين والإسرائيليين وذلك للسماح للفلسطينيين العرب من مسلمين ومسيحيين بالدخول إلى مدينة القدس لأغراض دينية، حيث ارتأت الخطة أن نظام التصاريح او تأشيرات الدخول والتي تنظم أعداد المصلين ومواعيد

¹ زيد إبراهيم، مرجع سابق

² وحدة الدراسات السياسية، " خطة إدارة ترامب لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي: الخطوط العامة ودلالات التوقيت"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، شباط 2020، ص 3

³ المرجع السابق

الدخول وطرق الوصول إلى الأماكن الدينية أو أي ترتيبات خاصة يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات¹.

سعت خطة ترامب الى منح الشرعية لجدار الفصل العنصري والذي يفصل مدينة القدس والحرم القدسي عن أحيائها مثل كفر عقب وشعفاط ويفصلها كذلك عن الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967، حيث نصت الخطة أن الجدار الذي أقامته إسرائيل يجب أن يبقى بمثابة حدود بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي حيث وصفت خطة ترامب الجدار بالحاجز الأمني.

من خلال ما تقدم عبرت خطة ترامب وبشكل واضح عن التحيز الأمريكي الكامل للاستراتيجية الإسرائيلية اتجاه مدينة القدس، فعلى الرغم من أن القدس تشكل جزءا من الأراضي المحتلة عام 1967 وصدر بحقها العديد من القرارات الدولية والتي تمنع من القيام بأي تغيير داخل حدودها وعرفها بأنها أراضي محتلة إلا أن ترامب قد تبني الرؤية الإسرائيلية كاملة وهو ما يعكس سيطرة اليهود الصهاينة وأنصار إسرائيل على صناعة القرار السياسي الأمريكي الموجه للصراع في الشرق الأوسط.

هـ. اللاجئين الفلسطينيين

رأى ترامب ووفقاً لخطته أن حق عودة للاجئين الفلسطينيين يجب أن يتم الغاءه وأن هنالك أيضا مشكلة للاجئين اليهود والذين تركوا الدول التي يعيشون فيها وأجبروا على الذهاب إلى إسرائيل لذا افترض أن قضية اللاجئين الفلسطينيين يتم من خلال إما توطينهم في أماكن استقرارهم الحالية أو انتقالهم الى دولة فلسطين الجديدة أو استقرارهم في دول أخرى ومنحهم تعويضات وإلغاء الاونروا كوكالة تعبر عن قضية اللاجئين الفلسطينيين.²

استهدفت خطة ترامب تغيير التعريف القانون الدولي للاجئين، حيث أنه حصر اللاجئين الفلسطينيين بمن يحملون بطاقة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA) فقط وقت إقرار خطته من قبل

¹ البيت الابيض، السلام من أجل الزدهار، ص 17

² Summary of Deal of the Century, website: <https://tinyurl.com/y9pjrc2v>

الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وبهذا التعريف فقد أقصى ترامب ملايين اللاجئين الفلسطينيين ومن ضمنهم اللاجئين قسراً داخل وطنهم ويمنعون من العودة الى أماكن سكنهم داخل إسرائيل، أضف إلى ذلك أن هذا التعريف لا ينطبق كذلك على اللاجئين المستقرين في أماكن دائمة، وبهذا فإن خطة ترامب نحو هؤلاء اللاجئين تنحصر فقط بتعويضهم مادياً، وتهدف هذه الخطة أيضاً الى تقليص اعداد اللاجئين الفلسطينيين من خلال نزع صفة اللجوء عن اللاجئين الذين سوف تتم ولادتهم بعد التوقيع على الاتفاقية إذ أنه وبموجب هذه الخطة تنتهي صفة اللجوء التي يتمتع بها اللاجئ الفلسطيني وقت اقرار هذه الخطة من قبل الفلسطينيين والإسرائيليين¹.

عبرت خطة ترامب عن نزع المسؤولية القانونية والسياسية لإسرائيل عن النكبة الفلسطينية ونتائجها المدمرة على الشعب الفلسطيني وخصوصاً قضية اللاجئين الفلسطينيين، حيث حمل ترامب الدول العربية المسؤولية عن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، حيث عبرت الخطة عن هذا الهدف من خلال ما برز فيها: "إن الفلسطينيين ظلوا بشكل جماعي محتجزين بقسوة وفي حالة من الغموض وذلك بإبقاء النزاع حياً وأن إخوانهم العرب يتحملون المسؤولية الأخلاقية لدمجهم في بلدانهم"².

رأى ترامب أن الأموال المخصصة لتعويض اللاجئين الفلسطينيين سوف تكون ذات جدوى أكبر إذا تم استثمارها في المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والتي سوف يتم إنشائها في دولة فلسطين وفقاً للخطة فإن تعويض اللاجئين الفلسطينيين لا يعتبر من باب الأولويات للخطة حيث أقرت خطو ترامب "بأنها ستسعى لجمع الأموال لتقديم بعض التعويضات للاجئين الفلسطينيين"³.

ساوى ترامب ضمن خطته اللاجئين الفلسطينيين باللاجئين اليهود والذين تركوا الدولة العربية واستقروا بإسرائيل، لذا رأى ترامب أن قضية اللاجئين اليهود تحل عبر منح اللاجئين اليهود التعويضات المناسبة ومنح حكومة إسرائيل المساعدات اللازمة حتى تتمكن من استيعابهم حيث أوردت الخطة المساعي

¹ البيت الابيض، السلام من أجل الزدهار، ص 32

² المرجع السابق، ص 37

³ المرجع السابق، ص 39

الامريكية لتعويض اللاجئين اليهود وفق تعبير الخطة "يجب معالجة قضية اللاجئين اليهود بما في ذلك التعويض عن الأصول المفقودة"، أما فيما يختص باللاجئين الفلسطينيين فلم تذكر الخطة أي تعويضات مالية عن ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين.¹

من خلال ما تقدم يظهر أن ترامب قد ساوى بين قضيتي اللاجئين الفلسطينيين واللاجئين اليهود، فالرئيس الأمريكي وعبر هذه المقاربة تناسى عشرات المجازر التي ارتكبتها العصابات الصهيونية خلال الحرب العربية الإسرائيلية الأولى 1948-1949 ودفعت بمئات الألوف من العرب الفلسطينيين الى اللجوء في أماكن أخرى بحثاً عن أمنهم وسلامتهم وعاشوا في مخيمات تقتقر لأدنى مقومات الحياة البسيطة وساوهم بمن تركوا بيوتهم وأماكن سكنهم طواعية حاملين أولادهم وأموالهم ووجدوا في انتظارهم أماكن سكن اللاجئين الفلسطينيين جاهزة لاستقبالهم ودولة منحتهم جنسيتها ووفرت لهم سبل العيش الكريم.

و. الاستيطان

قامت خطة ترامب على أساس أن إسرائيل قد انسحبت من 88% من الأراضي التي سيطرت عليها عشية حرب عام 1967، لذا لا ترى الخطة أن نقل السكان بالقوة سواء كانوا عرباً أو يهوداً من أماكن إقامتهم الحالية سوف يحقق السلام.

ترى الخطة أن إسرائيل غير ملزمة بإعادة 100% من الأراضي التي سيطرت عليها وذلك وفقاً لادعاءات تاريخية وأمنية، لذا سوف تقوم الدولة الفلسطينية على أساس تبادل الأراضي مع إسرائيل، وفقاً لهذا المبدأ لن تقوم إسرائيل بالانسحاب أو تفكيك أي مستوطنة أقامتها إسرائيل على الأراضي المحتلة عام 1967 إنما سوف تقوم بضمها لتصبح جزءاً من أراضيها.²

¹Summary of Deal of the Century, website: <https://tinyurl.com/y9pjrc2v>

²السلام من أجل الإزدهار، ترجمة نايف جراد، الموقع الإلكتروني <https://tinyurl.com/397ecjnz>

تضم المستوطنات القائمة في الضفة الغربية 97% من مجمل أعداد المستوطنين الإسرائيليين فيما يعيش الباقي في جيوب منعزلة سوف تقع داخل أراضي دولة فلسطين، لذا نصت الخطة على منحهم حرية الانتقال إلى أماكن أخرى داخل المستوطنات أو إسرائيل أو بقائهم في تلك الجيوب تحت سيطرة مدنية وأمنية إسرائيلية، أما فيما يختص بحركة الفلسطينيين وتنقلهم داخل أراضي الدولة الفلسطينية والمحاظة بالمستوطنات الإسرائيلية فسوف يتم إنشاء طرق وجسور وأنفاق تعمل على الحد من التماس بين المستوطنين والمواطنين الفلسطينيين.¹

منحت خطة ترامب إسرائيل السيطرة الكاملة على غور الأردن باعتباره أمن قومي إسرائيلي، ونظراً لأن الخطة تتمتع ببعد اقتصادي حيوي لإسرائيل اقترحت الخطة تشكيل لجنة فلسطينية إسرائيلية مشتركة تشرف على المزارع والمنشآت الزراعية التي يمتلكها الفلسطينيون في غور الأردن.

ز. الأمن

أولت خطة ترامب اهتماماً كبيراً بالأمن وخصوصاً فيما يتعلق بالأمن الإسرائيلي وأشارت الخطة إلى انه في حالة الوصول إلى اتفاق شامل بين الأطراف فإن هنالك من سيحاول تهديد الأمن الإسرائيلي، لذا ارتأت الخطة أن الولايات المتحدة لن تطلب تنفيذ إجراءات من جميع الدول وخصوصاً من إسرائيل سوف تؤدي إلى تفاقم الوضع الأمني الهش أساساً.²

أشار ترامب ووفق خطته إلى الإرهاب المنتشر حول العالم لذا فإن رؤية ترامب لمكافحة الإرهاب تقوم على مبدأ الشراكة الأمنية بين كل من إسرائيل والدول العربية المجاورة وأن كل من الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي سوف يعملان معاً لمواجهة الإرهاب وذلك لتوفير الحماية لكلا الطرفين.³

¹ السلام من أجل الإزدهار، ترجمة نايف جراد، الموقع الإلكتروني <https://tinyurl.com/397ecjnz>

² المرجع السابق

³ المرجع السابق

قامت خطة ترامب بفرض رؤيتها للأمن المستقبلي من خلال استمرار إسرائيل بالسيطرة الأمنية على الحدود وقيام دولة فلسطين المستقبلية بالحفاظ على الأمن الداخلي للدولة المستقبلية، ومن أجل نجاح الترتيبات الأمنية المستقبلية وضمان استمراريتها يجب أن تكون الدولة الفلسطينية القادمة دولة منزوعة السلاح ولا تمتلك جيشاً.¹

ستقوم الإدارة الأمريكية وعبر هذه الخطة على تحسين وتطوير التعاون الأمني المشترك وذلك للحفاظ على الأمن من خلال إشراك دول الإقليم بالترتيبات الأمنية والعمل على تطوير قوى الأمن الفلسطيني بحيث تكون قادرة على إنفاذ القانون والاستجابة للكوارث ومكافحة الإرهاب في مناطق اختصاصها، لكن هذه الخطة أعطت امتيازاً لإسرائيل يقوم على منحها لحق التدخل الأمني في أراضي دولة فلسطين المستقبلية ضمن أي نطاق مكاني أو زمني.²

منحت خطة ترامب الحرية الكاملة للجيش والأمن الإسرائيلي للعمل في أراضي واجواء الدولة الفلسطينية المستقبلية، حيث أعطت هذه الخطة الصلاحية للجيش الإسرائيلي لنصب محطات إنذار مبكر في الأراضي الفلسطينية، وسيعمل الجيش الإسرائيلي على الاستعانة بالتقنيات الحديثة للاستطلاع الأمني مثل الطائرات بدون طيار والمناطيد والأدوات الإلكترونية.³

أما فيما يتعلق بأمن الحدود فقد استمرت الإدارة الأمريكية بتبني المطالب الإسرائيلية وذلك من خلال بقاء واستمرار الوجود الإسرائيلي على المعابر الحدودية ولكن بزي مدني وضمن الحد الأدنى للتعامل المباشر مع الفلسطينيين، لذا سيتم تطوير البنية التحتية للمعابر وذلك عبر تزويدها بتكنولوجيا حديثة تضمن عدم تهريب الأسلحة أو أية مواد مزدوجة الاستعمال إلى أراضي الدولة الفلسطينية.⁴

¹ السلام من أجل الإزدهار، ترجمة نايف جراد، الموقع الإلكتروني <https://tinyurl.com/397ecjnz>

² المرجع السابق

³ المرجع السابق

⁴ المرجع السابق

لم تمنح خطة ترامب الحق للفلسطينيين على إنشاء مطارات أو موانئ، لذا قامت خطة ترامب على تقديم بديل يقوم على استمرار الفلسطينيين باستعمال الموانئ والمطارات الإسرائيلية القائمة حيث رأت الخطة أن استمرار الرقابة الأمنية الإسرائيلية على حركة البضائع هي الأولوية وأن الأموال التي سوف يتم إنفاقها على الموانئ والمطارات الفلسطينية سوف تعطي قيمة أفضل للشعب الفلسطيني وذلك في حال تم إنفاق هذه الأموال على تطوير الاقتصاد الفلسطيني.¹

طالما رأت إسرائيل بأن الفلسطينيين العرب والذين بقوا داخل إسرائيل على إثر نكبة عام 1948 يشكلون تهديداً للأمن القومي الإسرائيلي، لذا ارتأت الخطة بأن يتم نقل أراضي منطقة المثلث قرب جنين إلى أراضي الدولة الفلسطينية وفقاً لمبدأ تبادل الأراض، حيث تقع منطقة المثلث داخل حدود إسرائيل و يقطنها غالبية عربية.²

من خلال ما سبق يتضح أن خطة ترامب تستهدف استبدال صفة الاحتلال الإسرائيلي المباشر للأراضي الفلسطينية والتي احتلت عام 1967 بصفة السيطرة الأمنية المباشرة وذلك عبر شرعنة الإجراءات الأمنية الإسرائيلية والهادفة إلى تحويل الكيان الفلسطيني المستقبلي إلى وكيل أمني لإسرائيل لا يتمتع بأي شكل من أشكال السيادة، إن الإجراءات الأمنية والتي طرحتها الخطة الأمريكية لا تلبى فقط المطالبات الأمنية الإسرائيلية فقط إنما استهدفت أيضاً تعظيم العوائد المالية لإسرائيل وذلك من خلال استمرار الفلسطينيين في استخدام المطارات والموانئ الإسرائيلية مقابل عوائد مالية مستمرة وبذلك تستمر إسرائيل بفرض قيودها المالية على الدولة الفلسطينية وذلك من أجل الحصول على مواقف سياسية معينة وفقاً لمبدأ المساومة.

من خلال ما تقدم وعبر عرض ملخص عن خطة ترامب يتضح مقدار سيطرة اليهود الصهاينة والمحافظين الجدد على صناعة القرار في البيت الأبيض، فخطة ترامب والتي رأى فيها الرئيس

¹ السلام من أجل الإزدهار، ترجمة نايف جراد، الموقع الإلكتروني <https://tinyurl.com/397ecjnz>

² المرجع السابق

الأمريكي أنها قادرة على الوصول الى حل سياسي للقضية الفلسطينية قد أغفلت وأهملت حقائق وقرارات دولية نظمت أسس الوصول الى حل سياسي وقبلت بالرؤية الإسرائيلية كأجندة مرشدة لحل الصراع.

ترى الدراسة انه وخلال ما يزيد عن خمس وسبعين عاما من التدخل الأمريكي المباشر في القضية الفلسطينية عبر محاولة طرح مبادرات أو مشاريع سياسية تعالج القضية الفلسطينية وعناصرها الجوهرية وعلى الرغم من الانحياز الأمريكي الواضح للكيان الصهيوني إلا أن التدخل الأمريكي كان يتمثل بمحاولة الوصول الى حلول متفق عليها بين الطرفين دون أن يقوم بفرض حل معين على الأطراف، لذا فإن سياسة ترامب قد شكلت خروجاً صارخاً عن السياسة الأمريكية التقليدية تجاه الصراع الفلسطيني الصهيوني وأسست لمرحلة ورؤية جديدة من التدخل الأمريكي في الصراع قد يصعب الرجوع عنها.

الاستنتاجات

توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات كان أهمها ما يلي:

1. رأى ترامب ان العلاقات الاقتصادية والعسكرية والسياسية الخارجية لواشنطن هي استمرار لنمط العلاقات الخارجية للولايات المتحدة خلال فترة الحرب الباردة ويجب أن يتم تغييرها، لذا قام ترامب باتخاذ مجموعة من السياسات التي أثرت سلباً على علاقتها مع حلفائها وخصوصا الاتحاد الأوروبي وكندا.
2. لجأ ترامب ونظرا لانعدام خبرته السياسية على توظيف رجال الأعمال وموظفين سابقين لدى منظمته في مراكز سياسية عليا وهذا بدوره قاد الى سياسات متضاربة أدت الى جملة من الإقالات والاستقالات في صفوف إدارته.
3. أحاط ترامب نفسه بمجموعة من المحافظين الجدد وأعضاء من الهيئات الصهيونية المتواجدة في الولايات المتحدة، لذا جاءت قراراته وخطته السياسية مطابقةً لفكر وانتماءات هؤلاء الأشخاص.
4. تبنى ترامب الاستراتيجية الصهيونية لفرض حلول على منظمة التحرير الفلسطينية وعلى الشعب الفلسطيني وذلك عبر ممارسة العديد من الضغوط السياسية والمالية على منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية وتحريض دول الإقليم على ممارسة الضغوط على القيادة الفلسطينية من اجل الموافقة على خطة ترامب للسلام.
5. استندت خطة ترامب على اسقاط القضايا الجوهرية الخاصة بالقضية الفلسطينية مثل القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود والسيادة واستبدالها بالحل الاقتصادي كمدخل لحل سياسي قائم على خطة صهيونية ترى في فصل الأراضي وضم القدس وإسقاط حق العودة حل سياسي قام بإعداده أعضاء في التجمعات الصهيونية في الولايات المتحدة مثل كوشنير وجرينبلات.

6. ساهمت سياسة ترامب على تشجيع العديد من الدول على نقل سفارتها الى مدينة القدس، بحيث تبنت هذه الدول مبدأ الحصول على الدعم السياسي والمالي الأمريكي مقابل مواقف سياسية تتعارض وبشكل مطلق مع القانون الدولي.

7. على الرغم من مغادرة ترامب لمنصب الرئاسة في الولايات المتحدة إلا أن إرث إدارته السياسي اتجاه القضية الفلسطينية قد أثر بشكل سلبي على قدرة الولايات المتحدة على رعاية أي عملية سلام مستقبلية بين طرفي النزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

المراجع العلمية

أولاً: الاتفاقيات والرسائل

بنود اتفاق أوسلو، المادة رقم 5، الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم

الدستور الأمريكي

رسالة إسحاق رابين رئيس الوزراء الصهيوني الى ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

بتاريخ 9 أيلول 1993

رسالة ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الى إسحاق رابين رئيس الوزراء الصهيوني

بتاريخ 9 أيلول 1993

نص خطاب الرئيس السادات في البرلمان الصهيوني بتاريخ 20 تشرين ثاني 1977

ثانياً: المراجع العربية

أحمد النعيمي، السياسة الخارجية، دار زهران للنشر والتوزيع 2010، الطبعة الأولى

إيوارد سيدهم، مشكلة اللاجئين العرب، القاهرة-مطلعة الوحدة 1961

أديب صالح اللهيبي، موقف الولايات المتحدة من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين 1948-1967، عمان-

دار غيداء للنشر والتوزيع 2012

إسماعيل الغزال، القانون الدستوري والنظم السياسية، بيروت- المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر

1982

باهر مردان، الاستراتيجية الأمريكية الأهداف والوسائل والمؤسسات، بكين 2014، بدون دار نشر

تقدير موقف، لغز ترامب: ملامح السياسة الامريكية الجديدة، مركز الجزيرة للدراسات 2016

جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، الطبعة الثانية، ترجمة غازي العتيبي، جدة-مطبوعات تهامة 1974

حسن عارف الخطيب، السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الأبحاث-منظمة التحرير

الفلسطينية 2014

خالد عنبتاوي، إسرائيل ويهود الولايات المتحدة والعالم، ص 28، بدون دار نشر، بدون سنة طباعة

ريغليين بالمر وكليفتون مورجان، نظرية السياسة الخارجية، ترجمة عبد السلام نوير، الرياض-جامعة

الملك سعود 2011

شابنام أسلم، "فساد أعضاء الكونغرس بين معضلة فصل السلطات والحقوق الدستورية"، وزارة

الخارجية الأمريكية، العدد 60 حزيران 2006

عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة،

الطبعة الأولى 2010، لبنان-مركز دراسات الوحدة العربية

عبد المجيد العبدلي، قانون العلاقات الدولية، تونس-دار أقواس للنشر، مطبعة فن وألوان

علاء فواز القضاة، السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة المحافظين الجدد، المركز الديمقراطي

العربي، المانيا-برلين 2021،

فراس علي القواسمي، "قراءة تحليلية في المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية: من دعم بلفور

على صفقة القرن (1917-2020)، منتدى الشرق اذار 2020

لويد جونسون، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد مفتي ومحمد السيد سليم، الرياض-جامعة الملك

سعود 1989

مازن الرمضاني، السياسة الخارجية، بغداد-مطبعة دار الحكمة 1991

محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة 1998، الطبعة الثانية

محمود جرابعة، "صفقة القرن: السلام بلا فلسطينيين وبشروط إسرائيلية"، مركز الجزيرة للدراسات،

تقرير، أيار 2019

محمود جرابعة، ليهي بن شطريت، "الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في منظور ترامب"، تقارير، مركز

الجزيرة للدراسات، كانون الأول 2016

ملف أوراق فلسطين: مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية، الجزء الثاني 1950-1969،

القاهرة- وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات 1969

موفق صادق العطار، المحافظون الجدد والحلم الامبراطوري، دار وائل للنشر والتوزيع- دمشق 2007

ناصر حني، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت- دار الكتاب العربي 1985

ندريه بوفر، المدخل الى الاستراتيجية العسكرية، ترجمة أكرم ديري، بيروت- المؤسسة العربية 1977

وحدة الدراسات السياسية، " خطة إدارة ترامب لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي: الخطوط العامة

ودلالات التوقيت"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، شباط 2020

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "تصعيد أوباما مع إسرائيل:

الدوافع والافاق"، تقدير موقف، كانون الثاني 2017

وحدة تحليل السياسات، "أسباب وقف إدارة ترامب تمويل الأونروا وخلفياته"، المركز العربي للأبحاث

ودراسة السياسات، أيلول 2018

وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، ملف وثائق فلسطين، القاهرة، الجزء الثاني،

الوثيقة رقم 401، ورقة العمل الأمريكية

وليد عبد الحي، "مسارات القضية الفلسطينية في برامج مرشحي الانتخابات الرئاسية الأمريكية"، تقدير

استراتيجي رقم 90، مركز وبي

الياس صنبر، فلسطين التغييب، بيروت- المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1987

ثالثاً: الرسائل الجامعية

احمد محمد الونسه، "دور الكونغرس في صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية -الحرب

على العراق عام 1991 وعام 2003 نموذجاً"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق

الأوسط 2020

امنة إبراهيم معبد، "العلاقات الأمريكية الفلسطينية منذ بدء الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية وحتى

إصدار خارطة الطريق"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت 2004

حاتم خليل السطري، "مشاريع التسوية السياسية الرسمية للصراع العربي الإسرائيلي في مجلة شؤون

فلسطينية 1971-1991"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية -غزة 2016

داوود مراد حسين، "سلطات الرئيس الأمريكي بين النص الدستوري والواقع العملي"، رسالة ماجستير

غير منشورة، جامعة بغداد 1992

سمير حلمي سيسالم، "المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1947-1977"، رسالة ماجستير

غير منشورة، غزة الجامعة الإسلامية 2005

طه خالد القصاص، "الأداء السياسي للسلطة الفلسطينية في ظل الانقسام 2007-2016"، رسالة

ماجستير غير منشورة، غزة- جامعة الأزهر 2017

عامر عبد الغفار، "السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذ العام 2011-2014"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية

عطا الله عبد المجيد مطاوع، "السياسة الخارجية الأمريكية والنزاع الفلسطيني-الإسرائيلي تحت إدارة الرئيس بيل كلينتون: المفاوضات والدعم المالي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس 2011

فاتن محمد زعامرة، "السياسة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين 1948-200"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس 2011

محمد أحمد أبو غنيم، "دور المؤسسات الأمريكية في تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة- جامعة الأقصى 2013 بالاشتراك مع أكاديمية الإدارة والسياسة

مروان ناجي أبو جاسر، "رؤية حل الدولتين وأثرها على التسوية السياسية للقضية الفلسطينية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر- غزة 2013

رابعاً: المجالات

أحمد باسل البياتي، "دور الرئيس والكونغرس في السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة قضايا سياسية، العدد الأول 2001

أحمد خليفة، "مفاوضات السلام: الموقف الإسرائيلي عشية مؤتمر مدريد"، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 2 العدد 8 خريف 1991

أحمد عارف الكفارنة، "العوامل المؤثرة في كيفية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية"، مجلة دراسات دولية، العدد 42، 2009

إسحق عزيز فرج، "الولايات المتحدة الأمريكية واتفاقيتنا كامب ديفيد في ضوء وثائق وكالة المخابرات المركزية الأمريكية"، مجلة المؤرخ المصري، عدد تموز 2020 الجزء الأول

إسلام أحمد العياصرة، "محددات السياسة الخارجية"، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد التاسع 2019

إسماعيل زروقة، "تأثير الثنائية الحزبية على التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية الأمريكية: مقارنة بين عهدي أوباما وترامب"، دفاثر السياسة والقانون، المجلد 13 العدد 3

أماني القرم، "سياسة الولايات المتحدة اتجاه القضية الفلسطينية 2017-2022 إرث دونالد ترامب وحدود التغيير في عهد جو بايدن"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد رقم 287-288 ربيع وصيف 2022

أيمن طلال يوسف، "اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة في السياسات الأمريكية: من مبادرات الحرب الباردة إلى مقترحات كلينتون، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، عدد رقم 1 عام 2009،

البدري الطاهر عياد صوان، "دونالد ترامب والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بين الاستمرارية والتغيير"، مجلة جامعة الزيتونة، العدد رقم 36 كانون أول/ديسمبر 2020

حفيظة طالب، "صفحة القرن 2020: تسوية القضية الفلسطينية ام تصفيتها"، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد التاسع، العدد الأول 2021

رسالة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن الى رئيس الوزراء الصهيوني ارييل شارون بتاريخ 14 نيسان 2004، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد رقم 15 ربيع 2004

رسالة الضمانات الأمريكية إلى إسرائيل 18/10/1991، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد رقم 2
العدد 8 خريف 1991

زيد أبو عمرو، "المقاربة الأمريكية حيال القضية الفلسطينية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد رقم 2
عدد رقم 8 خريف 1991

سيف نصرت الهرمزي، "تحليل هانز مورجانز لمفهوم القوة وتطبيقها على وحدات النظام الدولي"،
مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية، عدد رقم 1 عام 2014

صلاح مصلح أبو خنلة، "سياسة الرئيس أوباما تجاه القضية الفلسطينية"، مجلة جامعة القدس المفتوحة
للأبحاث والدراسات، العدد 36 حزيران 2015

عامر عبد المنعم، "الرابحون والخاسرون في صفقة القرن"، مجلة دراسات سياسية، القاهرة- المعهد
المصري للدراسات، نيسان 2018

عبد الستار جعيجر عبد، "سايروس فانس وسياسته الخارجية اتجاه الشرق الأوسط"، الجامعة العراقية-
مجلة كلية الآداب، العدد 98

فادي جمعة، أيمن يوسف، "القدس في سياسات الإدارات الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية: قراءة
في المواقف السياسية والسياسات العامة"، مجلة الجامعة العربية الأمريكية- فلسطين، مجلد رقم
6 عدد رقم 1 2020

فوزي نور الدين، خميسة عقابي، "دور مراكز التفكير في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية بعد
أحداث 11 سبتمبر 2001"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد رقم 16 حزيران 2017

كرار أنور البديري، "التعايش المعقد العلاقات الأمريكية الصينية في عهد الرئيس دونالد ترامب"، مجلة
أبحاث استراتيجية، العدد 17 اب 2017

ماجدة إبراهيم، "العدو البديل، إمطة إسرائيل وفزاعة إيران والقضية الفلسطينية: قراءة في نماذج

لمؤتمرات عربية ودولية"، مجلة قضايا ونظرات، العدد رقم 14 تموز 2019

محمد حسون، "دور تيار المحافظين الجدد في السياسة الخارجية الأمريكية (سوريا نموذجاً)"، مجلة

جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد رقم 34 العدد الأول 2018

مروان قبلان، "أطروحات إدارة ترامب ونظام ما بعد الحرب العالمية الثانية: "انقلاب" في السياسة

الخارجية ام نسخة باهتة من الجاكسونية"، مجلة سياسات عربية، عدد رقم 24 كانون ثاني 2017

ممدوح نوفل، " عملية السلام بعد قمة كامب ديفيد الثانية: مقدمات القمة وأوضاع عقدها"، مجلة

الدراسات الفلسطينية، المجلد 11 العدد 43 صيف 2000

منصور أبو كريم، "اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط"، مركز حرمون

للدراسات المعاصر، كانون ثاني/يناير 2018

مهند مصطفى، "الولايات المتحدة الأمريكية وقرار التقسيم: عندما نفذت أمريكا وعدي بلفور"، مجلة

قضايا إسرائيلية عدد رقم 67

مؤتمر صحفي مشترك للرئيس محمود عباس مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون 22 كانون اول

2017، مجلة الدراسات الفلسطينية المجلد رقم 29 عدد رقم 114 ربيع 2018

مؤيد جبار صالح، "دور الشركات الكبرى في صنع القرار السياسي الأمريكي"، مجلة أهل البيت العدد

19

نادية سعد الدين، "أزمة الاونروا: الخلفيات والمستقبل"، مجلة دراسات شرق أوسطية، مجلد رقم 22

عدد رقم 85 خريف 2018

نعمان كنفاني، "توقف المساعدات الأمريكية للفلسطينيين: المسار والاثار"، مجلة المراقب الاقتصادي

الربيعي، عدد رقم 56 عام 2018

وثائق دولية، رسالة الرئيس الأمريكي فورد الى رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين، مجلة

الدراسات الفلسطينية مجلد رقم 2 عدد رقم 8 خريف ض 1991

وحيد عبد المجيد، " الانتخابات الأمريكية وأزمة الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العدد 79 1985

خامساً: المواقع الالكترونية

أرشيف ترامب في البيت الأبيض، الإطار الاقتصادي، الموقع الالكتروني:

<https://tinyurl.com/2eveckuy>

الانتشار العسكري الأمريكي عبر العالم... أين وكيف ولماذا وبأي كلفة؟، موقع الجزيرة الالكتروني،

<https://tinyurl.com/4sd8c7hy> الموقع الالكتروني

تقرير الرئيس اينزنهاور الى الكونغرس عن نشاط المذهب الأمريكي للشرق الأوسط، مؤسسة الدراسات

الفلسطينية، الموقع الالكتروني: <https://tinyurl.com/mpsre87u>

الجزيرة مباشر، " خطط أمريكا الاقتصادية للفلسطينيين محتوى قديم في شكل جديد"، الموقع

<https://tinyurl.com/65mhnpnw> الالكتروني:

الجزيرة نت، " من الخفاء الى العلن.. تسلسل تاريخي لمسار التطبيع بين الامارات وإسرائيل"، الموقع

<https://tinyurl.com/535eh439> الالكتروني:

الجزيرة نت، إعلان قيام إسرائيل، الموقع الالكتروني: <https://tinyurl.com/ye4fn96f>

جمانة فرحات، "انسحاب واشنطن من اتفاق باريس للمناخ: انعزالية دونالد ترامب تهدد الكوكب"، موقع

العربي الجديد، الموقع الالكتروني: <https://tinyurl.com/2pms2j4n>

الدعم الأمريكي لإسرائيل في المجال الاقتصادي (1948-1985)، الموقع الإلكتروني مقاتل من

[الصحراء: https://tinyurl.com/mr47a4dp](https://tinyurl.com/mr47a4dp)

الذكرى الخامسة والخمسين لاحتلال القدس، موقع دنيا الوطن الاخباري، الموقع الإلكتروني

<https://tinyurl.com/ywxykmp5>

زيد إبراهيم، القدس في خطة ترامب، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية،

[الموقع الإلكتروني https://tinyurl.com/4hdsu4bm](https://tinyurl.com/4hdsu4bm)

السلام من أجل الإزدهار، ترجمة نايف جراد، الموقع الإلكتروني <https://tinyurl.com/397ecjnz>

شبكة راية الإعلامية، "ترامب يوقع على قرار يحظر تمويل السلطة الفلسطينية"، الموقع الإلكتروني:

<https://tinyurl.com/3chd4n43>

عبد الجبار أبو راس، وثيقة، "نص اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل"، موقع وكالة الأناضول:

<https://tinyurl.com/27mde2ah>

كريم سرحان، "القصة الكاملة لمكتب منظمة التحرير في واشنطن"، موقع الهدف الإلكتروني:

<https://tinyurl.com/4yyz5uxz>

الكونغرس الأمريكي يقر موازنة الدفاع للعام 2020، موقع الأناضول الاخباري، الموقع الإلكتروني،

<https://tinyurl.com/5t6xuhwr>

لجزيرة مباشر، "القصة الكاملة لتتحي وزير الدفاع الأمريكي إقالة أم استقالة"، الموقع الإلكتروني:

<https://tinyurl.com/2fxzrtcy>

ملاك حمود، "استقالة غرينبلات وصعود صبي كوشنر: إسرائيل، العائلة والأصدقاء"، موقع الاخبار

[الإلكتروني: https://tinyurl.com/34c7ns2r](https://tinyurl.com/34c7ns2r)

الموسوعة الفلسطينية، مشروع ريغان 1982، الموقع الإلكتروني: <https://tinyurl.com/msdfym9y>

موقع BBC الاخباري، "فرنسا تنتقد نوبات غضب ترامب في ختام قمة مجموعة الدول السبع في كندا،

[الموقع الالكتروني: https://tinyurl.com/2p9xddsw](https://tinyurl.com/2p9xddsw)

موقع DW الالكتروني، "هل بدأ الانتقام: ترامب يقلل وزير الدفاع مارك إسبر"، الموقع الالكتروني:

<https://tinyurl.com/5n85a5z7>

موقع NNC العربي، جون بولتون: الصقر الذي يريد قصف كوريا الشمالية وإيران، الموقع

[الالكتروني: https://tinyurl.com/36jwvsw](https://tinyurl.com/36jwvsw)

موقع عرب 48، "تنتياهو في زيارة رسمية لسلطنة عمان بحثا عن دورها الإقليمي، الموقع الالكتروني:

<https://tinyurl.com/ywstums8>

النجاح الاخباري، "تفاصيل خطة كوشنير في ورشة البحرين الاقتصادية بالأرقام"، الموقع الالكتروني:

<https://tinyurl.com/yn4z7daw>

النص الحرفي لخطة خريطة الطريق 2002، الجزيرة نت، الموقع الالكتروني:

<https://tinyurl.com/2946c39a>

نص خطاب باراك أوباما في القاهرة، الجزيرة نت، الموقع الالكتروني: <https://tinyurl.com/2x7wthdc>

النقاط الست في خطة كيري للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، موقع France 24، الموقع

[الالكتروني: https://tinyurl.com/3sv8bscu](https://tinyurl.com/3sv8bscu)

وثائق البيت الأبيض، باتريك شانهان، الموقع الالكتروني: <https://tinyurl.com/yc6pccc3>

وثيقة- خطاب بوش حول طلب إزاحة ياسر عرفات وحل الدولتين بتاريخ 24-6-2002، موقع أمد

[للإعلام الالكتروني، الموقع الالكتروني: https://tinyurl.com/2p8vtasx](https://tinyurl.com/2p8vtasx)

وزارة الخارجية الصهيونية، جامعة بارايلان، جزء من خطاب نتنتياهو أمام، الموقع الالكتروني

<https://tinyurl.com/4wc89ayf>

وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، الموقع الإلكتروني <https://tinyurl.com/2ejr73p2>

وكالة وفا الإخبارية، "أبرز وأهم بنود صفقة ترامب"، الموقع الإلكتروني:

<https://tinyurl.com/2p8m2zd8>

سادساً: المراجع الإنجليزية

Anisah Amalia Soekano, “ **United States’ Unwavering support to Israel: Biased foreign policy in Israel-Palestinian conflict under president Donald Trump’s administration 2016-2019**”, journal of international relations, volume 5, item 3 2019

Arnon Gutfeld and Boaz Vanetik, “ a situation that had to be manipulated: The American airlift to Israel during Yom Kippur war”, Middle Eastern studies 2016

Atallah S. Al Sarhan, “United States Foreign Policy and the Middle East”, open journal of political science, September 2017

Ayfer Erdogan, Lourdes Habash, “ **U.S policy toward the Israeli-Palestinian conflict under the Trump administration: continuity or change**”, Insight Turkey, March 2020

Baharak Partowazar, Jayum A.Jawan, Fakhreddin Soltan, “**Decision Makin in Foreign Policy**”, Pensee journal, Vol 76, No 4 April 2014

Bernard Gwertzman, “ **U.S and Israel sign strategic accord to counter Soviet**”, The New York Times, Dec 1, 1981

Bridge, R. G, **Diplomacy theory practice**. Palgrave Macmillan, 4thed 2010

Congressional Research Service, “U.S. Foreign Aid to the Palestinians”, December 12, 2018

Douglas Little, “ The making of a special relationship: the United States and Israel 1957-1968”, international journal of Middle East, Vol. 25 Vo 4 November 1993

Drury, Copper, **economic sanctions and presidential decisions**, Palgrave Macmillan
2008

Ernest Barhaarah: **Zionist Organizations of America John F.Kennedy on Israel
Zionism and Jewish issue**, Herzel Press, New York 1965

Ernest Barhaarah: **Zionist Organizations of America John F.Kennedy on Israel
Zionism and Jewish issue**, Herzel Press, New York 1965

Fiscal Year 2020, **industrial capabilities**, report to congress

Foundation for defense of democracies, “Midterm assessment: The Trump
administration’s foreign and national security policies”, January 2019

George. A, **adapting to constraints on rational decision-making**, R. Arts & P.
Education 1992

Giora Eiland, “Rethinking the Two-State Solution”, The Washington institute for Near
East Policy, September 2008

Gorm Rye Oslen, world order transition and the Atlantic area: Donald Trump and
NATO: limitations on the5 power of an unpredictable president, spring charm
January 2021

Ian Black, “ Just Below The Surface: Israel, The Arab Gulf States And The Limits Of
Cooperation”, Middle East Centre, Report, March 2019

Jeremy Sharp,” Egypt: Background and U.S. Relations”, CRS Report for Congress,
Augusts 12 2008

Jim Zanotti, “Anti-Terrorism Clarification Act of 2018 and U.S aid for the
Palestinians”, congressional research service, February 5 2019

Jodi Vittori, A mutual extortion racket: The military industrial complex and U.S foreign
policy- The case of Saudi Arabia & UAE, Transparency International defense &
security program 2019

K. J. Holsti, **International politics A frame work for Aninlgis**, 6thed, New York-
prentice- Hall 1971

Kathleen Christison, **Perceptions of Palestine: Their influence on U.S. Middle East
policy**, university of California press, edition 2019

Lockheed Martin Corporation, 2020 annual report

Michael Bocco, “**UNINTENDED ALLIANCES: KENNEDY, ISRAEL, AND ARAB
NATIONALISM**”, Florida Atlantic University 2008

Michal Yaari, “**Israel and Saudi Arabia: On the Way to Normalization?**”, MITVIM
2018 Northrop Grumman, annual report

Mikael Blomdahi, “**The short stint of a coordinator: National Security Adviser H.R.
McMaster in the Trump Administration**, European journal of American studies,
summer 2021

Mordechai Gazit, “**The Genesis of the US–Israeli Military-Strategic Relationship
and the Dimona Issue**”, Journal of Contemporary History, Vol 35

Robert D.Blackwill, “**Trump foreign policies are better than foreign relations**”,
Council of foreign relations, New York, council special report No 84 April 2019

Robert David Johnson, **Lyndon Johnson and Israel: The secret presidential recording**,
the S. Daniel Abraham center for international and regional studies, Tel Aviv
University, July 2008

Robert. M. Gates, **The CIA and American foreign policy**, declassified and approved
for release 1/11/2013

Ronald O'Rourke, “**U.S. Role in the World: Background and Issues for Congress**”,
Congressional Research Service, January 2021

USAID, **Development and Humanitarian Assistance Budget 2019**

Vladislav Sotriovic, “**A nature of the US and the American foreign policy**”, Vojno
Delo October 2019

Wissal Werfelli, “Trump’s Peace Plan”, RUDN Journal of World History, Vol 14 2022

سابعاً: المواقع الإلكترونية الأجنبية

Abby Livingston, “ U.S secretary of state Rex Tillerson, a Texan, leaving Trump’s cabinet, The Texas Tribune, website: <https://tinyurl.com/2959eree>

Adam Edelman & others, “Acting defense secretary Patrick Shanahan steps down, withdraws from cabinet consideration”, NBC website: <https://tinyurl.com/bdmsxdrw>

Boeing reports fourth quarter and 2020 financial results, website <https://tinyurl.com/4f47ypsh>

CIA Organizations, official website, <https://tinyurl.com/y48bwuck>

David Welna,” under Trump, NATO nations get more U.S. troops and military spending, NPR organization website: <https://tinyurl.com/bdem7eay>

Gerald R Ford presidential library and museum, pp.1-3, website: <https://tinyurl.com/4y5jfzz8>

Jeffery Goldberg, “Saudi Crown Prince: Iran’s Supreme Leader Make Hitler Look Good”, The Atlantic Magazine, website: <https://tinyurl.com/4yr7rs5j>

Jewish Virtual Library, “Jews in Trump Administration”, Avraham Berkovitz, website: <https://tinyurl.com/2p92nv2j>

Jewish Virtual Library, “Jews in Trump Administration”, David Friedman, website: <https://tinyurl.com/54x7pz8p>

Jewish Virtual Library, “Jews in Trump Administration”, Jared Kushner, website: <https://tinyurl.com/4yxevb96>

Jewish Virtual Library, “Jews in Trump Administration”, Jason Greenblatt, website: <https://tinyurl.com/znesn5r3>

Jonathan Mahler, How one conservative Think Tank is stocking Trump’s Government, The New York Times Magazine, website <https://tinyurl.com/26p8fmpk>

Peter Baker & Matthew, “Gina Haspel has the experience to run the CIA and that may be her biggest problem”, The New York Times, May 7 2018, website: <https://tinyurl.com/mr3enmkd>

Roger Rosenberg, ”U.S foreign policy: Ten Principals”, website: <https://tinyurl.com/2ys38a7t>

Shahin Berenji, “ Jimmy Carter’s Role in Securing Middle East Peace”, April 21 2016, P.2, website: <https://tinyurl.com/4d9rp4n2>

Summary of Deal of the Century, website: <https://tinyurl.com/y9pjrc2v>

The 50 most influential think tanks in the U.S, website <https://tinyurl.com/mvbxyste>

The University of Texas at Austin, Michael Flynn: Under Investigation, website: <https://tinyurl.com/yh7ue3zm>

The White house, Donald Trump the 45th president of the United States, White House website: <https://tinyurl.com/ysjzh85y>

The White House, National Security Council, official website, <https://tinyurl.com/2p86tbzm>

U.S Department of defense, Richard Spencer, Biographies, website: <https://tinyurl.com/45nse2n9>

U.S Department of defense, website, <https://tinyurl.com/39edx6j8>

U.S Department of defense, website, <https://tinyurl.com/4bhm3554>

U.S Department of State, Department organization, website: <https://tinyurl.com/byedj6fd>



**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

**THE IMPACT OF THE TRUMP
ADMINISTRATION'S POLICIES ON U.S
FOREIGN POLICY TOWARDS THE
PALESTINIAN CAUSE**

**By
Mahdi Abdallah**

**Supervisor
Dr. Ra'ed Nuairat**

**This Thesis is submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree
of Master of Political Planning and Development, Faculty of Graduate Studies, An-
Najah National University, Nablus, Palestine.**

2023

THE IMPACT OF THE TRUMP ADMINISTRATION'S POLICIES ON U.S FOREIGN POLICY TOWARDS THE PALESTINIAN CAUSE

By
Mahdi Abdallah
Supervisor
Dr. Ra'ed Nuairat

Abstract

This study aims to "identify and analyze the policies adopted by former US President Donald Trump for the Palestinian issue", as the researcher paved the way for that by reviewing the foreign policies adopted by American presidents towards the Palestinian cause and its essential elements during nearly seventy-five years of American intervention in the Israeli-Palestinian conflict.

The study discussed the tools, means and determinants of the foreign policy making in general and the US foreign policy making in particular. The study mentioned the role that took place by the official and unofficial players in making Washington's foreign policy.

The study is divided into four chapters, where the first chapter contained the introduction to the study and its research problem ... etc., The second chapter included the tools and determinants of making the foreign policy of the United States of America, The third chapter dealt with the most important foreign policies adopted by the American presidents, both Republicans and Democrats, towards the Palestinian issue and its essential elements. The last chapter discusses the effects of the foreign policy adopted by former US President Donald Trump on the Palestinian issue.

The study employed both the descriptive and the historical approach, in order to find answers related to the problem of the study and its main questions, through the use of previous studies that included a narration and analysis of previous agreements, projects and American political positions that left an impact or a group of effects on the Palestinian issue.

The study demonstrated that the Trump administration aimed, behind the adoption of a set of policies, to replace the concept of multilateral economic peace as an alternative to the concept of a bilateral political solution, which was adopted by

Successive American administrations since the first Arab-Israeli peace agreement, exemplified by the Egyptian-Israeli peace treaty in 1979.

The study concluded a set of results, the most important of which was that the policies adopted by the US administration during the era of former President Donald Trump 2017-2021 came as part of a strategic plan that sought to impose a final solution to the Palestinian issue that is fully consistent with the Israeli vision of tools and methods for settling down the Palestinian-Israeli conflict.

Keywords: Policies, Donald Trump, The Palestinian issue, USA, American presidents.